

# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الخلود ومعهد الآثار

## ماذا لو قال السعوديون: الشعب يريد إسقاط النظام؟

الدور السعودي في إخمد  
ثورة البحرين



الشهرة في التماهي  
مع الطغاة



الشعب يريد  
إسقاط النظام؟



- ١ الدولة المزعورة
- ٢ السعودية: المظاهرات.. إحدى الكباتر!!
- ٤ ماذا لو قال السعوديون: الشعب يريد إسقاط النظام؟!
- ٦ الموقف الأميركي من التحولات السياسية في الخليج
- ٨ التظاهر في السعودية: مأمون فندي في رؤية مأزومة
- ١٠ آفاق التدخل السعودي في البحرين
- ١٢ إنه وقت صناعة التاريخ: الهياج السعودي، واختيار الملك
- ١٣ العلاقات السعودية الأميركية: قلق من غياب الدعم وخوف من الإصلاح
- ١٤ هل تكرر السعودية تجربة عام ١٩٦٣؟: الدور السعودي لإخماد ثورة البحرين
- ١٥ ماذا تعني الثورة في اليمن لآل سعود؟
- ١٧ بعد ثورة مصر.. آل سعود يتحسّسون رؤوسهم: الإصلاح أو عاصفة الثورة
- ٢١ العودة والقرني: الشهرة في التماهي مع الطغاة
- ٢٤ مداولات حول الثورة في السعودية: إن وقعت، فسيتغيّر وجه العالم
- ٣٣ هيومن رايتس ووتش: أوقفوا قمع المعارضة السلمية في السعودية
- ٣٤ أوقاف الحرمين الشريفين: أهميتها ودورها
- ٣٨ هنيئا للشعب السعودي بحكامه
- ٤٠ وجوه حجازية

# الدولة المذعورة

(تحريم) فيه التظاهر باعتباره مخالفاً للشريعة الإسلامية، وما أعقبه من بيانات مماثلة صدرت عن كل من (هيئة كبار العلماء)، و(مجلس الشورى)، و(هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، إضافة إلى عدد من رجال الدين والمشايخ المقربين من المؤسسة الدينية الرسمية قد أحدث انقساماً داخلياً على أساس مع أو ضد التظاهر أو بالأحرى التغيير، ولذلك بدا واضحاً أن (مجلس الشورى) الذي يفترض فيه تمثيله مصالح الناس بات وكأنه مؤسسة تابعة بصورة كاملة للنظام السياسي، ما يعزز مطالب التيار الإصلاحى في هذا البلد المطالب بتغييرات جوهرية، بما فيها إنتخاب أعضاء مجلس الشورى، وفصل السلطات الثلاث، وتحقيق مبدأ المحاسبة والرقابة..

ماذا يعني ذلك أيضاً؟ إن أول نتيجة يمكن أن نخلص إليها من كل ما سبق أن الدولة السعودية تحشد كامل قوتها لمواجهة الأغلبية الشعبية، وهذا بحد ذاته أول الأخطاء المهلكة، لأنها بذلك تضع نفسها أمام تحديات الإستقرار والوحدة، فالخيار الأمنى لم ينجح حتى الآن في أي دولة عربية، وحتى سلطنة عمان التي تنهت في مرحلة مبكرة إلى أنها تقترب جريمة في حال واجهت المحتجين في الشارع ولذلك لجأت على نحو عاجل إلى إجراء تعديلات وزارية وتهبئة أجواء جديدة مشجعة على الإصلاح.. بالنسبة للدول المعاندة مثل ليبيا واليمن والبحرين، فإن النتائج شبه محسومة، وأن مؤشرات السقوط بدأت تلوح في الأفق، وبالتالي لا سبيل إلا التواضع والإنصات لمطالب الناس المشروعة..

السعودية ألفت التعايش في حال الخوف الدائم، وأدمنتها، ولذلك فهي تبطش لأنها تستجيب لخوفها، وتنكل لأنها تدرأ عن نفسها هلعاً يهيم عليها من الآخر، الذي قد يكون عدواً واضحاً أو حتى صديق يخشى منه الإنقلاب في لحظة ما.. كانت تشتري حلفاءها بالمال، وتحافظ عليهم بالمال، لأنها فزعة من سوء المتقلب..

يمكن القول بأن هذه المرحلة هي أسوأ ما مرّ على آل سعود منذ قيام الدولة السعودية ١٩٣٢، لأن مصادر الخطر الموجبة إليهم الآن ليست معروفة، هل هي من الداخل أو من الخارج، هل هي من الولايات المتحدة وأوروبا (أي الحلفاء الداعمين) أم هي من خصوصها العلنيين (إيران، وسوريا وحلفائهما)، أم هي من الدول الثورية (مصر وتونس، واليمن والبحرين).. أم هو الشعب في الداخل الذي تأخذ حركة الاحتجاج فيه وتيرة متسارعة وغير قابلة للضبط.

من وجهة نظر باحثين غربيين، أن الشعور بالحصار هو ما ينتاب آل سعود هذه الأيام، وهو ما يجلب جملة مخاوف قد تدفع بهم للتصرف بطريقة غير منطقية وربما محققة، ولابد من قرار تاريخي.. ونخشى أن يكون هذا القرار يأتي في الوقت الضائع.

لم يكن رد فعل الأمير نايف في لقائه السري - المعلن عنه لاحقاً - مع رؤوساء تحرير الصحف المحلية بحضور وزير الثقافة والإعلام عبد العزيز خوجة علي سؤال حول تأثير الثورة المصرية على الداخل السعودي طبيعياً ولا عادياً، فقد بدا وكأنه يدافع عن مصير دولة آل سعود.. ولكنه نسي أن جوابه هو من سنخ أجوبة مبارك والقذافي وعلي صالح وحمد آل خليفة بأنهم (يختلفون عن الآخرين)، وهي ما يمكن أن نطلق عليها (أجوبة ما بعد رحيل بن علي)، فكل من جاء دوره في الرحيل كان يقول (لست مثل الذي سبقني..)، وإذا هم جميعاً في مركب واحد وإن كانت قلوبهم شتى.

الأمير نايف يقول (نحن لسنا مصر)، حسناً من تكونوا إذن؟ وقد استعمل غيركم (الخصوصية)، حتى أن القذافي قال بأنه كيف يستقبل من منصب هو قد تخلى عنه من عام ١٩٧٧، وأنه مجرد زعيم تاريخي، ومجد، وكرامة الأمة.. والحمد لله رب العالمين على نعمة العقل والدين!

يعتقد آل سعود بأن عدم التنازل لمطالب الشعب علامة ضعف، ولا بد من الصمود حتى تمر العاصفة، لأن الإستجابة لها يعني الغرق، والواجهة يعني الإنكسار، ولا سبيل سوى الانحناء للعاصفة مع الثبات على الموقف.. هذا الموقف التقليدي الذي اعتاد عليه آل سعود منذ نشأة دولتهم.. يتركبون الحركات الإجتجاجية تأخذ مداها بدءاً من لحظة إنفجارها إلى أن تصل إلى درجة الإنهاك ثم تنقّص عليها وهي في حالة بانسة، عاجزة، واهنة..

مشكلة آل سعود أنهم يتمسكون بأساليب قديمة يعتقدون بأنها مازالت صالحة للإستعمال، ولا يدرون بأن هذه الأساليب تصلح لكل الأجيال باستثناء الشباب الذي يتسلح بعدم الإكتراث، حين يصبح العناد محرّضاً فعلاً على المواجهة مع السلطات، وخصوصاً تلك التي تحاول إستخدام القوة السافرة من أجل إخضاع الشباب.

لا شك أن التوسل بالقمع في مثل هذه الظروف يعتبر أمارة هلع، كالذي يملؤ المقبرة صراخاً وهو يمشي وحيداً بين قبورها في حلقة الظلام، فهو يغطي على خوفه برقع الصوت كيما يسمع الآخرين بأنه ليس خائفاً.. الحكومة السعودية مذعورة ليس لأن رياح الثورة هزّت بقوة جدرانها من الجهات الأربع فحسب، بل إن المناخ الذي صنعه الإعلام العربي والعالمي وكذلك حملات التواصل الإجتماعي الداعية إلى التظاهرات جعلتها في حالة فرع غير عادي، وقد يدفع بها خوفها إلى ارتكاب أخطاء كارثية عن طريق استعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين..

ما ظهر في الأيام التي سبقت الموعد المحدد للتظاهرات (١١ مارس)، أن المناخ العام بات مهيباً بدرجة كافية لأي نشاطات احتجاجية شعبية، وأن ثمة انفرازمات واضحة بدأت معالمها من خلال الموقف من التظاهر، فقد كان إصدار وزارة الداخلية بياناً



## السعودية: المظاهرات .. إحدى الكبائر!!

النار يوم التاسع من مارس في القطيف وجرحت نحو ١٥ مواطناً متظاهراً. وسبق لآل سعود ان قتلوا في ذات المنطقة العشرات حين اطلقوا النار على المتظاهرين من الأرض كما من الجو في نوفمبر ١٩٧٩.

والمظاهرات في السعودية تصبح لأول مرة في التاريخ: خلاف الوطنية، وخلاف الدين، ومؤامرة على الوطن، وعمالة للأجنبي: الأميركي تارة والإيراني تارة أخرى، لم نر تهويلاً من خطر التظاهرات على الأموال والأعراض إلا في السعودية، وعلى لسان مشايخ جهلة متآمرين مع أسيادهم من الأمراء الفاسدين المفسدين.

تحريم التظاهرات - حسب رأي مشايخ الوهابية - جاء على قاعدة انها ستؤدي الى فساد أكبر من الفساد الذي يراد مكافحته وإزالته!

ومعنى هذا الحرفي: التمسك بالفاسدين آل سعود وحاشيتهم من ذوي الفساد الأقل، حسب رؤية الوهابية، والدفاع عنهم، وتحريم مقاومتهم ومواجهتهم وتعطيل النصوص الدينية بشأن ذلك.. وكل هذا خشية ان لا يظهر فساد أكبر من ذلك!

لا قيمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يزعم المشايخ أنهم قائمون عليه. فهؤلاء الجهلة بالسياسة يفتون حسب جهلهم وما يتوقعونه او ما يقول لهم آل سعود أنهم يجب يتوقعونه من نتائج سلبية، وبالتالي فحسابات (المصالح والمفاسد) لا تأخذ مصالح الشعب كله، وإنما نفر منه، أي مصالح المشايخ وآل سعود ومن يلوذ بهم.

المظاهرات في السعودية إحدى الكبائر، لأن فيها خروج على (ولي الأمر) السعودي. ولا يجوز هنا إلا النصيحة، وبالسّر أيضاً. يتحدثون عن الأبواب المفتوحة كبديل عن التظاهرات. ملايين الشعب يجب أن تقف في طابور تنتظر لتقول نصيحتها للحاكم، فإن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها. هذا إن قبل بسماعها بادئ ذي بدء. ونحن نعلم بأن آل سعود لا يحبون النصائح، كانوا كذلك ولا زالوا.

النظام لا يريد سوى نصيحة مكتومة الأنفاس. ورجاله لا يريدون قراءة النصيحة في عريضة أو منشور أو مقالة،

لم تكن المسألة مجرد أن تقوم مظاهرات في مدن سعودية يوم ١١ مارس الجاري، كأى مظاهرات في الدول المجاورة او دول العالم الأخرى.

فهذه البلاد المسماة بالسعودية نادراً ما يعبر شعبها عن نفسه عبر التظاهر، لا لعدم رغبة منه في ذلك، وإنما لمنع هذا النوع من التعبير كما أنوع التعبير الأخرى الأدنى من التظاهر.

وهذه البلاد المسماة بالسعودية، لم يرد الحاكمون لها أن تجتمع ارادة شعبهم على أمر واحد يتخذ تعبيراً له في الشارع. هذا النظام السعودي يعتمد في بقائه على (تمزيق المجتمع) من اجل (وحدة السلطة).. وخروج تظاهرات في مدن سعودية متعددة وترفع شعاراً واحداً وتطالب بأهداف مشتركة، كان يعني للنظام نهاية سياسة فرق تسد. وكان يعني إيداناً بتشكيل إرادة شعبية وحس وطني تم تغييره الى اليوم، يمكن ان يرتفع بوعي المواطنين وطموحاتهم الى تقرير مصيرهم بعيداً عن العائلة المالكة التي لم تبق أي قوة سياسية سواها.

مظاهرات السعودية تختلف عن غيرها في البلدان الأخرى.

هي محرمة دينياً حسب المؤسسة الرسمية التي تمثل نحوربع سكان البلاد هم اتباعها من الوهابية.

والمظاهرات محرمة لأن مشايخ هذه المؤسسة منتفعون من بقاء آل سعود، ومنتفعون من الإستبداد الذي تحالفوا معه ليشكلوا استبداداً دينياً سياسياً قل نظيره في هذا العالم. يأمر الأمير بتحريم المظاهرات فيحرمها المشايخ، ثم يعود فيستخدم كلام المشايخ وفتاواهم لتبرير منعها وقمع من يقوم بها، ثم يأتي مجلس الشورى المعين ليؤكد على الفتاوى، وهكذا يأتي كتاب السلطة ومخبروها ليقوموا بذات الإبدانة.

والمظاهرات في السعودية مكلفة، ربما أكثر من أي بلد في العالم.. لقد حذرت وزارة الداخلية في بيان صريح بأنها أمرت قواها باستخدام كل ما لديها من وسائل لما أسمته بحفظ النظام، ولا نحتاج الى اثبات، فقد تم اطلاق



فهم أميون!

فأي تخلف وجهل أكثر من هذا؟!

والمظاهرات في السعودية، تعني لدى الطغاة في الرياض ومن يؤيدهم من مشايخ الفتنة: حرباً طائفية داخلية. حيث التجأ آل سعود كعادتهم وعادة مشايخهم إلى الكذب والزمع بأن المظاهرات والدعوة لها لا يقوم بها إلا المواطنون الشيعة الذين - بزعمهم - يتآمرون على المملكة وعلى عقيدتها السلفية الطاهرة النقية!

لدى آل سعود استعداد لافتعال حرب طائفية داخلية، من أجل البقاء في السلطة. الطغاة يدينهم واحد: إنهم يلعبون على التمايزات الطائفية والمناطقية والقبلية، واستخدامها كمصدات لحماية النظام من الغضب الجماهيري ومن مطالب الجمهور بالإصلاح السياسي.

معركة الإصلاحات التي يفترض أن تجمع المواطنين معاً، وتخلق لديهم حساً وطنياً قوياً بالتعاقد والتآزر، حولها النظام إلى صراع شيعي سني داخلي. فيما راح وزير خارجية النظام يهدد بأن حكومته ستقطع الإصبع الذي يتدخل في شؤون المملكة!

إنها معركة أخرى مفتعلة مع الخارج.. ولكن أية خارج؟ هل هي أميركا التي نصحت حلفاءها الأمراء بأن لا يستخدموا العنف تجاه المظاهرات التي هي حق صادقت عليه الحكومة السعودية ضمن مصادقتها على ميثاق الأمم المتحدة (المادة ١٩)؟ أي هل أميركا هي التي يقصد آل سعود قطع إصبعها؟ أم هي إيران، التي تستخدم كشماعة ومتمكلاً لكل طاغية يريد البطش بشعبه. مثلما كانت إسرائيل بالأمس وصارت اليوم حليفة حبيبة.

إن.. المظاهرات في السعودية تمثل معركة كبيرة، ليس لدى الجمهور فيها سوى الإرادة والنزول إلى الشارع. في حين يستخدم النظام كل أسلحته الدينية (الفتاوى) والإعلامية والقمعية والمخابراتية.

يمكن قمع إرادة الناس ورغبتهم في التغيير عبر القمع، كما شهدنا ذلك يوم ١١ مارس، حيث طائرات الهيلوكبتر تحوم على معظم المدن السعودية الكبيرة، وحيث رجال الأمن يرابطون في التقاطعات والشوارع الكبيرة منعاً لخروج أية تظاهرة وقمعها في مهدها، وحيث الرصاص الذي أطلق على المتظاهرين مساء التاسع من مارس الحالي، القمع بهذا وسائل يمكن أن يلغي التعبير عن الإرادة الشعبية من أن تتمظهر علناً.. ولكن إلى حين. ولربما يعبر

عن تلك الإرادة بصورة راديكالية عبر العنف، كما فعلت القاعة. فالإنسداد قد يدفع المواطنين باتجاه خيار العنف. القمع الحكومي لن يمنع التظاهر إلى الأبد. والحقيقة فإن التظاهرات وقعت رغم إرادة النظام. صحيح أنها وقعت في أكثرها وبمشاركة عشرات الآلاف أحياناً خلال العقود الماضية في المنطقة الشرقية، إلا أن تكرارها في مناطق أخرى في الغرب والوسط والشمال (في الجنوب كانت هناك مظاهرات مسلحة من قبل أهل نجران) أمراً ليس مستحيلاً، خاصة في ظل هذه الظروف السياسية القلقة حيث بوادر سقوط العديد من الأنظمة العربية، خاصة تلك المحيطة بالسعودية، مثل اليمن، أو التي تجبر على التغيير أو ربما السقوط كما في البحرين.. فهذه الثورات ستضيف الكثير من الزخم إلى حركة الشعوب ولن يكون الشعب في مملكة آل سعود بأقل من الآخرين، ولا مشاكله انتهت حتى يتوقف احتجاجه.

وما يدعم هذا الرأي، الإعتصام الذي حدث يوم ١٣ مارس الجاري أمام وزارة الداخلية والذي يطالب بإطلاق سراح آلاف المعتقلين السياسيين الذين مضى على اعتقالهم سنوات طويلة دونما محاكمة.

إذا كان نظام آل سعود ذكياً بالقدر الكافي، فإنه يفهم بأن المواطنين (الأشرار كما سمّاهم وزير الداخلية) يريدون الإحتجاج، وأن عدم تحقق ذلك التعبير بالسلم إنما جاء بسبب القمع.. وأن القمع لا يمكن أن يبقى الشعب إلى الأبد هكذا محروماً. وأن الحل الصحيح يعتمد على قدرة آل سعود في نزع الرغبة في الإحتجاج والتظاهر ضد نظامهم، وليس في منع التعبير عن تلك الرغبة.

إن كان آل سعود أذكىء بالقدر الكافي، فعليهم أن يبادروا إلى الإصلاح (ولا نطلبهم فاعلين). لا وقت مفتوحاً لهم كما يرغبون. سيف الوقت مسلط على رقابهم، وليس - كما فعلوا مراراً في الماضي - ثلاثية يضعون فيها مطالب الجماهير والأوضاع الإقليمية تزيد من الضغط عليهم. غير أن (جيل العجزة) الحاكم، لا يستطيع اتخاذ قرارات سريعة، ولا أن يقلص الفارق مع شعبه الشبابي، أو يقرب بين (الهنج) و(الفيس بوك وتويتر)، ولا أن يتخلى عما تعلمه من استخدام القوة و(السيف الأملج) الذي يهدد الأمراء الشعب به كلما طالب بحقوقه.

لهذا، وكما هو متوقع قد يكون مصير آل سعود ودولتهم الزوال، قبل أن يتحقق الإصلاح!

# ماذا لو قال السعوديون: الشعب يريد إسقاط النظام؟!

متسع الحرية في المهلكة السعودية: كتب مقاله في ٢٢/٢/٢٠١١ واعتقل في اليوم التالي

د. خالد الماجد

بالمختصر.. وطننا بما فيه ومن فيه يشعرا - وعلى الدوام - أننا غرياء الدار.. كأننا لاجئون أو ضيوف ثقلاء على الأسرة (الأولى)!

نأكل ونشرب على استحياء.. وتمتّع كثيراً كلما طالّت مدة البقاء.  
عيبٌ علينا التبرّم أو المطالبة أو الانتقاد.. فما على المحسنين من سبيل!! ليس لنا من الأمر شيء.. وما لنا حقٌ في شيء.. وكثير علينا كل شيء.. ومثّة علينا كل شيء.  
إن حُرّمنا فعدل.. وإن أعطينا ففضل!! فتبّ لهذه المواطنة!! وتبّاً للعبودية!!

وظائف الدولة الكبرى: إقطاعيات تدر بخيراتنا على كبرائنا.. تصفهم ضمن كبار رجال الأعمال.. وبعضهم تجاوز التصنيف العالمي لأغنى الأغنياء!! فمن أين جاءتهم الثروة؟!  
وتُسنّ الأنظمة والعقوبات لتزيد من الأرصدة التي لم يعد يشبعها النهب التقليدي!!  
وإلا كيف لنا أن نفسّر ما يحدث في منح التأشيرات، وإصدار الفسوحات والتصاريع، وإرساء المشاريع والإمتهيازات، والنقل في الوظائف، حيث صار لكل بند منها عمولة خاصة؟!  
ويقف نظام ساهر.. اللص المرابي.. شاهداً على مدى البجاجة في سرقة الشعب المخنوق المتنوك!!

أقسم لو أن هؤلاء الجشعين لم يجدوا ما يملأون به أرصدتهم إلا لقمة يقيم، أو أرملة، لا تنزعوها من أفواههم انتزاعاً!!  
يتحدثون في مصر عن ٧٠ مليار دولار، مجموع ثروة عائلة حسني مبارك!! وهذه المليارات ربما هي زكاة ثروة بعض كبرائنا!!  
فكم ستكون ثرواتهم لو جُمعت!!  
والقواتير عندنا على الضعفاء فقط... أما الأقوياء فأموالهم مصنوعة عن فواتير الكهرباء والماء والهاتف والطيران والفساد والرسوم والجزاءات وكل شيء.. يأخذون ولا يعطون!!  
والمتفنون مشغولون بتحريم التصوير بأوراق

منذ آدم عليه السلام وإلى يومنا هذا، وربما إلى قيام الساعة، هي فاتورة فسادنا المالي!! حتى أنك تحار من أين تبدأ.  
من إقطاعيات لأفراد ترسم حدودها الهليكوبتر.. ضاق بها البر والبحر، (فلطشت) جميع الطعوس الزينة العامة وغير العامة.. وسيجت الجبال الشاهقة.. ويحتاج من يريد النزهة مسافة قصير ليجد طعساً يجلس عليه هو وعياله البائسون!  
وعندنا - فقط - يمكن للكبراء اقتطاع الشواطئ وما يلي الشواطئ من البحر!! والله (يخلي) الرمال الدافئة للبحار الدافئة، لإقامة الشواطئ العامة!!

وبينما ثلثنا المواطنين لا يملك الواحد منهم أرضاً يقيم عليها بيتاً كنيباً يؤويه وأولاده.. ويكتفي (بصندقة) تحرقهم صيفاً، وتكسر عظامهم شتاءً!! في وطن مساحته مليوناً كيلو متر مربع!  
ومما مجموعه ٢ تريليون بالتقديرات المتسامحة لعائدات الوطن السوية.. لا يأتي الشعب إلا ٤٠٠ مليار: يذهب ثلثها في عمولات المشاريع للسارقين.. فأين الباقي؟!  
وبينما (الشهرهات الراهية) حكرٌ على العائلة (الأولى) ومن التصق بها أو احتيج إلى شرائه من النخب.. لا يجد من يعيش تحت خط الفقر من المواطنين ما يسد رمقهم إلا ما تنفضل به أكوام الزبالة!!

ثمّة سؤال ملح: هل حالنا أحسن من حالهم في تونس ومصر؟  
حين سمعتُ التصريح السعودي المرحّب بالانتقال السلمي للسلطة في مصر، وقيام حكومة وطنية تحقّق آمال وتطلعات الشعب المصري.. قلت: ومرحباً بهذا الترحيب.. ولكن الأقربين أولى بالمعروف!!  
ماذا لو أن المصدر المسئول قال - مثلاً: ونبشّر الشعب بالانتقال السلمي للسلطة، من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية، وقيام نظام شوري حقيقي؟!  
كانت لافتات الثائرين تطالب بـ: الحرية، العدل، المساواة، وتشجب: البطالة الفساد الظلم.

كانت تطالب بإسقاط النظام الفاسد، الذي ينظم ويكرّس ويشرّع الجريمة الواقعة على الشعب من أصحاب النفوذ، وأذنابهم المسحجين بحمدهم.  
وأي شيء هذا الذي أغضب المصريين والتوانسة فأسقطوا نظاميهما ليس موجوداً عندنا؟!  
أما حرية الرأي فبيننا وبين مصر فيها أمد بعيد.. كتب عبدالحليم قنديل مقالاً عن حسني مبارك قبل سنتين، لو كتبه أهدنا عن أمير لجعد أنفه، ولغيبته السجون.. الممتلئة الآن بالآلاف!!  
وأجزم أن أعلى فاتورة فساد مالي دُفعت



د. خالد الماجد

العمل على الضعفاء المساكين!!  
والمحسوبية في كل مؤسساتنا..  
فالتعيينات للأسر والأحباب والأقارب..  
والفتات يذهب للمسيحين بالحمد.. وأما بقية  
الشعب المؤهل فتكفيه الأحلام السعيدة!!  
ويستطيع كل أخرق غبي أن يصل لكل  
ما يبتغيه مما لا يستحقه - لا هو ولا الذنون  
خلفوه! - ولو خالف ألف نظام بأحد مؤهلين:  
قربة للسادة.. أو دفع للمادة!  
وعلى مستوى النفاق للسادة حدث ولا  
حرج!!  
تجد الجرائد والمجلات، والقنوات  
والإذاعات، والشعراء والأدباء والعلماء،  
والمثقفين والتجار، والكبار والصغار، والنساء  
والرجال، والعقلاء والأغبياء، متزاحمين..  
تراصت صفوفهم.. وبخت خلقهم.. وتقطعت  
أعناقهم.. وهم يمدحون هذا الأمير وذاك الوزير.  
ويمجرد أن يكون أحدهم حاكماً أو مستولاً  
تخلع عليه صفات الإخلاص والتجابه..  
والحكمة والحقافة!!  
فأما إذا جلس على العرش فإنما هو  
قدّيس.. لا يجوز عليه الخطأ.. ولا يغيب عنه  
الصواب.. ولا تغتدقه الحكمة.. ولا يطلع منه  
الكيل.. والاستدراك عليه من الكيانر!! فعلة  
حجة.. وقوله يرفع الخلاف.. ويقيّد المباح..  
فهو قطب رحى الحق والعدل والإنسانية!!  
ويتسابق المأجورون من مجيدي التسلق  
إلى نصب الأسماء المحصورة المتكررة من  
الكبراء على كل منجز في البلد مهما صغر..  
إلى حدّ يثير الاشتزاز.. الشوارع، الجامعات،  
الكليات في الجامعات، المعاهد، المدن، المراكز،  
الكراسي البحثية، المستشفيات، الأحياء.. في

كل مدينة وقرية وهجرة نفس الأسماء.. نفس  
المسميات!

والجري عندنا - البالغ في جرأته مبلغ  
التهور - من يكتفي بنقد (هامان)!

وبينما الناس يستطيعون قلب أنظمة  
حكمهم لمجرد احتراق مواطن على عربة  
خضار.. لم نستطع إقناع السلطة بتغيير أمير لم  
تصلح به دنياً، ولم يحم به دين.. ولم يندفع به  
ضرر.. وغرق المئات من رعاياه مرتين.. وهو  
مشغول بمحاربة اللذين وجمع الحطام.. عن  
الكف عن الفساد ومحاربه!!

لم نستطع طرد وزير فاشل مؤهله الوحيد:  
الجرأة على طرد منتقديه من مكتبه، وكأنه  
وزير في ملك أبيه أو أمه.. بل ولا تغيير مدير  
جامعة بائس فتان مقضوح!!

لكنما صارت وظائفنا العامة مراتع لهم..  
يسرحون فيها ويمرحون!!

أم تراه الظلم حرك الثورتين!!  
فماذا نقول عن سجنائنا الباقين في  
سجنهم.. بلا محاكمة ولا جرم.. من سنين  
تجاوزت سني يوسف عليه السلام التي أهلت  
للنبوة!!.. وكأنهم أسرى عدو لا يرقب فيهم إلا  
ولا زمة!!

وإذا كان سجانوهم يرفضون أن يخبرونا  
عددهم، فهذا لا يطمس الحقائق.. فنحن نجزم  
أنه ما من أسرة إلا ولها سجين منها أو من  
جيرانها أو من قرابتها!! مما يجعل العدد  
بالآلاف!

حتى البهائم لها حرمة وكرامة؟ فكيف  
بمواطن مسلم كريم!! كيف لا نخاف عقوبة الله  
علينا جراء السكوت على هذا الظلم العظيم!!  
وأما كرامة الشعب فذاهبة في تقبيل  
الأيدي والأكتاف، وانتظار الساعات الطوال  
لتصل إلى يوم كامل بلا ماء ولا طعام، لتقديم  
المظالم لبعض الأمراء المسؤولين!

وذاهبة مع كل عطاء منقوص زهيد يأتيك  
ومعه ألف مئة.. تغلفه (يا فاطمة) تقول: (مكرمة  
ملكيت)!

لكن كان العطاء من المال الخاص فليس  
كل الشعب يقبل الصدقة!

ولئن كان العطاء من المال العام الذي  
هو ملكنا فكيف يكون المرء كريماً من مال  
غيره!!.. لماذا المن والأذى!!

وتكاد تنعدم الغيرة على مواطنينا إذا  
انتهكت حقوقهم في الخارج.. ومن انتهكت  
حقوقه في الداخل.. فلا يطمعن في النصرة

على الخارج!!

ونحن في رعب دائم.. فالحاجس الأمني  
جبل على رؤوسنا.. تضيق بنقاطه شوارعنا..  
ويهدد به من يروم الإصلاح منّا!!

بالمختصر.. وطننا بما فيه ومن فيه  
يشعرنا - وعلى الدوام - أننا غرباء الدار..  
كأننا لاجئون أو ضيوف ثقاء على الأسرة  
(الأولى)!

نأكل ونشرب على استحياء.. ونمتن كثيراً  
كلما طالت مدة البقاء.. عيب علينا التبرم أو  
المطالبة أو الانتقاد.. فما على المحسنين من  
سبيل!! ليس لنا من الأمر شيء.. وما لنا حق في  
شيء.. وكثير علينا كل شيء.. ومئة علينا كل  
شيء.. إن حرماً فعدل.. وإن أعطينا ففضل!!

فتباً لهذه المواطنة!! وتباً للعبودية!!

لكن.. أيها العرب..

المراهنة على دوام صبر الشعوب على  
الظلم والإهانة.. وعجزها عن الفعل، فشلت في  
دولتين عربيتين إلى حد الآن.. وهي في طريقها  
للشغل في باقي الدول.. ولا أمانة لأحد!  
المراهنة على عدم وجود البديل.. والتخوف  
من الفتنة، وحصول الفرقة بالتناحر القبلي أو  
المناطقي أو الطائفي، بعد سقوط الأنظمة  
الفاسدة فشلت أيضاً.

فالفتنة والخراب والفرقة والتناحر في  
الأنظمة ومعها..

وأما الشعوب فما أذكاه!! فمع طول ما  
ظلمت وقهرت وأفقرت.. لم تسفك دماً.. لم تهتك  
عرضاً.. لم تنهب مالا.. لم تمزق وحدة.. بل  
حفظت الأمن.. وحرسست مقدرات الدولة!!

رسمت الثورتان خطة طريق للشعوب التي  
تتطلع للتخلص من النظم الفاسدة: أنه بإمكان  
الشعوب القيام بالوظيفتين وفي الوقت نفسه:  
إشعال الثورة.. وقمع الفتنة.. أن تكون الثائر  
والحارس!!

يا أيها الأنظمة العربية!!

باتت الشعوب تملك الرؤية.. وتهتدي  
للمخرج.. وتعرف الوسيلة.. وتسخر بالثمن..  
ولها نزوع شديد جارف إلى الحياة الحرة  
الكريمة..

مواقفكم إلى الآن لا تبشر بخير.. وأنتم على  
الدوام تبرهنون على: أن أشد الدكتاتوريين  
رفضاً لمطالب الشعب أكثرهم فهماً لها!

حينئذ لا مناص من نتيجة تونس ومصر!!  
كما تقول العامة: (من بغاه كله.. خلاه كله)!!  
وكل ثورة وأنتم بخير..





قوات سعودية لقمع المطلبين بالحرية في البحرين

أعادة مراجعة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط

## الموقف الأميركي من التحولات السياسية في الخليج

فريد أيهم

ويتملق. أما أن يعتقد البعض بأن أمريكا في الأساس ستدعم الثورات ضد حلفائها فهذا من التضليل الشديد.

ثالثاً - إن سياسة الولايات المتحدة والغرب عامة في وضع مراجعة، وهي سياسة تعتمد التكيف مع المعطيات الجديدة في العالم العربي. لقد أخذتهم الأحداث/ الثورات على حين غرة، وأحرجتهم بشعارات الحرية ودعوات الديمقراطية. لا يستطيع الغربيون التخلي عن حلفائهم المستبدين، ولا يمكنهم مصادمة ثورات جماهيرية ترفع شعارات غير قابلة للتجريم؛ فما هو الحل؟ الحل هو استيعاب الموج من خلال عمليات فلترة عديدة، تبدأ بالدفع بإجراء إصلاحات في البلدان الطليقة التي لم يصلها الفيروس الثوري، من أجل احداث تغيير غير شامل عادة ما تأتي به الثورات. بالنسبة لدول الخليج، فإن دول الغرب عامة قد أبدت خشيتها عليها، وتسلسلت في التصرف البطيء معها خطوة خطوة حتى تجنبها وتجنب نفسها ومصالحها المهالك.

منذ ثورة تونس بدأت أميركا تحذر مشايخ الخليج بأن يأخذوا حذرهم ويبادروا للإصلاحات. في الحقيقة فإن أميركا دأبت للنصح لهم، ولكن بدون ضغوط وبدون إلحاح وبدون إعلان.

تبدو الولايات المتحدة حائرة في مواقفها، فقد فاجأتها الثورات العربية، برّخم غير مسبوق. كيف تستوعبها، او تحتوي عناصرها، وتقلّص خسارتها منها؟ ما موقفها من حلفائها في المنطقة، وكيف يمكنها اقناعهم بأن التغيير أفضل لها ولهم من أن تجتث عبر ثورات واضطرابات؟

علينا ابتداءً أن نذكر بالحقائق التالية: أولاً - إن الولايات المتحدة ليست صانعة للثورات حتى تستطيع أن تتحكم فيها أو تديرها أو تؤثر على من يصنعها. معظم من يقوم بالثورات والتحركات في الشارع جهات وجماعات وافراد لم تقبلهم واشنطن او ناصبتهم العداء، أو جديدين على الساحة السياسية. وبالتالي فإن من يطالب الولايات المتحدة بأن تتدخل هنا أو هناك عليه أن يدرك حقيقة أن المسألة ليست انقلاباً عسكرياً، ولا تغييراً سطحيّاً من قبل أشخاص معروفين ومحددي المعالم، ولا هي - اي الثورات - معروفة القيادة بالضرورة أو للغرب وأميركا بالذات اتصال بها. بعض الأنظمة المستبدة هي أكثر معرفة بهذا الحال من أولئك الاغبياء الذين يطالبون واشنطن بالتدخل. هذا يعني أن للتدخل الأميركي حدوداً في التأثير على الثورات، والتأثير هو في عموم السياسات في المحيط الإقليمي والدولي، وليس في السياسات التفصيلية على الأرض وما يجري من عمل شعبي يومي. المبادرة ليست بيد الأميركيين حتى يلجأ إليها الحكام خاصة في الخليج.

ثانياً - يجب أن ندرك حقيقة أن الولايات المتحدة ودول الغرب الأخرى ليست صديقة الثورات! حتى ولو قامت تلك الثورات من أجل الديمقراطية ومن أجل الحريات، وحتى لو استخدمت الوسائل السلمية في التغيير. تركيبة النظم الغربية قائمة على كره التحولات الراديكالية، وعلى نظام غير أخلاقي يرى دعم الأنظمة المستبدة التي توفر للغرب الحد الأقصى من المصالح. أميركا تدعم وتصنع انقلابات اقرب من دعمها الى ثورات. أميركا في الغالب الأعم تجهض ثورات ولا تصنعها. وقد تدعم بعض الثورات او تركب موجهة إن كانت موجهة لأنظمة لا تتماشى مع مصالح الغرب كما حدث مراراً في المعسكر الشرقي. فلو قامت ثورة في دمشق أو طهران أو غيرهما فستكون سبّاقة لدعمها

علينا ابتداءً أن نذكر بالحقائق التالية: أولاً - إن الولايات المتحدة ليست صانعة للثورات حتى تستطيع أن تتحكم فيها أو تديرها أو تؤثر على من يصنعها. معظم من يقوم بالثورات والتحركات في الشارع جهات وجماعات وافراد لم تقبلهم واشنطن او ناصبتهم العداء، أو جديدين على الساحة السياسية. وبالتالي فإن من يطالب الولايات المتحدة بأن تتدخل هنا أو هناك عليه أن يدرك حقيقة أن المسألة ليست انقلاباً عسكرياً، ولا تغييراً سطحيّاً من قبل أشخاص معروفين ومحددي المعالم، ولا هي - اي الثورات - معروفة القيادة بالضرورة أو للغرب وأميركا بالذات اتصال بها. بعض الأنظمة المستبدة هي أكثر معرفة بهذا الحال من أولئك الاغبياء الذين يطالبون واشنطن بالتدخل. هذا يعني أن للتدخل الأميركي حدوداً في التأثير على الثورات، والتأثير هو في عموم السياسات في المحيط الإقليمي والدولي، وليس في السياسات التفصيلية على

فنادام كل شيء هادئاً والمصالح لم تتضرر، فإن المخاوف الأميركية تبقى مجرد تحليل، فإذا ما وقعت الواقعة يكون بإمكان واشنطن تصعيد الضغط على حلفائها لتعديل مواقفهم.

في فترة سقوط بن علي كانت كلينتون في الدوحة تحاضر الخليجيين في منتصف يناير الماضي وتنتقد بأن دولهم تواجه خطر الغرق في عاصفة الاضطرابات والتطرف إن لم يعمدوا إلى تحرير انظمتهم السياسية. وعبرت عن احباطها بأن رسالة اوباما إلى حلفائه العرب لم تلق اذناً صاغية، مضيفة: (إن مؤسسات المنطقة تغرق في الرمال في كثير من الأماكن وبأشكال متعددة، وإن الشرق الأوسط الجديد والديناميكي يجب أن يتعزز على أسس أصلي). وحذرت كلينتون بأن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار وأن (الذين يتمسكون بالوضع الراهن كما هو قد يتمكنون من الصمود أمام مشكلات بلدانهم لفترة قصيرة، ولكن ليس للأبد. وإن آخرين سيملاؤن الفراغ إذا فشل القادة في إعطاء رؤية إيجابية للشباب وسبل حقيقية للمشاركة السياسية؛ فالعناصر المتطرفة والجموعات الإرهابية والجهات الأخرى التي تتغذى من الفقر واليأس، موجودة على الأرض وتنافس على النفوذ).

بعد سقوط بن علي، وفيما الثورة المصرية تتصاعد، طالبت كلينتون مرة ومن ميوينغ في ٥ فبراير الماضي... طالبت حكام المنطقة بإجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية واسعة محدرة من عاصفة هوجاء. وأشارت كلينتون في كلمة أمام مؤتمر أممي إلى تزايد أعداد الشباب وتزايد استخدام تكنولوجيا الانترنت الحديثة بما يهدد النظام القديم في منطقة مهمة لأمن الولايات المتحدة، وسلطت كلينتون الضوء على حث واشنطن لاصلاحات سياسية سريعة في الدول المتحالفة معها بالشرق الأوسط والتي لا تتضمن مصر والاردن فقط، وإنما السعودية واليمن أيضاً. واعتبرت الإصلاحات (ضرورية استراتيجية) فـ (بدون تقدم حقيقي تجاه أنظمة سياسية شفافه وعرضة للمساءلة، فإن الفجوة بين الشعوب وحكوماتها ستزداد وستزيد حالة عدم الاستقرار عمقا. كل مصالحنا ستكون معرضة للخطر).

وواشنطن تفهم ذرائع الأنظمة، لذا قالت كلينتون بأن على حلفاء أميركا أن مو أسمتهم (زعماء المنطقة) الوفاء بتعهداتهم. التي قدموها لواشنطن. وعدم استغلال تهديد التطرف كذريعة لتأخير التغيير السياسي. وتابعت: (الانتقال إلى الديمقراطية سيكون مجدياً فقط إذا كان مدروساً وشاملاً وشفافاً). وحذرت من أن الإصلاحات غير الكاملة يمكن أن تؤدي إلى حركات احتجاجية يخطفها شموليون جدد يلجأون للعنف والخداع

والانتخابات المزورة للبقاء في السلطة، أو طرح جدول أعمال يدور حول التطرف.

لم يقبل حكام الخليج هذه النصائح والانتقادات العلنية، وما هي إلا أيام حتى جاءت ثورة ١٤ فبراير البحرينية، ثم تلتها مظاهرات سلطنة عمان، وبعدها مظاهرات السعودية. على الأقل في المنطقة الشرقية حيث منابع النفط وصناعته، هذا غير التحول الكبير الذي طرأ على الثورة اليمنية والتي شارفت على الإنتصار. لكن ما يهمني هنا هو كيف تفكر واشنطن. وهل تستمع الأنظمة الخليجية والحليفة لنصائحها؟

واشنطن بدأت بالنصح، وزادت من وتيرة النقد وعلنيته، وواضح من تصريحات كلينتون أن الهدف من الإصلاحات التي تطلبها من حلفائها في الخليج خاصة - أمورا عديدة: ١/ حماية الأنظمة الحليفة والحفاظ على استقرارها. ٢/ ديمومة المصالح الأميركية والغربية في المنطقة. ٣/ منع التطرف والعنف من النمو كخيار بديل عن الإصلاح. ٤/ عدم تطور الأمور إلى ثورة تطيح بالمصالح والحلفاء.

العاقل الوحيد بين حكام الخليج، وتقصد به السلطان قابوس، بادر إلى التغيير بمجرد أن رأى أمارات التحول في الشارع عبر عنها تظاهر يضع مئات من المواطنين في عدد من المدن العمانية. وقد اتخذ خطوات قد لا تكون كافية، لكنه قام بإقالة معظم الوزراء، ومنح البرلمان سلطات تشريعية أكبر، مع حزمة إقتصادية تنموية. هذا لم تفعله العائلة المالكة في السعودية، بل عمدت إلى القمع أكثر. ومثل هذه الحلول التنازلية الوسطى لا تروق لآل سعود فقد جلبوا على العنف والحق الإلهي في التسلط.

أيضا فإن النظام في البحرين الذي يواجه ثورة شعبية بالرصاص والعنف، لم يقبل بأنصاف الحلول (ملكية دستورية) ولا الأنظمة الخليجية الأخرى خاصة في قطر والسعودية والإمارات تقبل بذلك، وحرّضوه على العنف ما أدى إلى نجاح تيار التشدد داخل الأسرة المالكة البحرينية، وعدم التنازل أمام دعوات الإصلاح. جيفري فيلتمان، مساعد كلينتون لشؤون الشرق الأوسط أمضى الشهر الماضي أياماً خمسة في البحرين لإقناع المعارضة بتخفيف سقف مطالبها، وإقناع العائلة المالكة بتقديم تنازلات أكبر لم ينجح، وخرج وهو مغضوب عليه من الطرفين.

تبع فيلتمان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس الذي غادر البحرين يوم ١٢ مارس الجاري وكان واضحاً في تقده بل وتحذيره وربما تهديده لعائلة آل خليفة من أنها قد تفقد

الحكم إن لم تستجيب للإصلاحات. قال غيتس بعد لقائه بملك البحرين بأنه ينبغي على البحرين إجراء إصلاحات سياسية عاجلة سريعة، مؤكداً (الوقت ليس في صالحكم) و(أن إصلاحات محدودة لن تكون كافية). وأضاف: (أوضحت لهم أنه في ظل هذه الظروف. ومع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي تقف وراء كل أشكال المظالم السياسية والاقتصادية. فإن الخطوات المحدودة لن تكون كافية. الإصلاحات الحقيقية ضرورية). وهدد غيتس بالقول: (أبلغت القادة البحرينيين بأنه لا يمكن العودة للوراء. هناك تغيير ويمكن أن تتم إدارته أو أن يتم فرضه. من الواضح هو أننا نفضل أن تتم الاستجابة لهذا التغيير). مضيفاً بأن (الحكومة في موقف صعب) وحدد المشكلة بأن (الأنظمة السنية الأخرى في المنطقة قلقة من أي تنازلات محتملة للالغالبية الشيعية في البحرين) على حد تعبيره. وقال غيتس (اعتقد أن الحكومة بين المطرقة والسندان. هناك جزء كبير من السكان السنة وجيرانهم يراقبون الوضع عن كثب).

واضح إذن اليوم بأن دول الخليج وخاصة السعودية وبعض أجنحة الحكم في البحرين لم تقبل بتنازلات على قاعدة لا يموت الذنب ولا يقضي الغنم. وقد تغلبت إرادة الاستبداد على إرادة الإصلاح، وكانت النتيجة أن بعد أقل من ٤٨ ساعة إلى تصريح غيتس دخلت القوات السعودية إلى البحرين لتتعلل قتل الأزمنة وتحولها من مواجهة بين نظام مستبد وشعبه، إلى مواجهة طائفية سنية شيعية، وإلى صراع إقليمي طائفي. الأنظمة الخليجية تقول لا لواشنطن إن تعلق الأمر بأصل الكرسي؛ فهذه الأنظمة تستجيب متباعدة في معظم الأمور من أجل البقاء على كرسي الحكم، ولذا لا تقبل النصائح اليوم إن تعلق بالكرسي ذاته.

ويبقى الباب مفتوحاً في البحرين أمام عدد من الاحتمالات: انهيار نظام الحكم كاملاً، أو حرباً طائفية دموية لا تتهيأ ولا تذر، أو تدخل أميركي في الساعات الأخيرة يتوج بتنازلات متباعدة بين المعارضة والحكومة بيرد الأزمنة المشتعلة. أميركا أعطت الضوء الأخضر للتدخل الخليجي، ورأته أفضل الاحتمالات السيئة، ولكن هل سيجر هذا التدخل إلى تدخل إقليمي إيراني مقابل، إن وقعت مجازر بحق الأكثرية الشيعية في البحرين؟

واشنطن في حيرة. لا يمكنها الإصطفاف كاملاً لا إلى دعاة الديمقراطية ولا إلى حلفائها الحقيقيين دعاة الاستبداد. اصطفافها الحقيقي مع مصالحها وهذا ما تستدعيه المواقف الحالية.

## التظاهر في السعودية

# مأمون فندي في رؤية مأزومة

محمد السباعي

القراءة عنها، حتى يستطيع هضم ما تعنيه عبارة (مديونية المعنى) التي تحدثت عنها الفلسفة الفرنسية طويلاً من أجل فهم مايعنيه أن يكون أداء النظام السعودي متطابقاً مع الإبداء. هل يكفي أن يزعم آل سعود بأنهم يمثلون (ظل الله في الأرض)، حتى نقول بأنهم بالفعل كذلك، وأن آل سعود هم في حالة إنسجام مع ذواتهم، وأن المصالحة مع الذات بلغت أقصى درجاتها كما نقول بأن ذلك أحد عوامل فشل التظاهر في السعودية.. وهل سقط زين العابدين بن علي لأنه اعتمد مبدأ التوريث أيضاً، رغم أننا لم نسمع عن وريث له من أبنائه، مع أنه بقي وقتاً للجمهورية العلمانية. بالمناسبة ثمة نقطة إيجابية في كلام فندي غير ظاهرة وهي اعتبار الجمهوريات العربية مجرد أنظمة ملكية، في إشارة إلى أن النظام الملكي هو أسوأ أشكال الحكم. لا ندري إن كان يقصدها، ولكن سنحسبها له، في محاولة لاستخراج ماهو إيجابي في مقالته.

تتفق تماماً مع فندي في أن آل سعود لم يقولوا بأنهم يمسسون البلاد والعباد وفق نظام ملكية دستورية، ولم يدعوا بأنهم جمهوريون، وهذا النقي لكل أشكال الملكية يبقى في نهاية المطاف مجرد شكل وحيد وهو الملكية المطلقة، وهذا وحده كفيل بأن يكون عاملاً للتظاهر والاحتجاج وليس لعدمه، بدليل أن العرائض التي رفعت للملك والأمراء الكبار منذ ١٩٩١ مروراً بعريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) في يناير ٢٠٠٣، وصولاً إلى عرائض الإصلاحيين والاسلاميين السلفيين المتتوريين التي رفعت في شباط (فبراير) الماضي تجمع على مطلب واحد وهو تحويل الدولة الدستورية إلى ملكية دستورية، وهذا يعني أن ربط المتطابق بين الإبداء والممارسة لا يحيط بالمطلب الشعبي بإصلاح النظام، وقد يأتي يوم تصعد فيه المطالب إلى حد إسقاط النظام حين تصر العائلة المالكة على تجاهل المطلب الشعبي، لأنها تصل في نهاية المطاف إلى نقطة التضاد. فالعلاقة بين الإبداء والممارسة تطابقاً وافتراقاً تلعب دوراً في وعي العلاقة وليس في التحريض على تغيير أسسها، فهب أن الدولة إسلامية كالسعودية ولكن في جوهرها وأدائها تقترب من

الحقيقة الأولى المزعومة: يقول فندي بأن (المشكلة الحقيقية للأنظمة الجمهورية في مصر وتونس وليبيا واليمن، هي الفجوة ما بين الإبداء والممارسة، التي تؤدي حتماً إلى تآكل الشرعية، ومنه إلى التمرد والاحتجاج انتهاء بالثورة). حسناً، ولكن كيف؟ يجيب فندي: (دعست هذه الأنظمة أنها أنظمة جمهورية، تكون السلطة فيها للشعب، وتتداول فيها السلطة بعد فترتين من الرئاسة.. بل وبالح الرئيس المصري المعزول حسني مبارك في الادعاء بأن النظام سيكون شريفاً، وقال: "إن الكفن ليس له جيوب". لكن الممارسات كانت عكس الادعاءات بصورة فجأة وفاضحة.. إذن هي أنظمة ملكية توريثية تدعي أنها جمهورية). ثم يقول (النظام السعودي لم تكن لديه تلك الفجوة ما بين الإبداء والممارسة

**مأمون فندي ينفي أن تكون  
السعودية ملكية دستورية أو  
جمهورية، ليثبت ما أراد نفيه  
بأنها ملكية شمولية إستبدادية  
وهذا سبب كافٍ للتظاهر**

في طبيعة نظام الحكم، هو نظام ملكي ويتصرف كنظام ملكي. لم يدع أنه ملكية دستورية، ولم يدع أنه جمهورية، كان الادعاء على قدر الممارسة. وبغض النظر عن رأي المعارض والمؤيد لطبيعة الادعاء وطبيعة الممارسة، لكن الفجوة التي كانت قائمة بين القول والفعل في مصر وتونس وليبيا، واليمن، ليست موجودة في علاقة الحاكم بالمشكوم في المملكة العربية السعودية). لنلق للحظات أسام هذا النص الفذ، الذي يستحيل صدوره من لديه خلفية أكاديمية، فضلاً عن أن يكون خبيراً في شؤون الحكم السعودي. يبدو أننا أمام لعبة المعنى الذي تتطلب من فندي

كتب مأمون فندي، الباحث في مركز شاتام هاوس البريطاني، والمقرّب من آل سعود مقالاً في صحيفة (الشرق الأوسط) في ١٣ آذار (مارس) الجاري بعنوان (لماذا فشلت في السعودية؟)، في إشارة إلى الدعوة للتظاهر التي أطلقتها مجموعات معارضة للنظام السعودي وحدتها في ١١ مارس.

فندي الحائز على شهادة الدكتوراه عن رسالة حول المعارضة السياسية في السعودية، خُصص فيها إلى أن الأخيرة هي دولة بلا أمة/ وطن، واستعرض خلالها أدبيات المعارضة السياسية في السعودية من خلفيات أيديولوجية متعددة سلفية، وشيعية، وإخوانية.. الهدف من المقدمة المقتضية هو أن فندي حين يكتب عن الشؤون السعودية يعي ما يقوله، وما يخلص إليه من نتائج، بصرف النظر عن طبيعتها. بكلمة أخرى، أن ما يكتبه فندي يفترض أن يتأسس على دراسته الأكاديمية، لا نقول ذلك على سبيل لزوم الركون إلى ما توصل إليه خلال البحث الأكاديمي الذي بموجبه حصل على شهادة الدكتوراه، ولكن أيضاً من غير المعقول أن تكون النتائج على النقيض تماماً مع البحث، وإلا فلا بد أن تكون هناك تطوّرات يتطلب البحث فيها، كونها مسؤولة عن هذا التحول المفاجيء والوقوف على النقيض من نتائج سابقة، تلفت أيضاً إلى أن فندي لا يكتب هنا مقالاً صحافياً، بل شدّد منذ البداية على أن السؤال عن فشل التظاهر في السعودية هو في الحقيقة (سؤال أكاديمي)، ويضيف (يجب ألا يسيئ أو تلوّن فيه الحقائق، وذلك بهدف الوصول إلى إجابة قريبة من الحقيقة).

فندي في مقالته المومأ إليها أعلاه، يؤسس لحقائق إفتراضية لتأكيد ما اعتبره فشلاً، مقارنة مع مصر وتونس وليبيا واليمن.. فقط، لقد سقطت البحرين عن سابق تصوّر، والسبب واضح، خصوصاً حين يكون المقال منشوراً في صحيفة مثل (الشرق الأوسط)، وحين يكون الكاتب لأشرف أيضاً مأمون فندي، فالبحرين خارج الفعل الثوري العربي، من وجهة نظر فندي والجريدة التي يعمل فيها، والدولة التي تقف وراءها. مهما يكن، فندي يقدم مجموعة حقائق تناولها على النحو التالي:





فندي: فلم للبيع!

الدولة العلمانية، فذاك يسهم في فهم الدولة ولكن شرط تغييرها يتطلب آلية أخرى بل ومنهجية أخرى، كالنظم، واحتكار السلطة والثروة، وتشجيع الفساد، والاستبداد، والتدخل الأجنبي، وهدر الكرامة الوطنية.

الحقيقة الثانية: يقول فندي ما نصه: (طول فترة الغد في الحكم)، حسناً، وكيف يكون ذلك أيضاً؟ لتتأمل في الجواب الصادم (فبينما جدد النظام السعودي شعبيته من خلال قادة جدد يتناوبون على الحكم بتوجهات مختلفة، لم يجدد لا النظام في تونس ولا في مصر ولا في ليبيا ولا اليمن شرعيته)، ويسوق مثلاً بأن طيلة فترة حكم القذافي في ليبيا تداول على السلطة في السعودية أربعة ملوك سعوديين وهم الملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد، والملك عبد الله. يقول: (تغير ملكه). كنت أتمنى لو أن أحداً قرأ مقالة فندي قبل نشرها، اللهم إلا أن يكون المستوى الذهني في (الشرق الأوسط) لا يستوعب أكثر من ذلك.

وسنصرف النظر عن عبارة (توجهات مختلفة)، لأنها تتطلب بحثاً مستقلاً، ونقف عند حديثه عن تغير ملوك السعودية وبقاء القذافي في موقعه، (تغير ملوك السعودية أربع مرات، والقذافي باق في مكانه)، وكأنه يتحدث عن انتقال ديمقراطي للسلطة في السعودية، ونسي أن الذي يضطلع بمهمة تغيير ملوك السعودية هو عزرائيل (عليه السلام)، وليس الشعب، ولا صناديق الاقتراع، ولا حتى التوافق العائلي، ولذلك لا نجد أباً من ملوك آل سعود من بقي على قيد الحياة في ظل وجود ملك آخر، فليس لدينا مثلاً (الملك السابق)، وإنما (الملك الراحل)، وأن الملك فيصل قسى تحبه قتلاً على يد ابن أخيه الأمير فيصل بن مساعد، والملك خالد قضى عليه مرض القلب،

أما الملك فهد، والذي حكم البلاد والعباد في الفترة ما بين ١٩٨٢ - ٢٠٠٥، وقد تبدل أربعة رؤساء أميركيين إبان حكمه وهم (رونالد ريغان، جورج بوش الأب، بيل كلينتون، جورج بوش الابن)، أما كيف حكم الملك فهد البلاد والعباد، ولا نظن أن فندي بعيداً عن أجواء القصر، فمُنذ إصابته بالجلطة الدماغية سنة ١٩٩٦ وحتى يوم رحيله في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥، كانت البلاد شبه مشلولة، حتى أن ملفات الدولة تراكتت في الديوان الملكي، وصار ولي عهده (الملك الحالي) عبد الله دونما سلطة، فيما كان الثلاثي (سلطان وسمان ونايف) يبنون إمبراطورياتهم استعداداً لمرحلة يكون فيها خصومهم عبد الله ملكاً.

الآنكى من ذلك، أن الملك فهد بشهادة الأقربين والأبعدين والحلفاء والخصوم فقد أهلية الحكم بعد إصابته بالجلطة التي لم تقعه على كرسي متحرك فحسب، بل أفقدته العقل وهو شرط أساسي في القوامة السياسية ولاية الأمر، ومع ذلك أصدر أشفائوه السديرين على أن يحكم البلاد والبلاد طيلة عقد كامل دون رقيب أو حسيب. أليس في ذلك، ما يدعو للسخرية يا دكتور مأمون فندي وأنت المتخوِّج في جامعة أميركية، يفترض أن تكون قد زوّدت طلابها بدروس في الديمقراطية والحكم الصالح.

## يقول فندي: (تغير ملوك السعودية أربع مرات، والقذافي باق في مكانه)، ونسي أن تغير الملوك كان بقرار عزرائيل وليس عبر صناديق الاقتراع

أما في الوقت الراهن، فنحن أمام ظاهرة جديدة، فالمرض لم يقتصر على الملك وإنما أصبح عزرائيل عليه السلام في حالة تأهب دائم للاستدعاء في مهمة جماعية، لأن الحال الصحية للملك سيئة للغاية، وكذا حال ولي عهده الأمير سلطان الذي زاد على مرضه بالسرطان مرض الزهايمر، وحتى الأمير نايف، وزير الداخلية هو الآخر أيضاً مصاب بسرطان الدم، والأمير سلمان حاكم الرياض، والرجل الرابع في ترتيب الأمراء الأقوياء والناظرين في العائلة المالكة، هو أيضاً يعاني من أمراض القلب. فهل يجري أحدٌ سواء من داخل العائلة المالكة أو خارجها على تقديم اقتراح بإغفاء أحدٍ من مسؤولياته بعد أن فقد

### الأهلية للقيام بالأمر.

يتحدث فندي عن (إنجازات) تاريخية للملك السعوديين، وكأنه يتحدث عن عباقرة أو أنبياء، ولكن حين يأتي للملك خالد لم يجد ما ينسبه إليه من إنجاز فاكثري بد (طيبة القلب)، بدلاً عن الإنجاز التاريخي.

يقول فندي (استخدم ملوك السعودية النفط لبناء دولة حديثة)، في المقابل (حول القذافي ليبيا إلى خرابة، بنفس أموال النفط، لذا قامت الثورة في ليبيا ولم تقم في السعودية). وأضاف إلى ذلك الفساد المستشري في الجمهوريات الديكتاتورية حسب قوله، مقارنة مع السعودية. وهنا سنضرب لاعتقاد لغة الأرقام، لأننا أمام تحدٍ حقيقي مع زعم أن الملوك السعوديين استخدموا النفط في بناء دولة حديثة، ونسي الفارق بين السعودية وليبيا في حجم الإنتاج النفطي.

ونختم بالحقائق التالية لبيان تهاافت المقارنة الفندية حول فشل التظاهر في السعودية: نقلت وكالة (يونيونايتد برس) في ٢٢ شباط (فبراير) ٢٠٠٧ عن إقتصاديّين وقانونيين سعوديين بأن الخسائر التي تتكبّرها المملكة نتيجة الفساد تقدّر بنحو ٣ تريليونات ريال (٨٠٠ مليار دولار).

- كشف رئيس ديوان المراقبة العامة أسامة فقيه في تلك الفترة عن أن المشاريع الحكومية التي لم يتم تنفيذها إلى الآن وصلت إلى ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) مشروع بقيمة ستة مليارات ريال.

- في ٢٨ أيار (مايو) ٢٠١٠ نشرت صحيفة (الشرق الأوسط) نبأ عن مشروع مدينة الملك عبد الله الرياضية في جدة بكلفة ٣٧ مليار ريال (١٠ مليارات دولار) وهي الأصخم في تاريخ بناء الملاعب في العالم.

- نسبة تمك البيوت تعتبر الأقل خليجياً وتصل إلى ٢٢٪ بينما في الإمارات تصل إلى ٩١٪ وفي الكويت إلى ٨٦٪ بحسب صحيفة الرياض في ٢٨ يونيو ٢٠٠٧. يقول عضو اللجنة العقارية بغرفة الرياض د. عبد الله المغول في ١٦ نيسان (إبريل) ٢٠١٠ أن نسبة إمتلاك المواطنين للعقار (السكن) تعد الأقل في العالم وحتى بين دول العالم الثالث. وأكّد ذلك أستاذ الاقتصاد في معهد الدراسات البلمواسية د. محمد القحطاني في ندوة حول أزمة السكن في السعودية في أغسطس ٢٠٠٩.

- ذكر أعضاء في مجلس الشورى السعودي أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في السعودية يصل إلى ٣,٨ مليون نسمة. - مؤخر الأوضاع المعيشية في العالم لعام ٢٠١٠ احتلت فيه السعودية ذيل القائمة وحازت على المركز ١٦٩ من أصل ١٩٠ دولة شملها المؤشر، بينما احتلت تونس المرتبة ٨٣ ومصر ١٣٥، وتقدّمت السعودية على العراق بنقطة واحدة حيث جاء في مركز ١٧٠.



من مظاهرات المطالبة بالحرية في البحرين



الشهيد احمد فرحان، قُضى على يد القوات السعودية

## آفاق التدخل السعودي في البحرين

عبد الحميد قدس

كفرته، ولكن حقدّها يزداد على الشيعة أكثر من أي أحد آخر، حتى ولو كانوا مقتصبي فلسطين.

الأحقاد تحرك السياسة، بل هي عنصر فاعل وأساس في السياسة الخارجية السعودية.

لا تحتاج السعودية إلى إقناع بالتدخل في البحرين. على العكس هي هدّت قبل أن تتدخل بأنها ستفعل ذلك إن تنازل آل خليفة لمن أسمتهم يد (الروافض)!

السعودية كانت منذ البداية ضد أية إصلاحات في البحرين. من يتابع الموضوع منذ عقد سجد أن آل سعود شديدي الاستياء من أي تغيير ولو طفيف في النظام السياسي البحريني. ولطالما تلقى حاكم البحرين التقرير ليس من الرياض فحسب بل ومن أبو ظبي التي هي الأخرى. ولسبب ما تجهل - تتحكم بها عقد طائفية تمتد من مواطنيها الشيعة وتصل إلى لبنان، مروراً بالبحرين.

لكن الغشاء الطائفي ولعبة السياسة الطائفية وتغيير الإصطفافات والمعرفة كونها بين شعب يتوق إلى الحرية إلى نظام مستبد كما هو في بلدان عربية أخرى، إلى معركة طائفية بين الشيعة والسنة. هذا

الطائفية بقوة في القضية البحرينية، وتحولت القنوات السعودية والقطرية والخليجية الأخرى (العربية والجزيرة بالذات) إلى قنوات تأتيك بالأخبار من كل الدنيا إلا عن البحرين. منطق حكام الخليج يقول بأن الديمقراطية يمكن أن تقبل في أي مكان إلا فيها هي. وممنوع أن تنجح تجربة ديمقراطية سلمية في البحرين، مادام الأكثرية هناك شيعة.

لا يختلف المتظاهرون في البحرين عن غيرهم من طلاب الحرية ممن رأيناهم في تونس ومصر واليمن وليبيا. الاختلاف أن جلدتهم (شيعة) خطرة بالنسبة لنظم استبدادية ما عرفت يوماً معنى الإيمان ولا حقوق الإنسان.

لا يجوز قتل المتظاهرين في أي مكان إلا في البحرين. ولا يجوز تلبية مطالب المتظاهرين ودعاة الحرية وحقوق الإنسان، لأن ذلك عمل طائفي وتشجيع على الطائفية! ولا يتم التساهل في الدماء والقتل والإفترار إلا على أرض البحرين.

مصدر الطائفية في العالم العربي الأساس هو في السعودية. في نجد الوهابية بالذات. هذه الوهابية التي لم تترك مسلماً إلا

لقد صمّم جسر البحرين - السعودية لمتل يوم ١٤ مارس. أي للتدخل العسكري المباشر لحماية حكم آل خليفة من غضب الشعب. لم يكن الغرض الإقتصادي أو الإجتماعي من بناء الجسر هو المطلوب، وإنما كان الغرض أمنياً بحتاً.

مشكلة البحرين معروفة منذ نحو ثلاثة قرون: حكم أقلية لا يؤمن إلا بالتمييز الطائفي منذ نشأته، ولا يعتمد إلا على القوة. وحين دعا الملك البحريني إلى إصلاحات قبل نحو عقد من الزمان، فإنما كان لديمومة عمر النظام، حيث كانت الإصلاحات شكلية لا تمس الجوهر، بحيث وجدت انتخابات وأشكال من المجتمع المدني دون أن يتغير على أرض الواقع شيء. التمييز قائم في شتى مؤسسات الدولة وخاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية التي لم تقبل توظيف مواطنين من الأكثرية الشيعية، ما ينبيء عن أن تلك الأجهزة إنما صممت لغرض استخدامها ضد تلك الأكثرية.

لا يقبل النظام بديمقراطية عددية، ولا بديمقراطية توافقية، حتى مع بقاء حكم العائلة المالكة. وكما في حالات كثيرة، استخدمت الورقة

الغشاء الطائفي لا يخفي أن هناك منطق مصالح يدعمه.

كل دول الخليج - مع تفاوت بينها - لا تريد ديمقراطية بحرينية تفتح لهم مشاكل مع شعوبهم. ولهذا تعتبر البحرين مجس اختبار، وأرض معركة فاصلة بين الإستبداد في الخليج ودعاة الحرية والديمقراطية بين أبناء شعبه.

وأما السعودية، المستبدّة الكبرى في المنطقة العربية وليس الخليجية فحسب، فهي تخشى أن يؤثر التحول الديمقراطي الذي كان منتظراً في البحرين على المنطقة الشرقية السعودية التي تقطنها غالبية شيعة، والتي تحوي غالبية مخزون النفط وصناعاته.

وهي إضافة إلى ذلك، لا تريد أن تشعر بتطويق لها من كل الجهات بدول ديمقراطية أو نصف ديمقراطية.

بالمس ٢٠١١/٣/١٤ أرسلت السعودية إلى ميناء عدن سفينتها بوك وهي تحمل ٧٠ عربة مدرّعة لدعم نظام علي عبدالله صالح، ولإجهاض روح الثورة التي تقترب من تحقيق أهدافها.

إن تلقى الأهداف كلها عند مصبّ قمع الحركة التحررية في البحرين، لتتحول إلى قوات عسكرية خليجية تنطلق لإنقاذ نظام حكم يرفض أكثر شعبه استمرار الإستبداد. وهذا الحال في واقعه إنقاذ للذات السعودية والقطرية والإماراتية من مطالب إصلاحية مماثلة.

الجمهور الخليجي الذي يرفض أن تستخدم الجيوش في قمع طلاب الحرية في دوله، لا يمكنه أن يقلل أن تتحول جيوشه إلى بلدان أخرى لقمع المتظاهرين والمطالبين بالإصلاح والتغيير.

حين تأسس مجلس التعاون الخليجي بداية الثمانينات الميلادية الماضية، فإنما وضع بعين الاعتبار التعاون لحماية النظم الخليجية من أي اعتداء خارجي على أحدها. اكتشف الحكام الخليجيون بأن الخطر الخارجي تضاعف، بفضل القواعد العسكرية الأميركية الكثيرة، بقيادة الأسطول الأميركي الخامس يقع في البحرين، وأكبر قاعدة جوية موجودة في الحديديد بقطر، فضلاً عن قواعد رأس مسندم ومصيرة بعمان، وأخرى في الإمارات والكويت والرياض.

لم يدر بخلد هؤلاء الحكام أن الخطر يمكن أن يكون داخلياً، وعبر ثورات شعبية بدأت شرارتها في البحرين يوم ١٤ فبراير الماضي. إن فلتنحول قوى (درع الجزيرة) الهزيلة في مواجهة العدوان الخارجي، إلى قوى فاعلة في قتل البحرينيين في الشوارع وهم يرددون: سلمية.. سلمية!

الآن وقد تدخلت جيوش السعودية وقطر والكويت والإمارات، ولازالت القوات السعودية في ازدياد يوماً بعد آخر. كيف نقيم النهاية لهذا السيناريو الدموي، خاصة بعد قيام القوات السعودية بقتل العديد من المتظاهرين منذ اليوم الأول لعملها في ١٥ الشهر الجاري؟

الفلسفة القائمة لدى آل خليفة وآل سعود تقول بأنه يجب السيطرة على الأرض مهما كلف الثمن. اعلان حال الطوارئ في ٢٠١١/٣/١٥ يعني تعطيل الدستور والبرلمان وتكميم الأفواه واستخدام كل القوة المتاحة ولثلاثة أشهر حسب الإعلان آنف الذكر من أجل ترتيب الوضع الداخلي.

المخطط له: قمع التظاهرات ومنعها من الخروج، بالرصاص الحي والقمع، وبأي طريقة كانت. وتحمل النقد الخارجي والداخلي، وتعيوضه بالحرب الطائفية. تحمّل مسألة العصيان المدني كون الأكثرية لن تعود إلى أعمالها ما يعني تعطيل الحياة العامة الإقتصادية والتعليمية وإيقاف مؤسسات الدولة أو بعضها على الأقل، ومحاولة جبر نقص القوى البشرية الشيعية المعترضين أن يقرض رأيه على الحكومة. وقد سبق لرئيس الوزراء خليفة بن سلمان أن قال في بداية انتفاضة التسعينيات البحرينية بأن مواطنيه الشيعة الذين يمثلون الأكثرية ما هم إلا سجاد أعجمي، يزداد تألقاً كلما دعست عليه برجليه!

حين تأتي المعارضة البحرينية منصاعة تحت رجل النظام ويتم الاتفاق معها على اصلاحات متدنية، تعود قوات درع الجزيرة إلى ديارها منصورة مظفرة.

هذا هو المخطط. فهل سينجح؟

لقد بدأت المواجهات الدموية فعلاً.. ولكن السؤال: هل ستصمت واشنطن؟ نعم! اللهم إلا في حالتين: ان تتطور المواجهات الى العنف فيحمل المواطنون السلاح (وهو ليس متوقفاً).. او إذا ما تدخلت ايران وهددت باستخدام قوتها (وهذا امر قد يضغط على واشنطن ولا يضغط على آل خليفة) فالحماية الخارجية هي لأمركا. ربما يغيد التهديد الإيراني في تقليص حجم الدموية الحكومية تجاه الشيعة، ولكن لا يبدو أن لإيران أدوات التدخل العسكري المباشر، ولا أميركا رغبة أو قدرة على الدخول في حرب مع إيران، فيصارع حينها إلى تسكين الهجوم الحكومي ويبدأ التفاوض بين المعارضة والحكومة البحرينية.

تبدو أسيرة آل خليفة وكأنها تريد أن تتفاوض مع المعارضة من موقع أقوى. ويبدو في الأفق الآن استحالة شعبية لقبول ذلك، ترى إلى أي مدى ستستمر المواجهة والدولة بمعظم أجهزتها معطلة؟ شهر.. إثنان.. من الصعب التنبؤ أن الأزمة ستنتهي في ثلاثة أشهر كما حسبها آل خليفة وآلات الخليج الأخرى.

بالطبع هناك أمور ليست في الحسبان قد تقع، وتؤثر على المعادلة. ضغط دولي ما في حال تزايد أعداد الضحايا؛ اهتزاز الوضع الداخلي للسعودية نفسها، مع ملاحظة أن هذه الأخيرة شددت من قبضتها على المدن والبلدات الشيعية في المنطقة الشرقية خشية أن تتور بسبب الإستهاء المتصاعد من نهج الحكومة الطائفي ومما يجري في البحرين حيث الروابط الاجتماعية قوية للغاية. وربما تتطور الأوضاع إلى السلب إذا ما تم تهديد مناطق النفط، إن في البحرين أو في السعودية، وقد تنقلب الموازين إن تم تدمير جسر البحرين الذي يعد سر الحياة لعائلة آل خليفة.

أياً تكن الأمور، فالتدخل السعودي لن يحل أزمة الحكم في البحرين، حتى وإن أدى إلى قمع المتظاهرين وحركة الإحتجاجات الديمقراطية. من الصعب - حسب التجارب الإقليمية - أن يقضى على مثل هذه الإحتجاجات، خاصة بعد أن أعطيت بعداً طائفيًا، تحركه أكثرية السكان المهمشين.



إنه وقت صناعة التاريخ

## الهيّاج السعودي، واختيار الملك

كريستوف ويلكي

باحث في هيومن رايتس ووتش



كريستوف ويلكي

الحاكمة لكن رد الفعل المتسوق للأسيرة الحاكمة قمعي. في ٢٠٠٤، اعتقلت عناصر المخابرات منتظمي

الالتزامات المطالبة بملكية دستورية، تعليم أفضل وإنهاء الفساد. في ٢٠٠٧، قاموا باعتقال ناشطين يخطون لتشكيل مجموعات سياسية - والتي لا يزال أعضاؤها في السجن. في يونيو ٢٠١٠، كان لدى الحاكم المحلي داعية حقوق إنسان مزعج، شيخ مخلف الشمري، وتم اعتقاله واتهامه (بإزعاج الآخرين) الآن يواجه تهمة متعلقة بالإرهاب حول مقالات ينتقد فيها رجال الدين المتطرفين.

لكن وسط هذا النمط من التصديق، حدث شيء جديد: كسرت السعودية حائط الصمت والخوف، عقلانية مطالبهم انعكست في رسالة على الفيسبوك موجّهة للملك في ٢٣ فبراير: مراجعة للقوانين الأساسية، وبرلمان منتخب، ومحكمة دستورية، وحماية لحقوق الإنسان، وتعزيز لوضع المرأة.

الملك عبدالله في الثامنة السبعين، ولي العهد سلطان أصغر سنة بالكاد ونائب رئيس الوزراء الأسير نايف (الثالث في الترتيب) في أواخر السبعينات. الملك يقدّر الوقت: كلا من حسابه الخاص، ومن نموذج حكومته التي عفا عليها الزمن السعوديون يعرفون ذلك، حين ينظرون حولهم في المنطقة ليكتشفوا أنّ قاداتهم التي لا تستجيب تصبح الاستثناء وليس القاعدة.

إنه وقت صناعة التاريخ، والملك عبدالله لا يزال يحوز احترام شعبه ليفعل ذلك. لكنه يحتاج ليكون حصالة رأس المال السياسي ليحول السعودية إلى دولة حيث يسيطر الحكام عن رضا وحيث المواطنون - رجال ونساء على السواء - أحرار في التعبير عن أنفسهم والمشاركة في تشكيل السياسة.

التوجيهي رئيس الديوان الملكي، قام بفتح صفحة على الفيسبوك ليسمح للمواطنين بعرض وجهات نظرهم (سرعان ما تم تجاوز الاشتراك بها) أنشأ الشباب السعودي صفحات خاصة بهم على الفيسبوك تحت شعار (الشعب يريد إصلاح النظام). المطالب تظل، في الوقت الراهن، مقتصرة على شاشات الكمبيوتر، وحتى الآن لم تنبعث من شوارع مدن السعودية رائحة الطباط المحترق، وقد تم تجنب الناس حصة في رأسه أو ضربة من هراوة شرطي.

تمنع السعودية المظاهرات العامة. لا يوجد أحزاب سياسية. الملك يصنع القانون السعودي و يفرضه وله يد في تعيين القضاة. ومن المقرر أن التسجيل للمرشحين لخوض الانتخابات البلدية في إبريل/نيسان ٢٠١١، لكن من المحتمل ألا تشارك فيها النساء.

هناك رقابة صارمة على المطبوعات والتلفزيون المحلي. وزير الإعلام (أيضا على الفيسبوك) أعلن موافقته على محتوى رؤساء التحرير والرقباء. اللائحة التنفيذية لأول يناير ٢٠١١ تسعى للتصديق على وسائل الإعلام على الإنترنت، وحتى المبادرة الملكية على الفيسبوك. كانت السلطات تغلق مواقع حقوق الإنسان بشكل متكرر (والمواقع الخطيرة الأخرى) على الفيسبوك وفي أي مكان آخر.

يظل الكلام بشكل علني مخاطرة بالنسبة للسعوديين. في ١٦ فبراير، مجموعة من الأساتذة الجامعيين والمثقفين والذين أعلنوا نيّتهم لتكوين حزب سياسي، الحزب الإسلامي الوطني، تم القبض عليهم من قبل المخابرات الداخلية. على نطاق أوسع، يبدو أنّ المسؤولين يحسبون أن بإمكانهم إعادة جني مطالب المشاركات الشعبية داخل الزجاجة بإمطار المواطنين بالنقد، وتخفيف القيود قليلا على بعض التعبيرات المعتدلة، بينما تضيق الحقائق على هذه المظاهر من المعارضة المنتهكة.

الإفراج عن بعض المساجين السياسيين جزء من هذا المزيج: من بينهم الأستاذ الجامعي فهد العبدالكريم والذي تجرأ على أن يفكر على صفحته على الفيسبوك حول مستقبل المملكة بدون الأسرة

لن يحتاج الملك عبدالله أن يكسر حصائله ليحقق وعده بمنح ٣٦ بليون دولار للمواطنين السعوديين. فوجود احتياطي من النقد الأجنبي يتجاوز ٤٤٠ بليون دولار، وأسعار النفط التي تتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل، تجعل يوم الاحتياج بعيدا.

لكن من غير المرجح أن الحزم النقدي سترضي مطالب السعوديين. الملك يحتاج أن يتفق من رأس المال السياسي. أصبح الشباب السعودي محتشدا سياسيا ويطلبون بتغييرات لحكم أسرة آل سعود المطلق والذي عفا عليه الزمن. ويريدون أن يكون لهم قول في شئون بلادهم الخارجية.

علق الكثير من السعوديين الأمل على عبدالله حين تولى العرش في ٢٠٠٥. الملك الجديد كسر المحرمات بتعزيز دور المرأة، وإعلانه بشكل علني احترام الأديان الأخرى. ودعم أيضا تعبيرا أكثر حرية وقضاء أكثر عدلا. لكن بالنسبة للسعوديين العاديين، ظلت التغييرات الملموسة بعيدة المنال، والأضطهاد البومي للبيروقراطية الثقافية وغير الخاضعة للمساءلة، والحكام غير القابلين للمس والسياسات القمعية تحولت لإنتاج نوع من القيد المدعومة، خاصة للشباب السعودي (حوالي ٤٠٪ منهم عاطلون عن العمل).

في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، مات على الأقل عشرة أشخاص في فيضانات جديدة، والتي وجه لها الكثيرون اللوم بسبب الجنية التحتية سيئة التخطيط المشاهد الدرامية للإفغان بالهليكوبتر ذكرت السعوديين بغضائات مماثلة هناك في نوفمبر/تشرين الثاني والتي قتلت ما يزيد على ١٢٠ شخصا. وقتها، طالب الملك بالمساءلة. وبعد عام، لم تعد المسألة تلك الكلمة الطنانة.

### ضد جدار الصمت

منصات التعبئة في السعودية عام ٢٠١١. كما في أماكن أخرى في العالم العربي، فيسبوك وتويتر. خلال غياب الملك مدة ثلاثة شهور مؤخر للعلاج، أمسيبت الحكومة بالنظر حيث تبعت الجماهير المسحورة الانتفاضات الشعبية التي كشفت في تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا. حتى خالد

## العلاقات السعودية الأمريكية

# قلق من غياب الدعم وخوف من الإصلاح

هاشم عبد الستار

اليمن، وسيسقط صنيعتها علي صالح، لكن ما أساءها هو أن واشنطن لا ترى الخطر بعين سعودية؛ بل بعين براغماتية مصلحية شمولية أمريكية.

أما في موضوع البحرين، فقد تعرضت العائلة المالكة فيها لضغطين: أمريكي يريدها أن تتنازل لإنتاج نظام سياسي يمكنه البقاء؛ وسعودي يطالب بعدم التنازل واعتماد سياسة التشدد باعتبارها الحل. انتصرت وجهة نظر السعودية التي أبدت استياءها الشديد من بعض تصريحات المسؤولين الأمريكيين، خاصة



وزير الدفاع روبرت غيتس. لكن واشنطن قبلت فيما يبدو بأنصاف الحلول: اعتماد العنف تجاه المعتريين لفكرة مؤقتة. فأرسلت قوات السعودية، والآن يجري التفاهم الأمريكي مع الرياض لا مع المنامة المهلة التي منحت لآل خليفة باستخدام العنف الأقصى لن تدوم طويلاً، فالعالم يراقب ما يجري في البحرين بدقة بدقيقة. والعنف له حدود، والشارع البحريني المطالب بحقوقه لم يمل أو يتراجع رغم الصائر البشرية الفادحة، ولا زال محافظاً على سلمية التظاهرات.

من المرجح أن يزداد البرود في العلاقات السعودية الأمريكية إن فشلت الحملة العسكرية السعودية في البحرين، وإن سقط علي صالح في اليمن، وإن زادت واشنطن من الضغط على حلفائها لفرض الإصلاحات المانعة للثورات؛

التاريخ، فحين سقط شاه إيران، غضبت السعودية وحليقات واشنطن الأخريات لعدم إنقاذ الشاه. اليوم المسألة تتعدى نظاماً واحداً بل مجموعة نظم عفا عليها الزمن أخذت تنساق كأوراق الخريف. وفي خضم هذا طفى على السطح عدم الثقة بين واشنطن والرياض. نصحت واشنطن دول الخليج مراراً بالإصلاح منذ تفجر الثورة التونسية، ولكن السعوديين رفضوا التصانح، وأصرّوا على المضي قدماً في سياسة الاستبداد، حتى بعد أن تحركت الشعوب الخليجية في البحرين وسلطنة عمان والسعودية نفسها.

لم يخف السعوديون وكتابهم غضبهم من أن الثورات وقعت كلها تقريباً في دول جناح الاعتدال العربي، واعتبروا ذلك جوائز قيمة تقدم لطهران التي تمثل عقدة العقد للرياض. ومما زاد من غضب السعوديين، هو أنهم كانوا يمتنون النفس بأن تقوم واشنطن بإسقاط النظام في طهران بالحرب أو بإشغال الثورات المحلية، ولما لم يحدث ذلك، لعدم قدرة واشنطن أصلاً على إشغال حرب جديدة أو على إشغال ثورة شعبية، انزعج السعوديون بأن الضغط توجه من طهران إليهم هم، حلفاء واشنطن!

لا تتفق الرياض وواشنطن على كيفية إنقاذ علي عبدالله صالح. أميركا تدرك بأن الرجل انتهى. أما السعودية فتغالب نفسها وهي ترى حلفاءها القليلين قد نزلوا إلى الميدان مخالفين لرأيها، حيث سقطت سياسة الريال أمام الثورة. ومع هذا لا زال السعوديون يعتقدون بأنهم قادرين على إنقاذ علي صالح ومن ثم إنقاذ أنفسهم من تطويق الثورة لجنوب مملكتهم، فأرسلوا بالأمس القريب أكثر من سبعين مدرعة إلى ميناء عدن يعتقد أنها ستستخدم ضد المتظاهرين، فضلاً عن ملياري دولار رسدا لمكافحة الثورة اليمنية.

بديهي أن الرياض ستخسر المعركة في

من الصعب توصيف العلاقات السعودية الأميركية اليوم بأنها علاقات متوترة. ولكنها على أية حال ليست في أفضل حالاتها. والأسباب كثيرة ومتراكمة، وكلها ترتبط بالمواقف السياسية الأميركية في المنطقة. ولكن ما جعل العلاقات بين البلدين تميل إلى البرود، وإلى اعلان الإنزعاج من الطرفين في الرياض وواشنطن، هو الموقف الأمريكي من الثورات العربية.

ففي الوقت الذي تحاول فيه واشنطن وحليقاتها الغربيات تكيف نفسها وسياساتها مع المعطيات الجديدة في العالم العربي، عبر استيعاب الثورات، وعدم مصادمتها، بل وفي بعض الأحيان اعلان دعمها، ترى السعودية ودول الخليج واسرائيل بأن أميركا (تفرط) بأصدقائها، وتتركهم يتهاوون تحت ضربات شعوبهم دون أن تمد لهم يد العون، بل العكس من ذلك - حسب وجهة النظر السعودية - فإن واشنطن أخذت تمارس ضغوطاً على من تبقى من حلفائها المخلصين (كالسعودية ودول الخليج الأخرى) لكي تقوم بعمليات إعادة تأسيس هيكلية في نظمها السياسية، بحيث تكون تلك النظم قادرة على الإبقاء بمتطلبات المرحلة القادمة، عبر الاستجابة لرغبات شعوبها في الحرية والديمقراطية.

سقوط حسني مبارك أفتح السعوديين بأن واشنطن يمكن أن تحمي ملكهم إن تعرض لغزو خارجي. أما في حال جاء التهديد من الداخل فإن واشنطن ستتردد في دعمهم، وتمارس ضغطاً عليهم، حتى لا تقتلع الثورات نظامهم الطيف، وهو ما لا يريده السعوديون.. بل أن بعض الأمراء، من الدرجة الثانية من آل جلوي، قال على قناة القذافي نفسه بأن أميركا تحارب الإسلام! وتريد إسقاط الأنظمة المسلمة خدمة للصهيونية!! في إشارة إلى النظام السعودي نفسه.

اهتزاز الثقة بواشنطن تكرر مراراً عبر

هل تكرر السعودية تجربة عام ١٩٢٣؟

## الدور السعودي لإخماد ثورة البحرين

يحيى مفتي



بعض صلاحياتها للأكثرية الشعبية.

لم يقبل آل خليفة. وآل سعود معهم. وقد كان هؤلاء الأخيرين ينتقدون حاكم البحرين لأنه أجرى ابتداء إصلاحات سياسية، وكانوا يصرون عليه بأن لا يرضى فيها، لأنها تؤثر على بقية دول الخليج.

انفجر الوضع، واستندج الحكم بالورقة الطائفية، ويقوات السعودية وأموالها.

تأزم الوضع أكثر في ١٣ مارس، وأبلغ الأمراء السعوديون آل خليفة بأنهم لن يسمحوا بأن تحصل الأكثرية الشعبية - حتى ولو كان عبر الانتخاب - على مكانة سياسية يمكن لها أن تشجع الشيعة في السعودية على المطالبة بمثلها. البحرين كما اليمن حديقتان خلفيتان للسعودية. وإن أي تغيير فيها سيؤثر بلا شك على الوضع السعودي برمته.

مشكلة الأمراء السعوديين أنهم يدفعون الحكم في البحرين كما في اليمن لاستخدام القوة تجاه الجمهور والبقاء رغم أنف الشعب. ولقد قدم السعوديون تنازلات للأميركيين بشأن ليبيا (غطاء سياسي للخطر، وأموال وسلاح للمعارضة، وزيادة إنتاج النفط لتهنئة الأسواق) مقابل كبح الثورتين اليمنية والبحرينية. وكان هاتين الثورتين بيد أميركا تلعب بهما.

يريد النظام في الرياض كما في صنعاء والمنامة تجربة العنف في حدوده القصوى، بدلاً من التنازل من أجل قيام ملكية دستورية، شبيهة بما يجري الترتيب له في المغرب. وقد بدأت موجة العنف، وتلاها التدخل السعودي لدعم نظام الحكم ومواجهة الأكثرية التي تقول بسياسة (لا يفتنى الغنم ولا يجوع الذئب).

لا تستطيع السعودية تحمل مناخ ديمقراطي مجاور، وقد خزبت التجربة البحرينية ودفعت بالإنقلاب عليها عام ١٩٧٥ حيث ألغت العائلة

منذ أحداث الثورة البحرينية في أيامها الأولى في ١٤ فبراير الماضي، أفادت الأنباء بوصول قوات سعودية عبر جسر البحرين - السعودية لدعم نظام حكم آل خليفة. الآن الخبر يتكرر وبالصورة وصول قوات سعودية إضافية، ضمن ما سمي بقوات درع الجزيرة. الباحثون في تاريخ البحرين من الذين يتابعون الأوضاع البحرينية اليوم سيتوقعون عند أوجه التشابه بين ٢٠١١ و١٩٢٣م. في هذا العام الأخير، اعترضت الأكثرية الشيعية على التمييز الطائفي وطالبت بإصلاحات إدارية، وغيرها. يومها كان الوجود الأجنبي قازاً في تلك الجزيرة، حيث المعتمد السياسي البريطاني هو صاحب الكلمة العليا والنهائية.

تدخل الملك عبدالعزيز يومها فأشعل فتنة طائفية لا تبقى ولا تذر، بدأت من سوق المنامة، ومولها مثله في البحرين عبدالعزيز القصيبي، ثم حرض الدواسر على الإصطدام، وعدم الخضوع إلى آل خليفة، فوضعوا شروطاً على حاكم البحرين، وهددوا بالخروج من البحرين (أي الدواسر) والإستقرار في المنطقة الشرقية السعودية. الإنجليز وشيخ البحرين يومها رفضا التصرف السعودي، ورحلوا عبدالعزيز القصيبي، فيما استقبل ابن سعود الدواسر (بعضهم طليعا) وأسكنهم في الخبر التي لم تكن سوى صحراء تصفر فيها الرياح، وأتى لهم بسعف النخيل من القطيف والأحساء لبناء بيوت لهم.

في عام ١٩٢٣ أصدر الإنجليز أنه لا يمكن بقاء نظام الحكم في البحرين ما لم يتم إصلاحه ولو جزئياً. وكانوا يقولون: لا يمكن بقاء نظام الحكم إذا ما استمر في سياسة التمييز الطائفي الحادة. وقد بدئ فعلاً ببعض الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح نظام الفوص والتملك وما أشبه.

بعد ثمانية عقود، وبعد تأزم سياسي وعنف متواصل، يقرر ملك البحرين التنازل ولو قليلاً فيجري بعض الإصلاحات لم تكن كافية لتفجير الأمور بعد عقد، فيطالب المواطنون بالإصلاح السياسي ويدسور تعاقدي ومساواة بين المواطنين، ويتنازل من العائلة المالكة عن

الخليفية البرلمان وحلت الدستور، ولا تزال السعودية سبباً أساسياً في ديمومة العنف والقمع في كل المنطقة. لكن هذه المرة، يبدو مناخ التغيير عاصفاً جارفاً ليس له بؤرة واحدة يمكن إخمادها، وإنما تتعدد بؤرها وتأثيراتها. في كل الأحوال لن تنجح السعودية في فرض نظام ديكتاتوري في البحرين. والعائلة المالكة الخليجية قد تخسر مقعدها إلى الأبد إن لم تقبل بأنصاف الحلول واعتمدت على العنف والقمع. هذا الزمن لم فيه الرصاص حاسماً في حماية الديكتاتوريات والبيوتات الملكية الفاسدة المستبدة.

أما التدخل السعودي العسكري في البحرين، فهو أشبه ما يكون باحتلال سعودي، كان البحرينيون - بمن فيهم آل خليفة - لا يحبذونه. لقد أراد البعض أن يصور دعاة الثورة الديمقراطية في البحرين بأنهم عملاء للأجانب، وأن الصراع ليس بين الشعب الثائر والعائلة المالكة الفاسدة، بل بين إيران والسعودية على الغنمة البحرينية. الآن لا نرى سوى السعودية التي تتدخل بشكل مباشر، ولكنها تبكي من التغطية الإعلامية لقناة في البحرين بالمرّة.

إنها العين الطائفية، وتحويل مطالب الحرية والديمقراطية إلى الخانة الطائفية. بنسما من أنظمة فاسدة.



# ماذا تعني الثورة في اليمن لآل سعود؟

محمد قسّتي

سلطان - الرئيسين الغشمي والحمدي.

كان السعوديون يتحدثون قبل عام عن النفوذ الإيراني الذي يطوق السعودية، وقالوا أن العمامة السوداء - كناية عن إيران - تطوق المملكة من الجنوب، واعتبروا ذلك سبباً مباشراً لحربهم على الحوثيين الذين تتهمهم السعودية بالعمالة لإيران، بالرغم من أن لا دليل للسعودية على ذلك كما كشفت ذلك وثائق ويكيليكس. السعوديون لم يشأوا أن يجدوا إلى جانبهم حركة دينية زيدية تمنع تغلغل نفوذ الوهابية في اليمن، وبالضرورة سيكون نموها وقوتها سواء عبر الانتخابات أو السلاح أداة إضعاف للنفوذ السعودي في اليمن.

أكبر قبيلتين وهما: حاشد وبكيل. إضافة إلى أن عدداً من القيادات العسكرية والأمنية أخذت بالانسحاب والانضمام إلى صفوف المعارضة. كل هذه الأمور جعلت الرئيس اليمني متوتراً، وقد انعكس ذلك على شكل تصاعد في خشونة رجال أمنه وتزايد عدد الضحايا والشهداء في ساحة التغيير وغيرها.

لكن السعودية التي تشهد بأمر عينها كيف يتبدد نفوذها يوماً بعد آخر في ذلك البلد، لاتزال تلجّ على حلفائها - أو القلة المتبقية منهم - بأن يبقوا على تحالفاتهم مع علي عبدالله صالح، وأن لا يتركوا السفينة، بالرغم من أنها قد شارفت على الغرق. ولكنها تعلم فيما يبدو

بأن زمن حليفها قد انتهى، شأنها في ذلك شأن أميركا ودول الغرب ودول الخليج الأخرى، التي باتت متأكدّة بأنّها لا تستطيع إنقاذه حتى لو أرادت. ليست هناك من وسيلة لحماية نظام لا يريده شعبه. هذا درس متكرر بات يفاجئنا منذ أحداث تونس ولازال السؤال يدور حول تقليص الخسائر فحسب.

دول الخليج مشغولة بنفسها بشكل كبير، وليس لديها فائض من الجهد والتفكير والطاقة والوقت لإنقاذ حاكم صنعاء، الأولوية ليست له، بل للبحرين. السعودية تعود لللمات والخسائر المتتالية:

بدأت بسعد الحريري؛ ومرت بزين العابدين بن علي صديق نايف الحميم؛ ثم جاءت على عمود الخيمة حسني مبارك، الذي مثل سقوطه ضربة قاصمة لمكانة السعودية في الشرق الأوسط ستجعلها تعيش كدولة من الدرجة الثانية أو الثالثة في التأثير السياسي. والأول على السعودية أن تقلق بشأن ما ينتج عنه مخاض البحرين وأن تتحمل النتائج بادية العيان يسقط على عبدالله صالح، الطليف الذي صنعتها رئيساً ونصبتة منذ ١٩٧٨م بعد أن اغتالت هي - وبخطوط الأمور

الوقت متأخر جداً لإنقاذ علي عبدالله صالح. فالنظام في صنعاء فقد مبررات وجوده منذ فترة طويلة، وتوضّح ذلك أكثر فأكثر بعد انتهاء الحرب الحوثية السادسة قبل أقل من عام. لكن النظام، لعب جيداً ورقة كان قد خبأها، وهي ورقة القاعدة التي ظهرت فجأة على السطح لتبرر استمرار وجود علي صالح في الحكم ودعم الغرب له. الغرب لم يرد أن يسمع بأن علي صالح كان وإلى وقت قريب متحالفاً مع بعض عناصر القاعدة في اليمن، وأنه تواطأ معهم في أكثر من قضية بدء من محاربة الحوثيين، وانتهاء بتصفية معارضين يتبعون الحراك الجنوبي.

ومما أبقى علي صالح في الحكم عامل (قتل البديل).. فهو لم يسمح لشخصية بأن تظهر بديلة عنه، كما لم يسمح ببروز اتفاق وطني يمكن أن يفرضي إلى بديل، بل أنه منع اجتماعات المعارضة حتى إذا ما أريد لها أن تتعقد في الخارج (دمشق) حتى لا يظهر ذلك البديل.. إلى أن جاء الشارع اليمني وصنع بديله الخاص به.

الذي تغير الآن الشيء الكثير: لم يعد وجود شخص بديل أمراً حاسماً في ظل الاتفاق المتزايد على أن علي علي عبدالله صالح أن يرحل. رحيل علي صالح هو الشعار السوحد للجميع من الحوثيين في الشمال، إلى الحراكين في الجنوب، مروراً بأحزاب المعارضة في البرلمان - اللقاء المشترك.

هناك رفض لأي حوار مع علي صالح - بعد أن كان هذا الأخير هو الذي يرفض لقاء الآخرين المعارضين عند منتصف الطريق. لا حوار إلا في موضوع التنازل عن الحكم، وعدم السماح للرئيس مواصلة حكمه حتى ٢٠١٣ ما يريده، مع ملاحظة أن حاكم صنعاء قدم تنازلات عديدة تتعلق بمسألة توريث الحكم، والرئاسة الدائمة مدى الحياة، والسبب هو أن الشعب لم يعد يثق بوعوده، فقد وعدهم مراراً وكذب، فلماذا يصدقونه هذه المرة خاصة إن كانوا قادرين على إسقاطه.

حركة الشارع تكسب زخماً أكبر يوماً بعد آخر، وهي تقترب من تحقيق أهدافها. نزول المعارضة بجميع أشكالها إلى الشارع دعماً للشباب؛ انسحابات متواصلة من أعضاء البرلمان ممن ترشحوا على قائمة حزب الرئيس؛ وتحول القبائل ضد علي صالح خاصة قيادات



الخاسران

اليوم لا يقول السعوديون أن ما يجري في اليمن وراه إيران كما هي العادة. خاصة وأنهم واعلامهم يروج إلى أن إيران نفسها قد يصيبها ما أصاب العالم العربي من تحولات.

في زحمة الأحداث، اتجهت الرياض - وفي محاولة بآنسة مرة أخرى - إلى واشنطن لتعاتبها ولتطلبها بحماية نظام صنعاء، بحجة الخوف من القاعدة، ومن النفوذ الإيراني المحتمل في المستقبل.

عتاب الرياض تقابله واشنطن بالشرح

لأمراء عجزه لا يفقهون ولا يريدون أن يفقهوا: إن قدرة واشنطن على مواجهة هذا النمط من الثورات الشعبية غير ممكن. وأن علي عبدالله صالح لا يمكن إنقاذه إلا من خلال تسوية مع القوى السياسية (أي مع شعبه).

تطبيباً لخاطر الرياض طالبت واشنطن المعارضة اليمنية بأن تقبل مبادرة علي عبدالله صالح الأخيرة والتي ألح فيها إلى وضع دستور جديد وتداول للسلطة يتم في نهاية عام ٢٠١١. لكن المعارضة ليست هي التي تقرر وإنما الشارع اليمني. والشارع المتظاهر يرفض التفاوض مع حاكم بلا مصداقية طالما كذب وخادع. وحين اشتد القمع على المتظاهرين في ساحة التغيير، خشيت واشنطن من اتهامها بمسالة حاكم صنعاء، فأدانته يوم ٢٠١١/٣/١٣، وهو يوم إدانة عنف نظام العائلة المالكة في البحرين أيضاً.

مالذي يخيف السعودية مما يجري في اليمن؟ يمكن اختصار ذلك في أمرين: خسارة نفوذ موجود: والخوف من تأثير سلبي تولده الثورة إن نجحت.

إذا ما أطيح بعلي صالح، وقام نظام أكثر ديمقراطية في اليمن، فإن أدوات السعودية وتأثيراتها على السياسيين وعلى السياسات في اليمن ستكون أقل بكثير. لا ننس أن هناك متذمرين من تصاعد النفوذ السعودي السياسي والديني المتطرف (الوهابية). وهناك اعتقاد شائع ومنذ زمن بأن السعودية تصدر إلى اليمن أسوأ ما لديها من فكر متطرف وفساد غير مسبوق. الثورة في حال نجاحها ستضعف نفوذاً مستقلاً ذا كرامة، وسيضعف النفوذ الأجنبي السعودي والأميركي وغيرهما. لن يقبل أحد أن تبقى اليمن مزرعة سعودية، ولا أن يكون حاكمها يوكأ عند القصور السعودية، أو شحاذاً في دواوينهم. لن يقبل حاكم يمني أن تكون للسعودية دولتها الخاصة بها في اليمن.

والأصوات اليمنية التي أخدمت لأجل عيون النظام السعودي، لن تكون صامتة في بلد حر متحرر. لن يصمت اليمنيون عن التدخل السعودي، والمتنفعين من آل سعود، سواء كانوا شيوخ قبائل أو وزراء أو موظفين كبار، أو رجال دين.

ولن يكون للمذهب الوهابي حصانته. لن يسمح له بإشغال الفتن بين الشافعية والزيدية. لن يسمح للمدارس السعودية بأن تفرخ الطائفة والفتن والقاعدة. ومشايخ الوهابية السعوديين الذين يطوفون لنشر وهابيتهم في اليمن لن يحصلوا على هذا الامتياز في حين أن زعماء الزيدية في مقلهم اليمني يحرمون من أبسط حقوقهم. هذا زمن فات. وهذه خسارة سعودية أخرى.

ولن تكون اليمن في حال نجحت ثورتها موضعاً للإبتزاز السياسي، مجبرة على متابعة السياسة السعودية، حقاً أو باطلاً.

باختصار فإن الثورة في اليمن ستأتي برجال ووجوه جديدة (الكثير منها على الأقل) غير ملوثة بأموال السعودية وفسادها.

وستأتي الثورة بسياسات استقلالية تقلص النفوذ السعودي السياسي غير المشروع الذي عات في اليمن فساداً منذ أواخر الستينيات الميلادية الماضية. خاصة في عهد علي صالح (غرطي السعودية) كما يسمى.

وستقلص الثورة نفوذ الوهابية في اليمن بشكل كبير، ولن يسمح بها بإشغال الفتن فضلاً عن التوسع.

فلماذا إذن تدعم السعودية الثورة على صاحبها في صنعاء؟

في الطرف الآخر، السعودية تخاف من انتشار روح الثورة إلى أراضيها وإلى جمهورها. ليست اليمن وحدها من يبت الثورة، فهناك بؤر أخرى أهمها مصر، وبعدها تونس وربما البحرين وليبيا وغيرها.

والسعودية قلقة من أن تكون محاطة بثورات وانظمة ديمقراطية، فلا تستطيع إبقاء سيطرتها على شعبها قوية محكمة.

هناك تأثير مباشر وسريع على الوضع السعودي من جهة أن انتصار الديمقراطية في اليمن سيضعف السعوديين أكثر للمطالبة بالمثل أو القيام بالمثل. إذا كانت السعودية تخشى أن يكون اليمن ملاذاً للقاعدة والعنف والثورات التدميرية التي تؤثر عليها باعتبارها جارة جنوبية، فإن السعودية يعلمون الآن بأن الثورة الديمقراطية نفسها قد تكون أسوأ ما يطرأ في خيالهم. ستكون السعودية مطوقة بتجارب ديمقراطية مختلفة من كل الاتجاهات، وستدور أنها النموذج الأسوأ في الحكم الإستبدادي. هناك النموذج العراقي والأردني والكويتي وحتى البحريني فضلاً عن المصري وغيره.. وهذه الأنظمة هي بالقطع أرقى من الحكم السعودي وأداه. لا يقل خطر أن تطوق السعودية من أنظمة تتحول باتجاه الديمقراطية من خطر وجود أنظمة ثورية معادية في الجوار السعودي كما كان الحال في الستينيات الميلادية الماضية.

استعدت السعودية منذ سنوات لإقامة سور عنصري بين الحدود السعودية اليمنية، أسوة بما عرمت على إنفاقه، أو ما أنفقته فعلاً (٢٠ مليار ريال) على سور مماثل في الشمال مع العراق، وذلك لمنع تهريب الأسلحة، وحماية نفسها من التغيرات. الآن يثبت أن تلك المشاريع كانت معدة للذهب، ويحتمل جداً أن لا يرى أي منها النور، خاصة وأن الأسوار السعودية المادية لا تمنع

انتقال العدوى الثورية والديمقراطية. التويتر والفيس بوك وهاتف الجوال ومنتديات الإنترنت واليوتيوب كلها لا يفيد معها إلا الحب الذي تمارسه مدينة الملك عبدالعزيز للتقنية، ولا أسوار شائكة وحيطان عنصرية ك تلك التي في فلسطين. التغيير قادم لا محالة سواء كانت هناك أسوار أو غير أسوار.

تزعم السعودية بأنها تخشى القاعدة في بلد ديمقراطي، بالرغم من أنها هي من أنتجها وصدرها إلى اليمن.. ثورات العالم العربي تبين أن خشية السعودية غير حقيقية، فقد عزلت الثورات العربية القاعدة وأضعفتها كنموذج يحتذى. لن تهدد القاعدة اليمن الديمقراطي. تعد أقل من ذلك. في الحقيقة فإن السعودية لم تعد تخشى قاعدة اليمن بقدر ما تخشى وصول الحوثيين إلى السلطة أو المشاركة فيها عبر الانتخابات.

وقد تخشى السعودية تمزق اليمن الذي حاربت وحدته ربحاً من الزمن ولا تزال تمسك بورقة الانفصاليين الجنوبيين فيه. علي صالح يعزف على ذات الوتر: فقد ربط مصيره بوحدة اليمن، ورحيله بتفككها إلى ثلاث دول مزعومة. قد يفصل الجنوب ويستعيد دولته القديمة، وهذا ليس سببه الديمقراطية، بل استبداد علي عبدالله ليس سببه الديمقراطية، فقد تؤثر الديمقراطية اليمنية والنموذج اليمني في تمزيق السعودية أيضاً، إن لم يبادر قادتها إلى الإصلاح. ليس معلوماً أن المواطنين في الشرقية والغربية يريدون مواصلة العيش تحت حكم آل سعود.

الرياض قلقة من نجاح الثورة اليمنية. وهي لن تكل عن مقاومتها. وستعتمد على تخريبها من الداخل، حتى لو نجحت ابتداءً.

لا تستطيع السعودية أن تبقى هادئة إلا أن ترى اليمن (أكبر دولة في الجزيرة العربية سكاناً) غارقة في مشاكلها تعيش حالة على غيرها. لن تقبل السعودية أن يأتي حكام إلى اليمن حتى وإن انتخبوا شعبياً لا يوافقونها الرأي ولا يقبلون ممانشات حكام الرياض في الفساد والإفساد. ولن يكون أمامها إلا الإصطدام بالتحكم الديمقراطي القادم إلى صنعاء.

الرياض تعيش أسوأ أياها. لم تعد ان تواجه هذه العدد من الثورات، وبمثل هذا الانقلاب في المزاج الإقليمي والدولي في غير صالحها. ولأول مرة تشعر بمحدودية تأثير المال في تفكيك الثورات وتدميرها.

الثورة اليمنية شارفت على الإنتصار.. وعليها أن نطمئن إلى أمر واحد هو: أن ما يجري الآن في صنعاء لا يسير حسب ما يرغب به مستبدو الرياض. ولن تكون المحصلة في صالحهم أبداً!

بعد ثورة مصر.. آل سعود يتحسّون رؤوسهم

## الإصلاح أو عاصفة الثورة

محمد شمس

من هو القادم؟ سؤال جرى تداوله في الإعلام الدولي فور سقوط فرعون مصر وتموّج السّؤال وسط الشعوب العربية، التي رقابت ما يجري في مصر بعد تونس، ثم الثورات في ليبيا واليمن والبحرين، وقد التقطت مجلة (ذي إيكونوميست) البريطانية السؤال لتستعمله في مقالة لها في استشراف مستقبل الأنظمة العربية. فلم تكد تنهي تونس منجزها الثوري، حتى برزت أسماء دول أخرى مرشحة لهبّات شعبية، وكان في مقدمها مصر واليمن والسعودية، التي تخضع لموجة انتقادات واسعة في الشارع العربي بعد أن تحوّلت إلى مأوى للطغاة.

حماس وحزب الله، يعتقدون بأنهم في حال صعود فيما يتهاوى حلفاء الولايات المتحدة.

وفي ضوء مثل هذا السيناريو، حذّر المدافعون عن الحال القائم في الشرق الأوسط بأن ذلك ممكن، ويكشف كيف أن خيارات السيد أوباما كانت، بمعنى ما، غير مريحة. فقد واجه الرئيس انتقادات في مرحلة مبكرة من الانتفاضة لعدم وقوفه بصورة واضحة إلى جانب معارضي الحكومة. الآن، وقد فعل ذلك، ربما قد يكون أريك شركاء إقليميين أساسيين للولايات المتحدة في الحرب ضد القاعدة وإيران. الناس المطلعون على الوضع قالوا بأن إسرائيل، الحليف الأقرب للولايات المتحدة، قد رذبت بصورة خاصة أصداء مصادر قلق العرب حول اندفاع الولايات المتحدة لإزاحة مبارك، والتي تشعر بقلق من تقليل واشنطن من شأن الدعم المصري المحلي للإخوان المسلمين والأحزاب الإسلامية.

ومن غير الواضح كم هو التأثير لدى السعوديين على نظام مبارك في القاهرة، بالنظر إلى أن حجم دعمها المالي لمصر غير معروف. تقدّم الولايات المتحدة للقاهرة حوالي ٢ مليار دولار سنوياً. مصر والسعودية هما شريكان تجاريان رئيسيان، ويقول الخبراء بأن لدى الأجهزة الاستخباراتية السعودية والمصرية روابط وثيقة.

الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود انتقد بقسوة المتظاهرين المصريين في بيان بثته وكالة الأنباء السعودية الرسمية، ووصفهم بأنهم (مندسّون) بهدف زعزعة الاستقرار في مصر والمنطقة، واتّهمهم بإثارة (فتنة خبيثة).

يقول ريتشارد فونتين، وهو محلل يعمل في

على مبارك يحدث شرحاً مع الحلفاء العرب)، ونجد من المناسب الإضاءة عليه لما يتضمّن حقائق جديدة بالتأمل:

محاولات الرئيس براك أوباما لإزاحة وبصورة عاجلة الرئيس المصري حسني مبارك لصالح حكومة انتقالية أحدثت شرخاً مع حلفاء عرب رئيسيين، أي السعودية والإمارات العربية المتحدة، واللّتين تخشيان بأن تفتّح الولايات المتحدة الباب للجماعات الإسلامية لكسب نفوذ وزعزعة استقرار المنطقة.

وفي مواجهة تأثير تداعيات الصوادم في مصر، بعثت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة رسائل عامة وخاصة للتضامن مع مبارك وثانيه، رئيس الاستخبارات لفترة طويلة عمر سليمان، بحسب ما يقول دبلوماسيون. الرسائل استهدفت دعم الرئيس وسليمان لإدارة الانتقال وضمان أن الإسلاميين لا يمكن أن يملؤوا فراغ السلطة المحتمل.

دعم دول عربية أممّ مبارك بجزعة ارتياح، حيث أعلن بأنه لن يشارك في انتخابات سبتمبر. قد يفسّر ذلك جزئياً لمانا صدّ الرئيس المصري دعوة السيد أوباما لانتقال فوري للسلطة بحيث تشمل المعارضة.

يكشف جلد الظهر كيف أن المأزق في مصر يعيد تشكيل، وعلى نحو عاجل، السياسة الأميركية في المنطقة. في تصنيف نفسها ضد مبارك، الحليف الأميركي لعقود، فإن الولايات المتحدة تواجه الآن الدولة المضطربة من بين الحكومات العربية الصديقة الأخرى، والذي قدّم دعماً لفترة طويلة لأهداف السياسة الأميركية. في غضون ذلك، فإن الإسلاميين في المنطقة، بمن فيهم

السعودية بحسب تصنيف الديمقراطية لعام ٢٠١٠ والذي أجرته (ايكونوميست) انتقل من رتبة ١٦٠ من أصل ١٦٧ بلداً مصنّفاً في العالم، أي أنها تأتي في رتبة بعد كل من جيبوتي وليبيا، التي تشهد ثورة شعبية وقد دخلت المرحلة الأخيرة من تحقيق النصر الثوري لصالح الشعب.

بحسب تقديرات الجاسعة العربية لعام ٢٠١٠ فإن عدد السكان في السعودية يصل إلى ٢٧,١ مليون نسمة، وأن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة تصل إلى ٥٠,٨ ٪ وأن دخل الفرد يصل إلى ٢٢,٩ دولار، وهو الأقل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يصل دخل الفرد في الكويت إلى ٤٠,٦ دولار، وفي البحرين إلى ٢٤,٠ دولار، وفي قطر إلى ٦٦,٩ دولار، وفي الإمارات إلى ٢٧,٢ دولار، وفي عمان إلى ٢٣,٣ دولار (أنظر: الثورة في مصر: هل نهاية أم بداية؟، مجلة الإيكونوميست بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١١)

وفي تصنيف للأداء الفقير للدول الأعضاء في الجامعة العربية، من المفاجيء أن السعودية احتلت المرتبة الأخيرة (١٦٠) من بين الدول العربية في مستوى الديمقراطية، أي أنها الأسوأ على الإطلاق عربياً، ولا يتبعد كثيراً عن الأسوأ عالمياً (١٧٨ دولة مصنّفة)، وأن حرية الصحافة في السعودية هي أيضاً بدرجة عالية من السوء حيث حصلت على درجة (١٧٨)، أي ما قبل تونس (قبل الثورة) وليبيا والأراضي الفلسطينية.

صحيفة وول ستريت جورنال نشرت مقالاً في ٤ شباط/فبراير لكل من أدام إنتوس وجوليان بارنيز وجاي سولومون بعنوان (الضغط الأميركي



مركز الأمن الأميركي الجديد ومستشار سابق للسيناتور الجمهوري جون ماكين، النائب عن أريزونا، (لست بحاجة لقراءة ما بين السطور كيما ترى (السعوديين) بأنهم يفضلون الإستقرار).

مسؤولون رسميون من الإمارات العربية المتحدة، وهي حليف إقليمي رئيسي آخر - للولايات المتحدة - قالوا في الأيام الأولى بأن إطاحة حكومة مبارك يهدد بتقديم جرعة تنفس للمتطرفين الإسلاميين وظهران. قوات الأمن المصرية كانت من بين الأشد عدوانية في العمل على مواجهة حماس وحزب الله، المجموعات القتالية الفلسطينية واللبنانية، والتي تتلقى السلاح من إيران وسوريا.

(ما يؤلم الرجال والنساء وكذلك القيادة في مصر يؤلمنا جميعاً، وأن موقفنا مع مصر هو حاجة ملحة)، كما قال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، في زيارته إلى العراق.. (ولكن اعتراضنا على عدد من الأطراف التي قد تحاول إستثمار الوضع لصالح أجندة خارجية).

مسؤول عربي آخر من حكومة متحالفة مع واشنطن قال بأن إدارة أوباما تبدو وكأنها تهين السيد مبارك، بالرغم من تعاونه الوثيق على مدى السنين. وقد يخفف ذلك من رغبة الدول العربية

## لاري داييموند، الجامعة العربية

أصبحت، في جوهرها، نادي

المستبذين وحتى الاصلاحات

تصبح دائرية من أجل التفتيس

ودء التهديد عن السلطة

في التعاون مع واشنطن في المستقبل، كما يقول المسؤول.

(السعوديون يقفون علي النقيض من الموقف الأميركي، الذي يدفع علينا مبارك نحو التنحي. وبصراحة - كما نحن - ليس على هذا النحو تتم إدارة شؤون المنطقة) بحسب مسؤول عربي، ويضيف (مصر بحاجة لأن يتم التعامل معها باحترام).

لقد إختُذ السيد أوباما مخاطرة محسوبة من خلال الانحياز- مع المعارضة، والتي تشمل جماعة الإخوان المسلمين القوية، وهي جماعة حظرت من قبل القاهرة وقد هُمت طويلاً من قبل واشنطن بسبب قلقها من روايتها بالتطرف

الإسلامي.

قال مسؤولون أميركيون بأن قرار السيد أوباما بالإبتعاد عن السيد مبارك قد أثار غضباً في دول عربية، والتي يخشى أن تمارس الولايات المتحدة الضغط عليهم في وقت لاحق.

إن القراءة السائدة لدى حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في المنطقة هي أن الولايات المتحدة (قذفت بمبارك تحت الحافلة)، كما يقول مسؤول أميركي رفيع، ويضيف (ومن الإنصاف القول بأن هناك بالتأكيد قلقاً).

وقال مسؤول أميركي آخر بأن إدارة أوباما تفهّمت قلق العرب بأن الإسلاميين قد يسعون للاستفادة من الانتخابات المصرية لكسب السلطة، ولكنه قال بأن الدول العربية رغم حاجتها لترميم أنظمتها السياسية البالية، يقوم مسؤولون بإعادة تقييم إلى أي حد يمكنها الانخراط في حوار مع الإخوان المسلمين. قال المتحدث بإسم البيت الأبيض تومي فيتور بأن ما يؤثر الإهتمام حقاً هو (أصوات الشعب المصري).

أنتوني كوردسمان، وهو محلل عسكري نافذ في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، خفض من أثر مصادر النفوذ الخارجية على مبارك، سواء كانت سعودية أو أميركية. السيد أوباما، يضيف كوردسمان، كان (صوتاً من بين أصوات عديدة)، ويفيد بأن الاعتبارات المحلية كانت العامل الأكبر للنظام في أن يحسب ماذا يفعل لاحقاً.

لقد أمضى مسؤولو البيت الأبيض وقتاً للعمل على لغة جديدة قد يستعملها الرئيس الأميركي لتقديم مطالبه للرئيس مبارك بدرجة أقوى، بحسب مستشارين خارجيين. كان كثير من اهتمام الإدارة على معاملة الصحفيين في القاهرة، ويشكك مسؤولون أميركيون في أن يكون عناصر النظام المصري خلف الهجمات.

وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون حثّت السيد مبارك على بدء (قوري) للحوار مع قادة المعارضة لتسليم السلطة لحكومة إنتقالية. وقالت السيدة كلينتون (أطالب الحكومة وممثلي المعارضة المصرية الواسعة وذات الصداقة، والأطراف السياسية والمجتمع المدني بأن تبدأ مفاوضات جادة وفورية لنقل منظمة وسلمي للسلطة).

يقول خبراء شرق أوسطيون بأن الهدف من خلق حكومة انتقالية جديدة ليست ممكنة حتى الآن. المؤسسة العسكرية المصرية لا بد أن تصبح أكثر صرامة لـ (السيطرة على الساحة)، كما يقول مارتن أنديك، وهو سفير أميركي سابق إلى إسرائيل. ويضيف (وهذا يتطلب بأن يتحول المسكر خلال عشية إلى مطوّرين للديمقراطية. فهذا ليس أكثر من امتداد للظروف الجارية).

مسؤولون في الإدارة ينتظرون باهتمام بالغ

أحداث الجمعة، وهي اليوم التقليدي للاحتجاج في العالم الإسلامي، وبحسب السيد أنديك (الجمعة قد تكون لحظة تيانانمن (نسبة إلى ميدان تيانانمن المشهور في الصين)، (إذا ما حدثت، فسوف لن يكون هناك انتقال منظم وسلمي للسلطة، ولكنه انتقال دموي ومصادمات طويلة المدى).

هذه المقالة التي نشرت قبل أيام من سقوط مبارك، صدقت بعض توقعاتها فيما أخفقت أخرى، فلا الإخوان المسلمين قد شكّلوا قلقاً لا للدخل المصري ولا لخارجيه، وبدت الجماعة بخلاف كل التصورات التي أطلقها نظام مبارك، وخصوصاً نائبه عمر سليمان الذي كشفت وثائق ويكيليكس بأنه كان وراء تشويه صورة الإخوان المسلمين في الغرب لدرء أي دعوات لتغيير النظام



في مصر، ولا الفوضى حلت في مصر كما توقع المراقبون الأميركيون بل على العكس أظهر الشعب المصري عبر اللجان الشعبية بأنه على درجة عالية وراقية من المسؤولية في حماية مصالح الأفراد وكذلك المصالح العامة، ولعل أجلي مشهد تمثّل في تشكيل شباب ميدان التحرير طوقاً بشرياً لحماية المتحف المصري من السرقة.

وفي إطار إستدعاء المشهد المعد قبل الثورة العربية، نستعيد هنا ما ورد في مقالة مجلة (ذي إيكونوميست) البريطانية المنشور في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠، بعنوان (ديمقراطية العرب.. بضاعة مازالت في هيئة عرض ناقص). وجاء في المقال بأن الحزب كان موسماً ناشطاً بالنسبة للديمقراطية العربية - أو على الأقل النظر لها. البحرين، مصر، الأردن قد أجرت جميعاً إنتخابات عامة صاخبة، وانتخب السباسبون العراقيون في آذار (مارس) (٢٠١٠) في نهاية المطاف، الأمر الذي يقترب من نهاية المساومة على كيفية تقسيم الحصص. ولكن ليس من بين هذه التجارب ما يبدو أنها تؤسس لتغيير ديمقراطي عميق.

حتى بإضافة الإنتخابات التي جرت في السنوات القليلة الماضية في أماكن منقسمة مثل الجزائر، والكويت، ولبنان، والمغرب، وتونس، واليمن، بأن ممارسة الديمقراطية عبر العالم العربي تظهر بأنها تنجح في الغالب النتيجة نفسها: تخليد

باعتبارها غير متطابقة مع (حكم الله)، فإن قلة من الدول الإسلامية غير العربية مثل تركيا، وأندونيسيا وماليزيا هي بشكل معقول ديمقراطية. يبقى، أن الارتباك القائم حول العلاقة الصحيحة بين الدين والدولة يخلق خلافاً حول المساحة المسموحة للنقاش في هذا الموضوع.

كثير من العرب من ذوي الميول الليبرالية، على سبيل المثال، يفضل الحكم التسلطي على الذوعية المجهولة للدولة الإسلامية الديمقراطية

لكثير من المعارضين، وقد تطبق ممارسات مثل الانتخابات، ولكن هي عادة لتزيين النافذة، والتفليس، وذلك فقط في وقت يشعر فيه الحكام المستبدون بأنهم مهددون.

الانتخابات المتصدعة الأخيرة في مصر، والتي شهدت دفع الحزب الوطني الديمقراطي غالبية البرلمانية من ٧٥٪ إلى ٩٥٪ في تصويت الدورة الأولى، هي حالة ذات دلالة. وبكلمات حادة لكاتب عمود في صحيفة (الأخبار اللبنانية إن)

التقدم الوحيد الذي شهدته العملية الانتخابية كان ارتفاع قيمة صوت المصري من ٢٠ جنيه مصري إلى عدة مئات.

أسباب العجز الديمقراطي قد جرت مناقشتها لفترة طويلة. البعض يشير إلى الإسلام باعتبارها عاملاً، فيما يشير آخرون إلى الطبيعة العائلية والأبوية للمجتمعات العربية. الحقيقة بأن أغلب الدول العربية تعتمد على مداخل النفط أكثر من النظام الضريبي للمواطنين المتوافقين هي قضية مثارة غالباً.

يلقي البعض باللوم على تأثير التاريخ. فكثير من البلدان العربية هي كيانات مصنعة أنشئت من قبل الإمبرياليات الأوروبية، وركزت بالضرورة طاقاتها على بناء الدولة بدلاً من تشجيع المواطنين على المشاركة. يشير آخرون إلى العامل الجيوبوليتيكي، ويشهدون على - من بين أشياء أخرى - أن الحكام العرب يستعملون صراعاتهم الدائم مع إسرائيل لتبرير القمع في الداخل. ولا يزال يتمسك آخرون بالرأي القائل بأن القوى الغربية، وبصورة رئيسية أميركا، قد ساندت الديكتاتوريات العربية لتأمين تدفق النفط.

كل هذه المناقشات تحظى بجدارية ما ولكن بحاجة إلى تحديد وراثتها. وكما أظهر العديد من استطلاعات الرأي، فإن العرب كما يبدو متحمسون لفكرة الديمقراطية. ولكن ما يفهم من الديمقراطية، في منطقة ليس فيها سوى أمثلة ضئيلة، يبقى مفتوحاً على السؤال. رئيس مصر، حسني مبارك، وصف ذات مرة الجيش المصري بأنه مثال الديمقراطية، على أرضية أن القائد العسكري يوزن آراء ضباطه قبل أخذ القرار. وفق هذا التعريف، يستحق حزبه (الحزب الوطني الديمقراطي) هذا الاسم.

الإسلام كأيديولوجية قد يكون أقل من عامل. رغم أن بعض أطباء المعتقدات، مثل السلفية، ترفض (حكم الرجال)، وتالياً الديمقراطية،

حكم الرجال الأقوياء النافذين، وتوصيم، وأحياناً (ربكلة = تشجيع نزعة التطرف) للقوى المعارضة لهم، وتقليل شأن كلمة ديمقراطية، إلى النقطة التي يكون هناك غالباً إختلاف ملحوظ وقليل بين البلدان العربية التي تزعم بأنها تمارسها، وبين تلك، مثل السعودية، التي لا تقوم حتى بالتظاهر بممارسة الديمقراطية.

عقدان على نهاية الحرب الباردة حفزت موجة عالمية من الديمقراطية، وبعد قرابة عقد من محاولة جورج بوش لتحريك موجة مأمولة لديه، يبقى العرب كما يبدو محصنين، على غير العادة، إزاء انتشار الديمقراطية. فمن بين ٢٢ بلداً في الجامعة العربية (وعدها منها للإنصاف هم في الحقيقة غير عرب)، هناك ثلاث بلدان فقط يمكن لها أن تزعم بأنها ديمقراطيات حقيقية، وحتى هذه البلدان فيها عيوب كبيرة.

العراق، بالرغم من استمرار سكك الدماء، يبدو أنه قد انزاح من حكم الحزب الواحد، ولكنه يفتقر إلى إجماع عابر للمذاهب ومؤسسات محترمة. لبنان يقوم بتعزيز مجتمع تعددي ومنفتح، رغم كونه متشققاً وخاصاً للاستقطاب بين وداخل الطوائف ومشدود للميول الإقطاعية لدى العوائل القوية. وقد انتخب الفلسطينيون بحرية مجلساً تشريعياً في العام ٢٠٠٦، ولكن الحزب الفائز تم منعه من مزاوله السلطة في المناطق المقسمة الآن. لدى كل بلد عربي شكل من السلطة التشريعية التمثيلية، وإن كان أغلبها لديه صلاحية ضئيلة وأن بعضها، مثل السعودية، يتم تعيينه من قبل الملك.

ويسمح بعض هذه الحكومات الشمولية المزيد من التعددية أكثر من الأخرى. المغرب، على سبيل المثال، قد وسعت من مساحة النقاش. آخرون، مثل الكويت، تسمح ببرلمان منتخب بصورة مباشرة، ولكن العائلة الحاكمة، التي لا تزال تملك بزماء الأمر، كانت غالباً ما تتجاوز السلطة التشريعية التي تتبعها. العديد من المشيخات الخليجية الصغيرة تسعى تدريجياً لمنح شعوبها المزيد لإبداء الرأي. ولكن حين يأخذ الحراك الديمقراطي دفعة قوية، فإن الملكيات الحاكمة ملزمة بالتصدي للديمقراطية، للخوف بأنها قد تكون تسقط في يوم ما في حال كان للشعب خيار حقيقي.

وسواء كانت ملكيات أو جمهوريات، فإن الدولة العربية تميل إلى التصرف بطريقة مماثلة. وبحسب لاري داييموند، البروفسور في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا والخبير في موضوع الديمقراطية، بأن الجامعة العربية أصبحت، في جوهرها، نادي المستبدين. وحتى في الأحوال التي تم فيها فرض الإصلاحات الديمقراطية، فإن سبيلهم يبدو أكثر داتياً منه خطياً. قد يسمح



الافتراضية، وهو شيء يعتقد السيد داييموند في مقالة له مؤخراً، بأن ٤٠ - ٥٠٪ من الناس في أربع بلدان عربية يرغبون في ذلك. ولحق بأن المنطقة الأخرى التي جاءت في مرحلة متأخرة إلى الديمقراطية، أي أميركا اللاتينية، كانت ملجوة بالخوف بين النخبة من الأيديولوجيات الثورية اليسارية. في المقابل، فإن شادي حميد من معهد بروكس، ومقره في واشنطن يقول بأن الاخوان المسلمين، والتي سحقت في الانتخابات المزيّفة في مصر، أخفقت في أن تكون أداة تغيير. فهم على ثقة بأن الله والتاريخ إلى جانبهم، كما يقول، وبأنهم راضون.

إن التأثير الشرير للنفط، إلى جانب عوامل أخرى مثل المساعدات الأجنبية، من السهل قياسه. وحتى الدول النفطية غير العربية، مثل أنغولا، وروسيا، وفنزويلا تبدو عرضة لحكم الرجل القوي. وهذا ليس لأن الدخل يحرر الدول من المساومة مع مواطنيها فحسب، ولكن أيضاً لأن أي نقل للسلطة يعني بأن الحكام سيفقدون مباشرة المكافأة بأكلها، ما يجعلهم جميعاً الأحرص على الاحتفاظ بها. تصبح السياسة لعبة صفريّة.

ولكن ربما العامل الأكبر هو أن مهارة المستبدين العرب في الاحتفاظ بمقاعدهم قد تعززت الآن بواسطة العادة. فقد تعود معظم الناس على حكم تسلطي كحقيقة من حقائق الحياة. وبحسبما كان يندب فلاح في منطقة الفيوم المصرية، محتجاً على الكثير من المرشحين الذين

يتنافسون على أماكن في بطاقة تأييد الحكومة (الأمور كانت أسهل بكثير قبل جيل، حين كان علينا جميعاً التصويت لنفس الرجل).  
لا بد أن ما جرى في تونس في نهاية كانون الأول (ديسمبر) الماضي وأدى إلى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، ثم انتقل إلى مصر في ٢٥ كانون الثاني (يناير) الماضي سيجعل الفريق الذي أعد المقالة يعيد النظر فيما ذكره عن الشعوب العربية، فقد شهدت المنطقة العربية تحولات ثقافية كبيرة وعميقة، ولم تعد النظرة النمطية كافية لفهم الواقع العربي. إن ما حصل في تونس ومصر ليس استثناءً فقد يتكرر في أي بلد عربي آخر، فالاستبداد واحد مهما كانت الأشكال التي يبرز فيها، ولكن موقف الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج هو الآن واحد، ولذلك فإن ثورتَي تونس ومصر هما الآن يحظيان بتأييد الشعوب وتتمنى ألا يبقَ قطار الثورة حتى يأخذ في طريقه كل الحكام العرب. وقد سلكت الثورة طريقها إلى ليبيا واليمن والبحرين، وهناك دول أخرى تنتظر.

## رد الفعل السعودي على الثورات

لم يتأخر الرد السعودي كثيراً على الثورة الشعبية في مصر، وكان آل سعود معنيون دون سواهم في مثل هذه الثورة، التي يخشون وقوعها، ولكنهم مقتنعون تماماً بأنها قدر لا يمكنهم الفرار منه، وإن ما يقومون به ليس سوى تأجيل موعد الثورة عبر ضبط لعبة العصا والجزرة، والتي بدأت منذ عودة الملك عبد الله إلى الديار وإعلانه عن تقديرات إجتماعية بقيمة ٣٦ مليار دولار والتي واجهت موجة انتقادات ساخرة في الداخل والخارج، فيما واجه بيان وزارة الداخلية بحظر التظاهر ومنع التجول في ١١ مارس والاعلانات اللاحقة الصادرة من هيئة كبار العلماء، ومجلس الشورى، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتحريم التظاهر والتهديد باستعمال القوة، كل ذلك واجه انتقادات دولية وأولها الإدارة الأميركية التي أقرت بحق التظاهر في كل أرجاء العالم، وشددت على هذا الحق في السعودية. تشديد الإجراءات القمعية، وشراء ولاء بعض الأفرار، لن توقف في نهاية المطاف الأجل الثوري المحتوم. الملك عبد الله، الذي كان يرقب ما يدور في مصر من ثورة شعبية يقودها الشباب من منتجعه في أغادير، وصف الجماهير المصرية المطالبة بالتغيير بـ (المنذرة) كما وصف مظاهراتهم بـ (الخبيثة)، إنها توصيفات من يصنف نفسه بـ

(الإصلاحي) هكذا يصف من يطالبون بالإصلاح والتغيير. وما كان يبعث على الإزدراء قول الملك بأن (المملكة العربية السعودية شعباً وحكومة إذ تشجب ذلك وتدينه بقوة فإنها في نفس الوقت تقف بكل إمكانياتها مع حكومة مصر وشعبها الشقيوق). فهل استطلع آراء الشعب حتى يتحدث بإسمهم، وأن يشجب ثورة مصر بإسم الشعب!

## فتاوى تحت الطلب .. والدفاع عن الذات

لم يكن مستغرباً أن تبادر المؤسسة الدينية بكبار علمائها إلى استصدار فتاوى تحرم التظاهر، وتستحظر كل الفتاوى السابقة، فقد اعتاد الناس على مثل هذه الفتاوى التي تستعمل ليس للدفاع عن النظام السعودي، بل هي دفاع أولاً عن الذات، لأن هؤلاء العلماء يدركون بأن زوال نظام آل سعود أو تآكل سلطنتهم يعني زوال نفوذ العلماء وتآكله، فهم يدافعون عن أنفسهم. وما يؤثر الشفقة هو أن يستعمل المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ نفس تعبيرات الملك لصوغ فتوى دينية، ما يكشف عن أنه كان

## لم يتأخر الرد السعودي على الثورة الشعبية في مصر، وكان آل سعود معنيون دون سواهم لأنهم يخشون وقوعها في دارهم

يدافع عن مملكة آل سعود وليس بيان الحق كما يحاول الزعم. فقد نشرت الصحف السعودية في ٥ شباط (فبراير) الجاري مقتطفات مما جاء في خطبة الجمعة في الرياض للمفتي آل الشيخ يندد فيها بالاحتجاجات المناهضة للحكومات في مصر وتونس وأماكن أخرى ووصفها بأنها (مؤامرة من أعداء الاسلام لنشر الفوضى). وحذر من أن الاحتجاجات هذه (لتقسيم الدول العربية والإسلامية). واعتبر آل الشيخ أن (المظاهرات لا هدف لها حقيقياً ولا حقيقة لها، إنما هي أمور جيء بها لضرب الأمة في صميمها وتشثيث شملها والسيطرة عليها وتفريق كلمتها وتقسيم بلادها يعلم ذلك من يعلمه ويجعل ذلك من يجله). وأشار إلى أن تظاهرات التعبير عن الرأي (لها عواقب وخيمة ونتائج سيئة، بها تسفك الدماء وتنتهك

الأعراض وتسلب الأموال ويعيش الناس في رعب وخوف وضلال). وقال آل الشيخ الذي تم تعيينه بقرار من الملك، إن تظاهرات ومسيرات التعبير عن الرأي ومحاربة الفساد إنما هي (فوضويات إنما جاءت بتدبير من أعداء الإسلام، فلنكن على حذر ولا يخدعنا ما نسمعه أو يروج لنا، فالمقصود منها إضعاف الشعوب والسيطرة عليها وإشغالها بالترهات عن مقاصدها وغايتها).

كما انتقد المفتي وسائل الإعلام التي غطت التظاهرات في مصر، ونشرت صوراً كشفت تجاوزات كبيرة ارتكبتها النظام المصري في حق المتظاهرين في ميدان التحرير، ووصف تلك الفضائيات بأنها (جائرة).

ولكن ما هو مستغرب في تصريح المفتي توصيفه مصر بأنها (تعيش حالة ازدهار اقتصادي)، وأن التظاهرات التي تطالب بإسقاط النظام وإحداث إصلاحات (ليست لهدف معين، وإنما غاية بعيدة المدى لضرب الأمة في صميمها وتشثيث شملها وضرب اقتصادها وتحولها من دول قوية إلى متخلفة نامية حسب ما يخطئون). وعلى غرار تصريحات سابقة له في التظاهرات الاحتجاجية على الموقف العربي المتخاذل إزاء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٩. يناير ٢٠٠٩، حيث اعتبر التظاهر عملاً غوغائياً، فإنه وصف المظاهرات بأنها عمل فاسد وأنها قد تستغل من قبل الحركات الحزبية والحركات المنحرفة التي تطالب بمحاربة الفساد والإصلاح دون الإشارة إلى فساد الأنظمة السياسية التي ثارت عليها الشعوب، والذي أدى إلى حدوث قل التظاهرات.

الآن وقد انتصرت الثورة في مصر، هل استوعب المفتي ما قاله وما كشفت عنه وثائق أمن الدولة من فساد مالي وأخلاقي لرموز النظام السابق، هل يستغفر المفتي من ذنب الدفاع عن نظام فاسد مجرم ودموي، بناء على أكاذيب أطلقها مثل أن الثورة كانت بتدبير أعداء الإسلام، وأن مصر كانت تعيش حالة ازدهار اقتصادي، وقد تبين حجم المسروقات الفلكية التي كانت في عهد مبارك المخلوق.

يتكشف اليوم حجم طبيعة تماهي العلماء مع النظام الاستبدادي والقمعي لأن سعود، بما يحيلهم شركاء في الظلم والجريمة، وستحملون كل قطرة دم تسفكها قوات الأمن السعودية بموجب فتاوى علماء المؤسسة الدينية، وليكفوا عن الضحك على الذات باعتماد مبدأ المجتهد إن أصاب غله أجران وإن أخطأ فلا أجر، فالحساب والخطأ لا يكون على حساب دماء الناس، فضلاً عن أن القضية اليوم ليست بالمتشابهات، فاللحل بين الحرام وبين، تماماً كما الظلم بين والعدل بين والحق بين والباطل بين.





سلمان العودة



عاضد القرني

### العودة والقرني

## الشهرة في التماهي مع الطغاة

حظي الطغاة بمدح فرسان الصحوة مثل الشيخين سلمان العودة وعائض القرني ولم يكن أي منهما مضطراً، ما لم تكن لهما مآرب أخرى خاصة

### عمر المالكي

لم تكن زيارة الشيخ سلمان العودة والشيخ عائض القرني إلى ليبيا العام الماضي وبصورة متعاقبة زيارة عادية، أو حتى تأتي في سياق النشاط الدعوي، كما هي عادة مثل هؤلاء المشايخ الذين يجوبون العالم من أجل الدعوة والسياسة معاً. فالعودة والقرني مغرمان بهذا النوع من النشاط، خصوصاً بعد تطبيقهما الصحوة في شكلها الإحتجاجي، والتماهي مع صحوة مهادنة، وادعة، متصالحة مع الأنظمة السياسية، على اختلاف أشكالها بما فيها الأشد دموية، مثل النظامين التونسي والليبي.

ولخته عائشة، قماناً عن تونس والجزائر وغيرها فضلاً عن أمراء آل سعود الذين حظوا بإطراء العودة والقرني، وماقيمة عالم الدين الذي يزعم بأنه يمسك بجوهر العلوم وأكرمه، وحتى أرذلها أيضاً، وهو لا يستطيع أن يقرأ واقع الحال في بلدان معروفة بأنها محكومة بأنظمة قمعية وخصوصاً تونس وليبيا. ومن عجائب ما تقرأ أحياناً في مقالات الشيخ العودة بأنه تنبأ بوقوع ثورات شعبية في هذه البلدان، فإذا كان الأمر كذلك، هل كان قدومه إلى هذه البلدان بدعوة من طغاتها إصراراً على

عائشة إبنه القذافي، وهي الأخرى ترأس جمعية خيرية بإسم (واعصموا)، ولكن تبين لاحقاً بأن هذه المرأة نافذة في شؤون الحكم الليبي. إن أول ما يتبادر للذهن في رد العودة والقرني على سؤال حول تلبية دعوة سيف الإسلام وإخته عائشة، أن مبلغ علمهما حول عائلة القذافي لا يتجاوز ما تعارف الناس عليه من أن عدداً من أفرادها يدير نشاطات خيرية في ليبيا وحول العالم. حسناً، هذا جواب وجيه في حال كانت هذه المعرفة العابرة مقتصرة على سيف الإسلام القذافي

على أية حال، زيارة العودة والقرني إلى ليبيا كانت بدعوة رسمية، فالعودة تلقى دعوة من سيف الإسلام القذافي، الرجل الثاني في ليبيا، كما كشفت عنه ثورة ١٧ شباط (فبراير)، حيث ظهر هذا الرجل الذي لا يمسك، ظاهراً، بمنصب رسمي ويكتفي بمسمى رئيس مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية بأنه يملك سلطة تكاد تأتي في مرتبة موازية لسلطة والده، كما جاء في عرضه الذي قُدم في خطابه الشهير الملتقى بعد أن دخلت الثورة منعطفاً يقترب من النصر المؤزر. أما القرني فكانت دعوته من

التماهي مع الطغاة؛ لأنَّ التنبؤ بوقوع ثورة ما لا بد أن يستند على قراءة دقيقة لشروط الثورة وعوامل اندلاعها، كوجود طغيان وظلم شديدين إستدعيًا بزوغ حركة إحتجاجية شعبية ضد الطغاة.

حسناً أيضاً، هل هو نغز الدعوة ما يدفع إلى جردة حسابات مختلفة، وأنَّ تقدُّم الدعوة إلى ماسواها مبنِيٌّ على قاعدة: جلب المصلحة مقدَّمة على درء المفسدة؟ وهل النتيجة الآن تحققت في ضوء هذا المنطق، أم أن العار لحق بصاحبه، وكان الثورة الشعبية في تونس وليبيا هي جواب واضح بأنَّ العودة والقرني أخطأنا القصد والمقصد، وأنهما شاركنا في ظلم تحت عنوان الصلح وجلب الخير، فلم يكن الإطراء المقيت لنظام بن علي المخلوع مبرراً، لأنَّ العالم بزمانه لا تهجم عليه العواصف، ولا المدح المثير للشفقة والمتلفذ لسيف الإسلام بن علي كفيلاً بأن يصح الوصمة، فقد حظي الطغاة بمدح دعاء لم يكن أي منهما مضطراً له، مالم تكن لهما مآرب أخرى، وفي الغالب خاصة.

في الأول من تموز (يوليو) ٢٠١٠ وصل الشيخ سلمان العودة إلى ليبيا، والتقى سيف الإسلام القذافي، رئيس مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية، وذلك تلبية للدعوة التي وجهها له الأخير الهدف من الزيارة كما هو معلن هو (تعزيز مشروء المصالحة الوطنية بين الجماعة المقاتلة والدولة). العودة رأس ندوة في مسجد

## الجماعة الإسلامية المقاتلة

### في ليبيا استلهمت من العودة

### والقرني أفكاراً في الجهاد

### وتكفير المجتمع وبقيت

### الجماعة أمينة على أفكارهما

### حتى بعد تراجعهما

(جمعية الدعوة الإسلامية) حول كتاب الدراسات التصحيحية شاركت فيها قيادات الجماعة المقاتلة مثل عبد الحكيم بالحاج وسامي الساعدي. من جهة ثانية، شارك العودة في جولة دعوية واسعة النطاق في أرجاء ليبيا، وكان ابن القذافي أراد منه جمع ما نشره من أفكار وسط الشباب الليبي في الخروج ضد الدولة، فكان يلتقي مجاميع شبابية في طرابلس وبنغازي والبيضاء. كما يعود بتلك الأفكار إلى منبجها في السعودية.

وقد ظهر في اللقاء بأنَّ العودة كان داعماً رئيسياً لمشروء المصالحة بين الجماعة المقاتلة والسلطات الليبية بقيادة سيف الإسلام القذافي.

ولم يكشف الأخير عن المكافأة التي حصل عليها العودة من الوساطة، على غرار وساطة الأمير بندر بن سلطان في ملف لوكربي والتي حصن من الجانب الليبي نحو مليار دولار، وقد ألمح معمر القذافي إلى ثمن الوساطة، كما يقطع الطريق على الأمير بندر بأنه قام بذلك تطوعاً. وسنأتي على ما قاله سيف الإسلام لـ (العربية) حول العودة والمشايخ عموماً الذين يأتون لزيارة ليبيا.

على نفس المنوال، جاءت زيارة الشيخ عايض القرني إلى ليبيا والتي جاءت عقب زيارة العودة، حيث بدأت الزيارة في ١٦ رمضان سنة ١٤٣١هـ الموافق ٢٦ أغسطس ٢٠١٠، وهي الأول من نوعها بدعوة من جميعه (واعتصموا) للأعمال الخيرية والتي ترعاها عائشة إبنة معمر القذافي، والهدف من الزيارة هو (دعم مشروء الحوار بين السلطات والجماعة الإسلامية المقاتلة).

أما لماذا اختيار العودة والقرني للدخول على خط الوساطة بين الجماعة الإسلامية المقاتلة والسلطات الليبية. هذا يستدعي تعريفاً مقتضباً بالجماعة التي كان عناصرتها ينضون تحت (الجمعية الليبية المقاتلة) والتي تأسست سنة ١٩٩٠ بعد عودة الأفغان الليبيين. إلترزمت الجماعة السرية المطلقة في نشاطها داخل ليبيا بسبب هيمنة الجهاز الأمني وسلطوته، واكتشفت الحكومة الليبية تحركاتهم في ١٩٩٥، ودخلت الأجهزة الأمنية الليبية في مواجهة مع الجماعة دامت حتى عام ١٩٩٩، وكان أبرز قيادات الجماعة أبو صهيبي الليبي. وبحسب مواقف كتاب (القاعدة وأخواتها) كميل الطويل، فإنَّ الجماعة لم تكن على الأرجح مرتبطة بتنظيم القاعدة إرتباطاً تنظيمياً، ولكن سيف الإسلام القذافي أعلن عن أن (الاسلاميين المعتقلين في السجون الليبية والمقربين من تنظيم القاعدة قطعوا أي صلة لهم بالتنظيم الذي يتزعمه اسامة بن لادن)، وهو ما سهّل إجراء حوارات مع قياداتهم في السجن منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦. تحت رعاية سيف الإسلام القذافي، وننتج عن هذه الحوارات مراجعة فكر المجموعة بخصوص حمل السلاح ضد الدولة، والإقرار بحرمة الخروج على الحاكم، وعدم تكفير المجتمع، وقد أطلق سراح الغالبية العظمى من قيادات هذه الجماعة، وتمَّ فتح حوار مع المعارضة الإسلامية في الخارج للعودة تدريجاً إلى أرض الوطن، وتمَّ الإفراج عن ٢٠٠ من أصل ٤٠٠ معتقلاً على ثلاث دفعات، وكان آخرها الإفراج عن ١٢٠ عنصراً من الجماعة في ١٥ شباط (فبراير) الماضي.

وبحسب الباحثين في شأن تنظيمات السلفية الجهادية في المغرب العربي وشمال أفريقيا أن تيار الإسلام السياسي السلفي في ليبيا بعد الحلقة الأضعف في منطقة المغرب العربي، ويرجعون ذلك إلى مقاربتين في تعامل السلطة مع هذا التيار: المقاربة الأمنية، بتوجيه ضربة موجبة إلى قيادات وقواعد هذه الجماعة، والمقاربة السياسية من خلال

تضييق الخناق على الجماعة، والإفصاح في المجال أمام التيار الديني المعتدل والوسطي، وهو ما أثر في نهاية المطاف في اعتناق رموز التيار السلفي المفرج عنهم أو العائدين إلى ليبيا من الخارج خيار النأي عن العمل السياسي، والإنصراف نحو النشاط الدعوي المحض.

وكما هو واضح، فإنَّ الجماعة الإسلامية المقاتلة لها جذور سلفية وهابية، وكان العودة والقرني من الذين استلهمت الجماعة منهم أفكاراً في الجهاد والخروج على الدولة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وفيما تراجع العودة والقرني عن أفكارهما في الجهاد والخروج على الدولة وتكفير المجتمع، وتماهيا مع الدولة بكل أشكالها (بما فيها الظالمة والمستبدة)، فإنَّ الجماعة بقيت أمينة على أفكار العودة، الأمر الذي تطلب دعوته لإقناع الجماعة بأنه بالفعل قد تراجع عن أفكاره السابقة، أو بالأحرى عطل مفاعيلها إلى حين، بحسب أحد المقربين به الذي نقل عن العودة بأنه لم يتخل عن مقالته سابقاً وهي مازالت صالحة ولكن الظروف لا تسمح بالولوج بها أو تسهيلها في الميدان.

هناك من يشير إلى أنَّ العودة والقرني يبدآن في ليبيا مكاناً مناسباً لإعادة تأهيل السلفية الوهابية وتعميمها بسبب تقاسم ليبيا ووسط الجزيرة العربية في كونهما حاضنين طبيعيين للأفكار المتشددة والإقتلاعية.

## العودة وسيف الإسلام

تحت عنوان (سلمان العودة يمتدح صديقه سيف الإسلام القذافي) ثبت مقطع على (يوتيوب) من مقابلة مع الشيخ سلمان العودة على قناة (لبل) التي يشرف عليها، إشتعل على اطراء لانت سيف الإسلام القذافي الذي يدير الآن معارك دموية ضد الفؤار في ليبيا. تحدّث العودة عن زيارته إلى ليبيا، وفي السياق أشاد بصديقه سيف الإسلام بما نصّه: (أول يوم كان هناك إرتياح، ولكن في المساء كان هناك لقاء مع الدكتور أو المهندس سيف الإسلام ابن معمر القذافي وهذا الرجل وإن كان ليس له منصب رسمي إلا أن له منصب أدبي كبير، وهناك صلات حقيقة تحمّد له ويشكر عليها فيما يتعلق بتصحيح أوضاع الكثير من الليبيين، عودة الذين في الخارج وهذه بدأت بشكل قوي وآخرون الذين احتجوا إلى وقت حتى يستوعبوا فعلاً أن هناك مرحلة جديد تتشكل وتتكون، خروج الناس الذين في السجن، بدايات بصمات جميلة في موضوع التنمية، في روح استيعابية جميلة وكان اللقاء في الحقيقة مشحون بأسئلة فقهية وشرعية وتاريخية الخ).

لم يكن العودة يتخوّل في لحظة ما أن هذا الرجل الذي أشيعه مدحاً وإطراءً مبالغاً سيظهر على الشاشات لبلن عن حزب أقلية دموية ضد الفؤار، الذي وصفهم بأنهم من مدمني حبوب الهلوسة

والمخدرات، هل وقع العودة تحت وطأة خديعة؟ ربما، ولكن كم يحتاج المرء من الخدع حتى يكون محصناً أمام هذا النوع من الإغترافات الخطيرة، خصوصاً وأن الدرسين التونسي واللبيبي كانا واضحين في كون من يحكم تونس وليبيا طغاة عتاة لا يتيه المرء عنهما حتى وإن تطلبا وراء دعوات التسامح والاعتدال..

على أية حال، فإن المقطع الذي بُثت على الـ (يوتيوب) للشيخ العودة وهو يمتدح ابن القذافي قد أثار حفيظة كثير من المواطنين الذين شنّوا هجوماً على العودة، حيث اعتبروا ذلك من باب التزلف لسيف الإسلام، حسب صحيفة (المصدر) الإلكترونية التي نقلت عن معلقين على مقطع الفيديو ونشرته على موقعها في ٢٢ شباط (فبراير) الماضي. وذكرت الصحيفة بأن الإنتقادات جاءت بعد أن



العودة في ضيافة سيف الإسلام القذافي

كشفت تهديد سيف الإسلام الشعب الليبي (يسلم من الدماء والدمار والتقتيل، إذا لم يعودوا عن ثورتهم على ديكتاتورية النظام). تضيف الصحيفة في سياق نقد موقف العودة أن (الأحداث كشفت عن فضاعات هائلة أصيب بها الشعب الليبي من قتل وقصف وحرق من قبل النظام الليبي، وهو ما جعل سيف الإسلام القذافي في موقف سيء بعد قيامه بالدفاع عن نظام والده الدموي وهدد الشعب الليبي بالقتل والدمار).

## القذافي على الأثر

الشيخ عايض القرني الذي لم يركن قسياً عن موقف زميله المصري العودة، جاء في كلمته (إنني أتيت إلى هذا البلد المعطاء الكبير، بلد المليون حافظ لكتاب الله وقد أسعدت تمام السعادة وانفخر صديري لما رأيته من اهتمام بهذا الكتاب العظيم وإقبال الشعب الليبي المسلم الصادق على مبادئ النبوة والشعب الكريم وأشكر أهل الفضل وعلى رأسهم الدكتور عائشة معمر القذافي على ما تبنته من هذا المشروع العظيم وإسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى ولا أنسى أخي الأستاذ احمد كجسان والناقلين على هذا المشروع وهذه الجائزة).

وقد شارك القرني، كما العودة، في تعزيز المصالحة بين الجماعة الإسلامية السلفية والمقاتلة

ونظام القذافي، ونقل تجربة المناصحة التي كان العودة والقرني من فرسانها وأقطابها، حيث جال القرني على السجون الليبية التي يتواجد فيها عناصر سلفية من الجماعة الليبية المقاتلة، فأبلغهم حينذاك بحزمة الخروج على الدولة، وعدم جواز رفع السلاح في وجه الحاكم، وعدم تكفير المجتمع، ولا ندري أين ستصرف مثل تلك الأفكار بعد أن أقام النظام القمعي الدموي في ليبيا حمامات الدم في كل أرجاء ليبيا.

ونقل في التقرير عن زيارته بأنه حاضراً في أحد سجون بنغازي الذي يُحتجز فيه عدد كبير من الجماعة الليبية المسلحة والتي ترفض مفروغ الحوار والمصالحة الذي يقوده سيف الإسلام القذافي. يقول القرني: (حاورت أكثر من ٤٠٠ سجين في بنغازي لمدة ساعتين، وكان الحوار مفيداً)، وأشار إلى أنهم (طلبوا شفاعتي لدى السلطات الليبية، ووعدهم بذلك).

وفيما تسرب من معلومات لاحقة أن زيارة العودة والقرني جاءت عقب تعرّض الحوار والمصالحة بين النظام الليبي والجماعة الإسلامية المقاتلة، الأمر الذي استدعى تدخّل من قبل صنّاع الفكر الصوري الذين هم على استعداد لتلبية مثل هذه الدعوات، وقد قام الرجلان بجولات متعاقبة على شمال أفريقيا يشرون فيها السلفية المعتدلة بدلاً من السلفية الجهادية. وكما تكشف كلمات القرني والعودة فإن لهم حظوة لدى النظام الليبي، وهو ما ظهر في كلمات القرني سائلة الذكر، كما ظهر في تطورات لاحقة، حيث لجأ أبناء القذافي إليهما من أجل التدخل لمنع سقوط النظام في طرابلس.

يقول القرني بأنه تلقى اتصالاً هاتفياً من الساعدي القذافي في ليبيا، وطلب منه إدانة التظاهرات والإحتجاجات التي تشهدها ليبيا الآن ضد نظام والده. ويضيف القرني بأن الساعدي قال له في المكالمة (إنكم لجأ أبناء القذافي إليهما من الماضي، نريد منكم كلمة عن الأحداث). وعلق على كلام الساعدي بالقول (وجدت من كلامه الظاهر أنه يريد مني إدانة التظاهرات والاحتجاجات على منهج والده؛ فقلت للساعدي بالحرف الواحد: اتقوا الله في دعاء الليبيين.. إرفعوا السلاح عن الشعب الليبي المسلم.. أنتم قتلتم الأميين.. ارفعوا النظام عن الشعب الليبي). ومع الحفاظ على كلام القرني، إذ ليس هناك مصدر محايّد لتأكيد ما قاله للساعدي، إلا أن القرني بدا كما لو أنه يريد قطع الصلة بتجربة الوساطة التي قام بها بطلب من أبناء القذافي، ما دفعه للمبالغة في الموقف من النظام الليبي، فتولاه (قلت له: لقد قالها قبلكم ابن علي في تونس، ومبارك في مصر، فما تفهم هذا الكلام.. وأكثرت له أن هذا الكلام لا ينطلي على أحد يا الساعدي، يجب أن تخرجوا عن الاتهامات، أنتم تقتلون الشعب أمام العالم الآن).

ولكن ما يلتق حقا، ولربما يغير الدهشة أن القرني أعاد اكتشاف ليبيا بعد اندلاع الثورة فيها،

خصوصاً حين يقارن المديح الذي كاله للليبيا التي وصفها بـ (البلد المعطاء) وإلبانة القذافي وما قاله لاحقاً (قلت له: من المفارقات أنني زرت ليبيا العام الماضي في رمضان.. وظننت أن ليبيا التي تسبح على بحر من النفط والغاز دولة متقدمة، وينيتها التحتية متطورة، والناس أغنياء، ولكنني للأسف وجدت الفقر، وجدت البنية التحتية المهتمة، ووجدت الحاجة عند الناس).

يمضي القرني في نقده للنظام الليبي بالقول (إن هذه الادعاءات التي يقوم بها الطغاة، واتهام شعوبهم إذا احتجوا عليهم أو طالبوا بإعادة حقوقهم بأنهم متذسرون، وأنهم عملاء وخونة، أصبحت لا تنطلي على الشعوب، ولا تصدقها أحد). حسناً، ليس هو النظام نفسه الذي أراد القرني التشعق لإطلاق سراح المعتقلين، فكيف أصبح بعد الثورة الشعبية طاغية، فهل أصبح كذلك خلال نصف عام مثلاً؟ يعلق أحدهم بالقول: لا أدري ما إذا كان

القرني يخدع نفسه أم يحاول خداعنا؟ يقول، إنه عندما زار ليبيا في العام الماضي كان يظن أن الناس أغنياء ولكن وجد الفقر والبنية التحتية مهتمة ووجد الحاجة عند الناس. طيب، لماذا لم تقل ذلك في وقتها؟ لنقل أنك كنت خائفاً.. لماذا إذن مدحت إبنه القذافي؟ ولماذا تتجسس بأن المنشعبين طلبوا منك أن تشفع لهم عند حكومة ليبيا؟

عايض القرني يعرف جيداً ماهي تمهه هؤلاء المساجين في سجون القذافي، فهم ليسوا أصحاب سوابق أو تجار مخدرات، إنهم متشددون، لا أدري ما إذا كان عايض القرني يدرك بأن من أنصار ثورة شعب ليبيا هم أنفسهم المتشددون الذين زارهم وحاولوا التوجه عليه، ويتبيح إنهم طلبوا منه أن يشفع لهم عند حكومة ليبيا.

السؤال هنا ولا يجيب عنه إلا عايض القرني نفسه: هل سيكر زيارته إلى ليبيا بعد نجاح الثورة ويلتقي بالمتشددين الذين هم الآن خارج السجن؟؟ ونختم هنا بما قاله سيف الإسلام في مشايخ الذين يأتون إلى ليبيا، حيث قال في مقابلة خاصة مع قناة العربية في ٢٧ شباط (فبراير) الماضي ما نصّه: (إن هناك دعاة ومشايخ كانوا يأتون إلى ليبيا، ويتناقضون، ويملكون إليهم، ويأكلون ويشربون عندهم، ويلبغون أحذيتهم، ويبسحوا اليوم ضدهم ويقومون بالتحريض عليهم عبر المنابر ووسائل الإعلام). وقد فهم كثيرون من هذا الكلام بأن العودة والقرني كانا من بين من أشار إليهم سيف الإسلام.

لفتة أخيرة في ردود فعل القرني: أن سيف الإسلام تحول إلى (زيف الإسلام) كما يحلو للقرني أن يطلق عليه، ولو مازال سيف الإسلام على حاله قبل ثورة ١٧ شباط (فبراير) في ليبيا، لبقى هو المقق، والحكيم، وصاحب الأيدي البيضاء. قاتل الله النفاق والتقلب من حال إلى حال، ولكن هذا حال من يتغصن في مستنقع السلطان فإنه لا يخرج منه إلا ملطخاً.



## مداولات حول الثورة في السعودية

## إن وقعت، فسيتغير وجه العالم

محمد فلاحي

يعتقد الملك بأن ما اصطلح على تسميته بـ (التقديرات الاجتماعية) والتي بلغت ٣٦ مليار دولار أميركي، سيكون كافياً لإسكات الناس الذين ارتفع سقف توقعاتهم بصورة دراماتيكية منذ انتصار الثورة الشعبية في تونس وتعززت بانتصار ثورة مصر، وتواصل زخمها في ضوء التحركات الشعبية في ليبيا واليمن والبحرين.

يعتقد الملك بأنه يتعامل مع نفس الشعب الذي رحل عنه قبل ثلاثة شهور للعلاج في الولايات المتحدة، واعتقد أيضاً بأن الجيل الذي يخشى منه هو نفس الجيل الذي كان يرفع العرائض ويطلب بطريقة ناعمة بالإصلاحات السياسية، فإن جاءت فتعزم هي وإن أحجم الملك فليس هناك من سبيل إلا الحوقلة والإسترجاع.

اكتشف الملك، وبطبيعة الحال معه كبار الأمراء، بأن الأمر ليس كما تخيلوا وأن الناس تجاوزت (تقديرات) الملك بصورة عاجلة، وانتقلت الى مرحلة أخرى وطالبت بما هو أهم وهو تغيير بنية النظام السياسي، واعتماد صيغة (الملكية الدستورية) بما يجعل الملك مجرد رمز للدولة وليس حاكماً، وهذا ينسحب على العائلة المالكة بأسرها.

كان دون شك مفاجئاً له ولأشقائه، فقبل أسابيع كان الحال هادئاً، وكانت العائلة المالكة تنسلي بلعية (القاعدة) التي تخوض معها معارك وهمية، وتحقق الإنتصارات المؤزرة عبر اكتشاف المؤامرات تلو المؤامرات، وخطط الإغتيال، والتفجيرات. لقد تبدل المشهد، واختفت (القاعدة) على نحو مفاجيء، وكأنها جزء من برنامج التسلية والتضليل المعد سلفاً، وفرض مشهد الثورة العربية الكبرى نفسه على الشاشة والشارع معاً بل وعلى العالم بأسره، وباتت السعودية في قلب الإهتمام الإعلامي، ولكن هذه المرة ليس بسبب القاعدة، ولكن بسبب ما هو أهم من ذلك كله، إنه الشعب الذي اعتقد كثيرون بأنه عاجز عن لعب دور سياسي يقضي إلى إرغام العائلة المالكة على إحداث تغيير ما.

الذين أضافوا أسماءهم للبيان.

يقول شادي حامد، مدير الأبحاث في مركز بروكنز - الدوحة: (النظام السعودي يتعلم الدروس الخاطئة من مصر وتونس)، وأضاف: (الإحتجاجات في المنطقة ليست في الأصل إقتصادية، إنما هي حول السياسة، الاقتصاد يلعب دوراً ولكن وقائع الشهور القليلة الماضية كشفت لنا بأن العرب يتطلعون نحو الحرية، والكرامة، والديمقراطية، وإذا لم تستطع القيادة السعودية رؤية ذلك، فإنها في معضلة).

ملك السعودية، البالغ من العمر ٨٦ عاماً، والذي عاد إلى الديار بعد رحلة علاج إستغرقت ثلاثة أشهر، أعلن مباشرة عن حزمة كبيرة من التدابير الرعوية بما في ذلك الإعانات التعليمية والسكنية، وتوفير ١٢٠٠ فرصة عمل، ورفع مرتبات الموظفين في القطاع الحكومي بنسبة ١٥ بالمئة، ولكن، يعتقد المحللون بأن الملك - الذي وعد بإصلاح سياسي واسع حين اعتلى العرش في ٢٠٠٥ من أجل القيام بجهد ضئيل لمعالجة الواقع السياسي القائم - قد أساء التعامل مع مظالم السكان.

وبقي المملكة ملكية مطلقة مع قليل من قنوات متاحة للإحتجاج، حيث يبتقى صنع السياسة العامة متركزاً بصورة شبه كاملة في أيدي العائلة المالكة. ويقول حامد: (نحن نرى غياب رؤية لدى القيادات السعودية الآن، فهم يحاولون إرشاء الناس لإسكاتهم، إنها مدعاة للسخرية، وقابلة للتنبوء، وليس بالضرورة أنها ستؤتي ثمارها، على الأقل في المدى البعيد. لا أعتقد بأن أحداً

(١)

## الملك الراشي

في مقالة بصحيفة (الجارديان) البريطانية في ٢٤ فبراير الماضي، للكاتب جاك شينكر بعنوان (إنهزام ملك السعودية برشوة مضللة في محاولة لتفادي الثورة)، يقول فيه:

كشف ملك السعودية عبد الله عن حزمة تقديرات إجتماعية بعد عودته إلى مطار الرياض من أميركا حيث كان يتلقى العلاج الطبي.

وقد حذر مفكرون كبار في السعودية من أن التقديرات المالية ليست بديلاً عن إصلاح سياسي جوهري، بعد أن كشف الملك عبد الله عن حزمة رعاية إجتماعية بقيمة ٣٦ مليار دولار قبل مظاهرات ضد الحكومة يجري الإعداد لها الشهر القادم (مارس).

وفي بيان صادر عن مجموعة من العلماء السعوديين دعت العائلة المالكة للتعلم من الإنتفاضات الأخيرة في الخليج وشمال أفريقيا والبدء بالإصغاء إلى أصوات الشباب المهتمين في المملكة، حيث يخطط بعضهم لمظاهرة (يوم الغضب) في ١١ آذار (مارس).

العديد من المفكرين الإسلاميين، وكذلك أكاديمية وشاعرة، كان من بين

يعتقد بأن السعودية تستسقط عداءً، ولكن هي ليست محصنة أمام الاحتجاجات. في الحقيقة إنه لمن المدهش تماماً أن يستغل الملك عبد الله هذه الفرصة للتحرك بصورة عاجلة في سياق الإصلاح السياسي.

ورغم الثروة النفطية الهائلة إلا أن السعودية بها ذات المشاكل التي أشعلت فتيل الثورة في الدول العربية الأخرى، فنصف عدد السكان تحت سن ١٨ عاماً وعكس بقية دول الخليج التي لا توجد بها بطالة كبيرة فإن ٤٠ في المئة من الشباب السعودي من سن ٢٠ إلى ٢٤ عاطل عن العمل.

كثير من الشباب ينصرفون إلى مواقع الإعلام الاجتماعي لتبادل المعلومات والأفكار. وتقول مي يماني، مؤلفة سعودية بارزة، بأن (المستوى الذي بلغه الشباب في السعودية في التواصل مع بقية العالم، وخصوصاً العالم العربي يعتبر مذهلاً).

(إن تدفق الأفكار التي يتقاسمها هذا الجيل لا حدود لها. نفس الألم والمطالب التي يعبر عنها الشباب العرب في أماكن أخرى تلهم الشباب في السعودية أيضاً. وفي هذا المناخ، فإن الأيام التي يتم فيها إستعمال أموال النفط لإزالة المواطنين قد انتهت).

حتى الآن (أي حتى كتابة المقالة)، فإن الإعلان في موقع (فيسبوك) عن يوم الاحتجاج الشهر القادم (١١ مارس) لم يحظ سوى بحساس قليل، في مقابل دعوات مماثلة في مصر وتونس والتي جذبت عشرات الآلاف من المؤيدين. صفحة الموقع السعودي تتم متابعتها من قلة من المئات من المؤيدين فحسب. ولكن في المملكة حيث القوانين الحالية والعادات الاجتماعية مازالت تعمل لصالح الذكور السعوديين الذين يفتقون الفرع النسوي من الإسلام، فإن بعض المحللين يرون بأن ما يقرب من ٢٠ مليون من أصل ٢٧ مليون نسمة في المملكة. بما يشمل النساء، والمسلمين الشيعة ونحو ٧,٥ مليون عامل أجنبي من آسيا. يشعرون بالانفصال التام عن الدولة، مما يشكل قبلة معارضة موقوتة.

يقول حامد (كان لدى السعودية موجة احتجاجات وغضب إزاء النظام لعقود، وكانت أي احتجاجات - هناك دائماً تتحرك تحت السطح. السؤال هو متى ستتفجر). وأضاف، بأن الدعوات من أجل إصلاح كامل للنظام الملكي تبقى غير راجحة: (لدينا نموذجان إقليميان في التغيير: الأول هو نموذج مصر، تونس، وليبيا في إسقاط النظام، والآخر هو النموذج المغربي والأردني بالتحوّل من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، وهذا ينطبق أيضاً على السعودية. لا أعتقد بأن هناك رغبة جامحة لتحطيم النظام بصورة كاملة).

## (٢)

### فَوَاز جرجس؛

### إن سقطت السعودية سيتغيّر العالم

في مقابلة مع صحيفة (إنديبندنت) البريطانية في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي، قال الباحث الأكاديمي فَوَاز جرجس من كلية الاقتصاد (إل إس إي) التابعة لجامعة لندن بأن ثمة ثورة تجري الآن في الشرق الأوسط. وأضاف بأن الشباب على درجة من الحماسة والفتوة بطريقة غير مسبوقة، وما شهدناه في تونس ومصر، واليمن، والبحرين، وليبيا قد يتكرر في أي من بلدان المنطقة.

ولكن إذا كانت الثورة ستوقف في مكان ما، فمن المحتمل أن تكون في الصحراء على أبواب البيت السعودي، وهو بيت أكبر مزود للنفط في العالم. وبخلاف الفقر الصادم في تونس ومصر وأماكن أخرى، فإن السعوديين هم في وضع أفضل نسبياً. وبالرغم من أن هناك فقراً في السعودية، فإن الحكومة استثمرت مليارات الدولارات على مدى الزمان.

وليس ما يدعو للدهشة من أن عودة الملك عبد الله إلى المملكة تزامنت

مع الإعلان بأن الحكومة قد قررت ضخ ٣٦ مليار دولاراً إضافية في مشاريع الإنفاق العام. إنها بالتأكيد نتيجة التوتر، ولكنها أيضاً طريقة مجربة ومختبرة لإبقاء الاحتجاج بعيداً.

إن بنية المجتمع في المملكة تجعلها أقل وهناً. إن أدوات الدولة الرئيسية، الحكومة والقادة الدينبيين السنة المحافظين، هم إلى حد كبير متّحدين. العقد الاجتماعي بين هاتين القوتين المتنافستين هو لصالح الطرفين.

النخب في كل جهة عزّزت هذا العقد الاجتماعي في أوقات الاضطرابات، بالنظر إلى أن الملك عبد الله الذي ينظر إليه على أنه إصلاحي - يكسب ثقة المحافظين من خلال رفضه القيام بتغييرات راديكالية في المجتمع السعودي في مقابل أن تتفادى القيادة الدينية المتطرفين في نموذج القاعدة. لا يعني ذلك بأنّه لن تكون هناك مخاطر على المؤسسة. الإنتفاضة العربية أصبحت الآن

ممكنة إلى حد كبير (تأثير

الجزيرة)، حيث يصبح الناس

العاديون مدركين للفساد

والجور في مجتمعاتهم عبر

القنوات الإعلامية الجديدة،

وأن المملكة ليست محصنة.

إن بقية العالم يجب

أن تلقي نظرة حذرة على

الوضع. ففي حال سقوط

السعودية، وهو سيناريو

غير محتمل، فسيكون هناك

زلازل عبر الاقتصاد العالمي.

الشوككتان الرئيسيتان

في التضخم الغربي، بحسب التذاكرة الحديثة، كانا بسبب العرض المحدود من منظمة أوبك في العام ١٩٧٣ في اعتراض على تسليح الولايات المتحدة للكيان الإسرائيلي، والثانية بسبب الثورة في إيران. السعودية هي اقتصاد كبير ويحركّ عجلات بقية العالم. كثير منا يعتقد بأن السعودية أكبر من أن تسقط. وإذا ما كنا على خطأ، فإن تأثير ذلك على العالم سيكون مدمراً.

## (٣)

### عين الغرب على النفط

يدرك الجميع - حكومة وشعباً وغرباً - بأن النفط عامل جوهري في كل ما يجري في المنطقة. وحين يطرح موضوع الاحتجاجات الشعبية في السعودية فإن أول ما يبرز للسلط هو النفط. لأن ٤٠ بالمئة من واردات النفط في العالم يأتي من هذه المنطقة، وأن أي اضطراب في السعودية، المصدر الأكبر للنفط في العالم، يعني أن الاقتصاد العالمي في أزمة.

ديفيد بلير بجاك فارتشي من لندن، وخافيير بلاس من واشنطن كتبوا في صحيفة (فايننشال تايمز) في ٢٤ فبراير الماضي تقريراً بعنوان (السعوديون يسعون إلى تهدئة الفرع النفطي) جاء فيه:

تحرّكت السعودية لتهدئة المخاوف العالمية المتنامية حيال أزمة تدفق النفط بعد حركة الشراء المصحوب بالهلع والتي دفعت بأسعار الخام إلى الذروة خلال سنتين ونصف ووصل سعر البرميل إلى ١٢٠ دولاراً.

وفي إشارة إلى استعداد المنتج الأكبر في أوبك لزيادة الإمدادات، فإن المملكة دخلت في (محادثات فاعلة) مع الشركات النفطية الأوروبية حول كيفية تعويض النقص الحاص بسبب الأزمة في ليبيا. فقد سألت السعودية (ما كمية ونوعية النفط التي تريده المصافي الأوروبية)، حسب ما أخبر مسؤول كبير بقطاع النفط السعودي لصحيفة فاينانشال تايمز.

يخشى تجار النفط بأن تعمل صناعة النفط في ليبيا يمكن أن يترك السوق مع الحد الأدنى من العرض إذا ما أصبح منتج كبير آخر في الشرق الأوسط في أزمة (إنه الخوف من المجهول). المخاطر كلها في الاتجاه التصاعدي، حسب أحد كبار تجار النفط: (المملكة العربية السعودية بحاجة إلى الرد). وقال فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسي، أن ارتفاع أسعار النفط يشكل (تهديداً خطيراً للنمو الاقتصادي في العالم، مردداً المخاوف التي عبّر عنها زعماء آخرون.

ويخشى إقتصاديون من أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يحدث صدمة للمشاعر، مماثلة لأزمة العام الماضي بخصوص الديون السيادية في أوروبا. النقص التاجم بسبب ليبيا يعني أن السوق تشهد أكبر انقطاع في إمدادات النفط منذ أن دُمِّرَ عصار كاترينا معظم إنتاج الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥. الأسعار إنخفضت نسبياً إلى ١١٤ دولار للبرميل بعد نشر الفايينشال تايمز أحاديث السعوديين، ولكن المستثمرين لا يزال يسعون إلى ملاذات آمنة للأصول مع الفرك الفرنسي مسجلاً رقماً قياسياً مقابل الدولار فيما يقترب الذهب من مستوى قياسي مرتفع. وتشارك أيضاً الحكومات في المناقشات مع العربية السعودية، وفقاً لمسؤول أوروبي مطلع على المحادثات (وهذا يتجاوز إمدادات الشركات، فإنه يتعلق بالحكومات الفلقة بشأن أمن الإمدادات).

السعودية تدرس خيارات، وفقاً لمسؤول سعودي:

الأول، وهو زيادة الإنتاج وإرسال مزيد من النفط الخام عبر خط الأنابيب بين الشرق والغرب، وربط أكبر حقول النفط في البلاد في محافظة الشرقية مع ميناء ينبع على البحر الأحمر، للشحن إلى أوروبا. الإحتمال الآخر سيكون ترتيب مبادلة، حيث يتم توجيه نفط غرب أفريقيا المعد للمشتريين الآسيويين إلى أوروبا، فيما تقوم السعودية بتزويد آسيا بالنفط (في الوقت الراهن، هناك مباحثات نشطة من أجل تنفيذ ما هو مطلوب)، حسب مسؤول سعودي. وشدد على أن المملكة تحتفظ بقدرة انتاجية فائضة تصل إلى نحو ٤ ملايين برميل يومياً، وهي كمية تفوق ضعف حجم إنتاج ليبيا والتي بلغت ١,٥٨ مليون برميل يومياً في يناير الماضي، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية.

وقال المسؤول أن السعودية لم تقرر بعد ما اذا كانت ستزيد الإنتاج اذا ثبت ضرورة إنتاج المزيد، (ثم إن هذا سيحدث، وليس هناك مشكلة على الإطلاق). وقالت أوستان جونسلي، مديرة مجلس البيت الأبيض للمستشارين الاقتصاديين، أن الولايات المتحدة كانت تراقب التطورات في الشرق الأوسط إلا أن الاقتصاد قد أصبح أقل حساسية لإشعال الأسعار. الطاقة المستخدمة لكل دولار من الناتج الإجمالي السجل في الولايات المتحدة الحقيقي إنخفضت إلى النصف منذ السبعينات من القرن الماضي، ولكن كثافة الطاقة أعلى بكثير في الاقتصادات الناشئة.

#### (٤)

### الاقتصاد العالمي يتوقف على (ثورة) ضد آل سعود

كتب جيرمي ورنر من صحيفة (دايلي تلغراف) البريطانية مقالاً في ٢٤ شباط (فبراير) يستعرض فيه طبيعة المخاوف التي تنتاب الحكومات الغربية من أي تطورات سياسية غير محسوبة من شأنها أن تترك تأثيراً فورياً على الاقتصاد العالمي. ولذلك، يرى بأن تمرّد السكان في السعودية يعني أن العالم بات في ورطة، لأن مصير الانتعاش العالمي يعتمد على الأحداث في الرياض، حسب قوله. يقول جيرمي في مقاله:

كن حذراً مما ترغب فيه. بعد بداية غامضة، ربح قادة الدول الغربية على نطاق واسع بموجة الاحتجاج والثورات التي تجتاح شمال أفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط. ولكن تحت كلمات التشجيع للناس الذي يقررون مصيرهم بأنفسهم، هناك قلق متزايد ومتفاعل – أمن إمدادات نفطنا والغاز.

تواطؤ الغرب في دعم الأنظمة الاستبدادية التي تُمَيِّز العديد من الدول المصدرة للنفط الكبيرة هو في جزء منه واضح في حقيقة أنه مهما كانت خطاياهم، فإنهم فعلوا، على الأقل، ما يبدو أنه توفير الاستقرار في أسواق الطاقة. وذلك الإستقرار، مع ذلك، جرى القذف به في الهواء بواسطة موجة الاحتجاجات التي تجتاح المنطقة.

في البداية، كان ثمة إعتقاد بأن ثمة فرقاً بين الدول العربية الفقيرة بالنفط مثل تونس ومصر، حيث كانت الإنتفاضات في كثير من فصولها تدور حول مستويات المعيشة أكثر من أي شيء آخر، والدول الخليجية الأكثر ثراء. وقد ثبت على وجه السرعة بأن تلك النظرة خاطئة.

في المملكة السعودية، وحتى القرار المزعوم لدى الملك عبد الله بأمْر صرف حزمة تقديرات بمليارات الدولارات على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية قد لا تكون كافية لشراء المعارضة. يبدو أن الناس يريدون شيئاً أتمن من المال: الحرية.

مهما حدث، فإن التكهّنات حول احتمال وقوع انقطاعات رئيسية في إمدادات النفط دفع سعر النفط إلى الأعلى..

وهذا جعل واضعي السياسات يفتقرون بالتأكد، ناهيك عن التأثير على التصخم، الذي ازداد بالفعل، وتربّط على ذلك أسعار الفائدة -- من خلال إستيعاب الأموال التي من شأنها عادة أن تنفق على أمور أخرى، ولارتفاع أسعار النفط عواقب سلبية قوية على الطلب.

وقد ركّز الجميع على دعم النظام المصري لمكافحة كارثة يبدو أنهم قد تناسوها وهي قوة استمرار النفط التي يلزم صدها. وقد إصطف المصلحون في معسكرين متمايزين: المحذّرون (المتشائمون)، والمتفائلون على نطاق واسع، مع مجال للجدل بينهما.

بالنسبة لأصحاب الموقف التفاؤي فإنهم يشيرون إلى حقيقة أنه على الرغم من أن ليبيا منتج مهم، فإنها لا تمثل سوى أقل من ٢ في المائة من الإنتاج العالمي. وحتى لو توقف كل إنتاج فجأة، فإن السعوديين ومنتجين آخرين ينبغي عليهم أن يكون قادرين على ملء الفجوة من احتياطاتهم الوافرة من الطاقة الإنتاجية الفائضة.

هنا، بطبيعة الحال، يفترض أن السعوديين لا يمتلكون بالفعل طاقة إنتاجية فائضة من هذا القبيل (ويعتقد الكثيرون أنهم لا يمتلكون ذلك بالفعل)، وأنها لا تزال بمنأى عن الاضطرابات. فإذا ما سقطت السعودية، فإن سعر النفط سيخترق السقف، وربما يبقى هناك لفترة طويلة من الوقت. هذا هو سيناريو المحذّرين (المتشائمين) – ويبدو أكثر احتمالاً يوماً بعد يوم.

منذ صدمات أسعار النفط في السبعينيات من القرن الماضي، فإن الإقتصاديات الغربية قد خفّضت إلى حد كبير جداً (كثافة الطاقة) الخاصة بهم، وهي كمية الطاقة التي يستخدمونها لأية وحدة معينة من الناتج الإقتصادي. وهذا بدوره، قلّص من تعرّضها لصدّات أسعار النفط.

أثر إيجابي واحد من ارتفاع الأسعار هو أنه يشجع هذه العملية. بعد كل ركود، يعود المستهلك للغاز بكميات كبيرة في نهاية المطاف إلى الطرق السريعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن دائماً بأعداد أقل من ذي قبل. معظم الدول تتخذ أيضاً خطوات لتحسين نفسها من هذه الصدمات عن طريق تطوير مصادر بديلة للطاقة. إذا كان استهلاك النفط لل فرد الواحد في الولايات المتحدة هو ليس بنفس القدر على الصعيد الأوروبي، فمن شأن ذلك أن يخفف الطلب العالمي بكمية متساوية تقريباً للكمية المستخرجة بأكملها في السعودية.

ولكن هذه الأمور تستغرق وقتاً. وعلى الرغم من تراجع الاعتماد على الطاقة في الغرب، فإنه في حال ارتفاع في العالم النامي، نقل التكنولوجيا يجب أن يعني أن الأسواق الناشئة مثل الصين سوف تصل إلى أعلى مستوى



العائلة المالكة في السعودية المصدومة راقتت بلا حول ولا قوة أحد أعضائها، وفي خط التواتر مباشرة ليصبح ملكاً محتلاً، وأعلن التضامن مع الثورة، وأخذ مصر مكاناً للإقامة لبعض سنوات. إنه الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، ابن مؤسس المملكة، والأخ غير الشقيق للملك - عبد الله - الذي أعيد دمج في التخبطة السعودية - وفي ذلك تذكير للنظام الملكي بأنه غير محصن ضد التورات الإقليمية (ما لم يتم حل المشاكل التي تواجه العربية السعودية، فإن ما حدث وما زال يحدث في بعض البلدان العربية، بما في ذلك البحرين، يمكن أن ينتشر إلى العربية السعودية، وأسوأ من ذلك)، حسب تصريحات الأمير طلال لهيئة الإذاعة البريطانية مؤخرًا.

الإضرابات في مصر والبحرين والأردن واليمن (أي غرب وشرق وجنوب المملكة) يلعب على الخوف الأعظم لدى السعوديين: التطويق. السعوديون منحاوون إلى جانب الولايات المتحدة بدلاً من بريطانيا الإستعمارية في أوائل القرن العشرين في جزء منه للدفاع ضد الهيمنة البريطانية الراحلة. خلال الحرب الباردة وقف النظام الملكي باستمرار ضد جيرانه المدعومين من السوقية خوفاً من أن تحيط بها الأنظمة الشيوعية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية السعودية هو مواجهة انتشار النفوذ الإيراني في كل الإنجاهات - أفغانستان والعراق ولبنان والأراضي الفلسطينية واليمن.

عندما عاد الملك عبدالله إلى العربية السعودية بعد ثلاثة أشهر من النفاه

في الولايات المتحدة والمغرب، فإن من أوائل الاجتماعات التي عقدها كانت مع حليفه الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين لمناقشة الإضرابات في بلاده صغيرة. البحرين التي يحكمها السنة، أقل من ٢٠ ميلاً من المنطقة الشرقية الشيعية والغنية بالنفط في السعودية، كانت تسلم لفترة طويلة مساعدات السعودية. كانت أيضاً محور المصالح الإيرانية. وكان الاجتماع بمثابة إشارة واضحة لدعم الملك في البحرين، وإشارة إلى أن القيادة السعودية تشعرق بقلق حيال الأحداث الجارية في البحرين وجميع أنحاء المنطقة. وما يؤكد القلق بصورة أكبر، كان القادة السعوديون غاضبين، حسبما أفيد، بأن إدارة أوباما دعمت في نهاية المطاف تغيير النظام في مصر، نظراً لأن ذلك قد يشكل سابقة. قبل أن يغادر الرئيس المصري حسني مبارك منصبه، عرض السعوديون تعويض نظامه المتعثر عن أي انسحاب من المساعدات الاقتصادية الأمريكية - بهدف تقويض نفوذ واشنطن في مصر والحد من نفوذها.

وحسبما نظر القادة السعوديون في أرجاء المنطقة، فإن لديهم سبباً للإعتقاد بأنهم لن يجدوا أنفسهم في مواجهة الثوار في عقر دارهم. إن الثورة في مصر وليبيا والبحرين وغيرها مدعومة بالنفوذ الشعبي من القيادة المتصلبة الفاسدة، هذه البلدان ليس لديهم خطط واضحة للخلافة. لديهم حركات معارضة منظمة، سواء في داخل أو خارج حدودها، تستغل وسائل وتقنيات جديدة لتحدي الحكومات..

هذه الظروف تبدو حاضرة في السعودية أيضاً، ولكن البلاد تختلف في بعض النواحي الهامة. أولاً، الوضع الاقتصادي أفضل بكثير من نصيب الفرد في مصر من الناتج المحلي الإجمالي في أكثر بقليل من ٦٠٠٠ دولار، وتونس هي أقرب إلى ٩٠٠٠ دولار. بالنسبة للسعودية فنصيب الفرد هو حوالي ٢٤٠٠٠ دولارًا ومازال في حال تصاعد (من ٩٠٠٠ دولارًا وأكثر من ذلك بقليل منذ عقد من الزمان). النظام السعودي لديه أيضاً موارد للإنفاق على شعبيها. أسعار

إعتماد على الطاقة في مرحلة مبكرة من تطورها في مقابل رؤاد الصناعة في الغرب. ولكن مع ذلك، لا تزال الذروة بعيدة لبعض العقود من الزمن، وفي هذه الأثناء، سوف يحافظ الطلب على نمو.

معظم النماذج التي يتوقع تأثير ارتفاع أسعار النفط على الناتج الاقتصادي فيها قد أحدثت صدمة لي كونها بلا معنى إلى حد ما. أن نقول بأن زيادة عشرة دولارات في الأسعار، يحصل تراجع في الناتج المحلي العالمي بنسبة ٠.٥ بالمئة، لا تخبرنا شيئاً كثيراً - ما يهم هو السرعة التي تؤدي إلى رفع الأسعار والوقت الذي تبقى فيه كذلك على هذا النحو. إن الضرر الذي يصيب الثقة بسبب الارتفاع السريع لسعر النفط يعيل إلى أن يكون له تأثير أكبر على الطلب، لا سيما في الولايات المتحدة، حيث يكون سعر البنزين هو أحد المحددات الرئيسية للإنفاق العام.

بعد كل زيادة سريعة جداً، من النوع الذي شهدنا في العام الماضي، هناك نقطة حين يقرر المستهلكون بشكل جماعي الإضراب والتوقف عن الإنفاق. ونحن، أخشى، أن نكون قريبين من تلك النقطة الحاسمة. وفي ظل إقتصاديات متقدمة لا تزال تكافح للخروج من الأزمة المالية، فإن ما لا نرغب فيه الآن هو صدمة أسعار نقط أخرى. حتى الآن، كل شيء يعتمد على المملكة العربية السعودية.

وإذا ما استسلمت للدعوى، أو فشلت في التعويض عن الإنتاج المفقود من ليبيا عن طريق زيادة إنتاجها، قد يتعين، من ثم، علينا أن نلج بالوداع للإنعاش الاقتصادي العالمي.

(٥)

## هل تقع ثورة الشرق الأوسط

### القادمة في السعودية؟

في مقالة للكاتبة راشيل برونسون نشرت في صحيفة (واشنطن بوست) في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي، أوردت قائمة الدول التي شهدت انتفاضة شعبية بعضها بلغ حتى الآن مرحلة فصل رأس الدولة كما في تونس ومصر، وأخرى مازالت في وقتنا المضاع كما في ليبيا واليمن والبحرين. بعد ذلك، طرحت برونسون السؤال التالي: هل تكون السعودية تالية؟

وراشيل برونسون هي مؤلفة كتاب بعنوان: (أثمن من النفط: أميركا الشراكة غير المربحة مع السعودية)، وتشغل برونسون منصب نائب الرئيس للبرامج والدراسات في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية.

في مقالة برونسون ثمة نقاط جديرة بالإهتمام والتأمل، فهي تبدأ من فرضية أن مفهوم الثورة في المملكة السعودية يبدو غير وارد حتى الآن. ولكنها في الوقت نفسه تبقي الباب مفتوحاً على احتمالات غير مستبعدة، خصوصاً بعد أن انحلت إرهابيات المعطي ثوري، حيث وجدت على صفحة فيسبوك حملة تدعو إلى (يوم غضب) في ١١ مارس. كما ذكرت أيضاً قيام شخصيات سعودية بالمطالبة بإصلاحات سياسية وإجتماعية. أما العامل الكهل، الملك عبد الله، فقد أعلن عن مساعدة اقتصادية جديدة للسكان، وربما كخطوة استباقية لأي اضطرابات. ونترك روينسون تجيب عن السؤال الكبير:

هل النظام السعودي غير القابل للترخيز، والذي يلعب دوراً محورياً في المصالح الأمنية الأميركية في المنطقة، قابلاً في الواقع للزحزحة؟

الثورات المدعية في الشرق الأوسط - وليس فقط في الأسابيع القليلة الماضية. في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما وصل جمال عبد الناصر إلى سدة السلطة في مصر، اشتعلت احتجاجات قومية في جميع أرجاء المنطقة، مما شكّل تحدياً للقيادة في الأردن وسوريا والسعودية، وفي نهاية المطاف في ليبيا ومابعداها.

النقط مرتفعة وهي في حال تصاعد. أعلن الملك عن تقديمات اجتماعية واسعة النطاق يبلغ مجموعها أكثر من ٣٥ مليار دولار، ويشمل أيضاً تخفيف البطالة، وإعانات الإسكان، وصناديق لدعم الدراسة في الخارج، ومجموعة من فرص العمل الجديدة التي تم إنشاؤها من قبل الدولة. من الواضح أن الملك متوتر، ولكن لديه أشياء جيدة لتوزيعها حوله.

الفقر حقيقي في السعودية، ولكن ارتفاع أسعار النفط والسياسات الاقتصادية المتحررة ببطء تساعد في إضفاء قناع عليه. أي على الفقر. عندما التقيت ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله في عام ١٩٩٩، أخبر بعضنا بأن البطالة كانت (المشكلة رقم واحد للأمن الوطني التي تواجهها السعودية). وكان على حق آنذاك، ولا يزال في الوقت الراهن. ووفقاً لتحليل من البنك السعودي الفرنسي فإن البطالة بين السعوديين الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة كانت تراوح عند ٣٠ بالمئة في العام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن العديد من قرارات الملك المتعلقة بالسياسات - الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إقامة مدن جديدة بقم أكثر ليبرالية، تعزيز التعليم وخاصة الدراسة في الخارج - كانت تهدف إلى معالجة تلك المشاكل. قد تكون البلاد على مسار بليء جداً نحو التحديث، لكنها لا تزال على الوراء مثل آخرين كثيرين في الشرق الأوسط.

ثمة فرق آخر بين السعودية وجيرانها هو أن المعارضة قد تم إلى حد كبير تحييدها أو تم تدميرها. على مدى السنوات العشر الماضية، تعقبت الحكومة السعودية بصورة منظمة خلايا لتنظيم القاعدة على أراضيها، واجتثت أنصار يشتبه في تغلغلهم في الجيش والحرس الوطني، وخصوصاً بعد سلسلة من الهجمات في ٢٠٠٣. وقد جلبت أبرز رجال الدين المعارضين تحت جناح النظام. وقد شمل ذلك بعض تملق للأشخاص التافهين، ولكن التهديد من طرف راديكالي هو أقل مما كان عليه في الماضي القريب. وكان السعوديون أنكياء تماماً بإقتناع النخب الليبرالية في البلاد بأن النظام هو أملكهم الأفضل من أجل مستقبل ناجح.

إن ولاء الأجهزة الأمنية هو دائماً مؤثر مهم على استقرار النظام، وهنا السعوديون مرة أخرى لديهم سبب لبعض الثقة. كبار أعضاء العائلة المالكة وأنباؤهم يسيطرون على جميع قوات الأمن - الجيش والحرس الوطني والشرطة الدينية. فإما البقاء على قيد الحياة أو السقوط معاً. لا يمكن أن يكون هناك ما يعادل المؤسسة العسكرية المصرية التي يمكنها تولي الموقع باعتبارها مؤسسة مستقلة وذات مصداقية. في السعودية، الحكومة لديها احتكار العنف. والواقع أن السعوديين لا يستطيعون الغرض وقاموا باعتقال الأشخاص الذين يحاولون تأسيس حزب سياسي جديد يدعو إلى مزيد من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

وأخيراً، أصبح هناك خطة للخلافة. وكان هناك خمسة ملوك للسعودية في العقود الستة الماضية، منذ وفاة مؤسسها. لم يكن هناك فراغ خلافة كما كان في مصر وتونس. وهناك كثير من السعوديين قد لا يحبون الأمير نايف، وزير الداخلية، ولكنهم يعرفون أنه من المرجح أن يعقب الملك عبدالله ولي العهد الأمير سلطان على العرش. وهناك عملية، وإن مبهمه بعض الشيء، لا اختيار الملك من بعده.

الولايات المتحدة لديها الكثير على المحك في السعودية، على الرغم من أن الأمريكيين ينظرون في كثير من الأحيان بنظور السعوديين. وحسبما قال لي مسؤول رفيع في الحكومة السعودية ذات مرة: (ماذا يجمع الولايات المتحدة وبلد لا تستطيع السراة فيه من قيادة السيارة، والقرآن هو الدستور، وقطع الرؤوس شائع؟) إنها مسألة صعبة، ولكن الجواب، بكل بساطة، هو الجغرافيا السياسية - والتي نعرفها، ومثل النخب الليبرالية السعودية التي تلقت تعليمها في الولايات المتحدة.

السعوديون كانوا عوناً لنا. هم رجال شجعان مسالمون بشكل معقول. إنهم لا يهاجمون جيرانهم، على الرغم من أنهم يسعون للتأثير عليهم، وغالباً عن طريق تمويل اللغواء في التجاذبات المحلية على السلطة. إنهم ملتزمون بالمحافظة على أسعار نفط معقولة. على سبيل المثال، وبالرغم من أن نفطهم

ليس بديلاً مباشراً عن الخام الحلو الليبي فقد عرض السعوديون زيادة الإمدادات لتعويض أي خفض في الإنتاج الليبي بسبب أعمال العنف هناك، نحن نعمل من كتب معهم بشأن عمليات مكافحة الإرهاب. والسعودية تعتبر طرفاً موازناً لإيران. نختلف حول القضية الاسرائيلية الفلسطينية، لكننا لا نسمح لها بأن تعترض طريق المصالح الرئيسية الأخرى.

واشنطن لا تريد للنظام الملكي السعودي بالسقوط. وإن إدارة أوباما تريد أن يتغير هذا النظام بمرور الوقت وينبغي تشجيع أفضل نظام حكم مع مزيد من التمثيل وسياسات ليبرالية وقوانين. لكن الثورات لن تساعد بالضرورة أولئك الذين تمنى أن ينتصروا.

ومن الأعمال الخطرة التنبؤ بالأحداث في الشرق الأوسط، وخاصة في أوقات الأزمات الإقليمية. إنه من الصعب حجب ذكريات الماضي من بيان رأس السنة للرئيس جيمي كارتر الجديد ١٩٧٧ بأن إيران في عهد الشاه كانت جزيرة استقرار في منطقة مضطربة - أشهر فقط قبل أن يتحطم الاستقرار. ومع ذلك، فإن المكونات الرئيسية للتغيير السريع، والهائل، والثوري ليست موجودة في السعودية. على الأقل، ليس بعد.

## (٦)

### الخاسرون في الثورات العربية: آل سعود أحدهم

في مقالة مثيرة للكتاب طارق علي بعنوان (هذا عرب ١٩٨٤. ولكن الهيمنة الأميركية قد تراجعت)، نشر في صحيفة (الجارديان) البريطانية في ٢٢ شباط (فبراير) الماضي. ينطلق المقال من سؤال جوهري: مع اقتران الطغاة المدعومين من الغرب تغيرت السياسة إلى الأبد، ولكن إلى أي مدى يمكن أن تنتشر الثورة؟ رفض الناس تقبيل أو تجاهل القضيبي الذي وبخهم لعقود كثيرة، فقد بدأ فصل جديد في تاريخ الأمة العربية. إن فكرة المحافظين الجدد السخيفة، مع قدر كبير من التنبؤ، بأن العرب أو المسلمين معادون للديمقراطية قد اختفت مثل الرق في النار.

الذين يروجون لمثل هذه الأفكار يبدون في تعاسة كبيرة وهم: إسرائيل ولوبياتها في أوروبا وأمريكا، وصناعة الأسلحة، في محاولة على عجل لبيع أكبر قدر في حين أنه (أي رئيس الوزراء البريطاني بوصفه تاجر الموت في معرض الأسلحة في أبو ظبي)، والحكام المحاصرون في السعودية، يتساءل ما إذا كان العرض سيستمر إلى ملكتهم المستبدة. حتى الآن، قدموا ملاذاً لكثير من الطغاة، ولكن معديني الوقت، إلى أين ستلجأ العائلة المالكة؟ ويجب أن يطمأنا بأن أسيادهم سيرمونهم دون مراسيم، وسيزعمون بأنهم يفضلون الديمقراطية دائماً.

إذا كان هناك مقارنة مع أوروبا فهي عام ١٩٨٤، عندما أقيمت القيامات الثورية بريطانيا وإسبانيا فقط دون مساس - على الرغم من أن الملكة فيكتوريا، بالتفكير في الميثاقين، كانت تخشى خلاف ذلك. في رسالة خطية إلى ابن أخيها المحاصر في العرش البلجيكي، أعربت الملكة عن تعاطفها ولكنها تساءلت ما إذا (سكنون جميعاً قتلى في أسرتنا). الصعوبة تكمن في الرأس الذي يرتدي تاجاً مرضعاً بالجوهر أو القبعات، وتخزين المليارات في البنوك الأجنبية.

مثل الأوروبيين في عام ١٩٨٤ الشعب العربي يناضل ضد الهيمنة الأجنبية (٨٢٪) من المصريين، بحسب إستطلاع حديث للرأي، لديه نظرة سلبية تجاه الولايات المتحدة؛ ضد انتهاك حقوقهم الديمقراطية؛ ضد نخبة أصابها العمى عن طريق الثراء غير الشرعي. ولصالح العدالة الاقتصادية. وهذا يختلف عن الموجة الأولى من القومية العربية، التي كانت تتعلق أساساً بإخراج بقايا

الفعلي؟ هل سيبقى الرياض تنعم في عبادة البهاء والقوة، والإختباء عن الأنظار في قلاعها الرملية الجبّارة؟

السعودية ناضجة للتغيير؛ وبإلزام من صورتها كدولة قرية بصورة ملغنة، في ظل سكان في حال سكون وهدهو سياسي، فإن لها ظروفاً اقتصادية، وديمقراطية وسياسية كذلك السائدة في البلدان العربية المجاورة. وليس هناك من سبب للاعتقاد بأن السعوديين محضين إزاء حمى الاحتجاج التي اجتاحت المنطقة.

صحيح أن السعودية ثرية، ولكن معظم سكانها الشباب لا يجدون وظائف في القطاعين العام والخاص. إن توسّع اقتصادها البالغ ٤٣٠ مليار دولار قد أفاد قسماً كبيراً من النخبة الريادية - ولا سيما تلك المتواشجة مع العائلة الحاكمة - ولكنه فشل في خلق فرص عمل لآلاف من خريجي الجامعات كل عام. لقد قاومت هذه النخبة نفسها لتوظيف السعوديين المكلفين، وساهمت في ارتفاع نسبة البطالة المحلية من خلال توظيف العمالة الأجنبية. إن ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٢ والتوسع في استثمارات الدولة في التعليم والبنية التحتية، والرعاية، أنتجت، في الوقت نفسه، إقتصاد متفجر بالطلبات.

شأن جيرانهم، يريد السعوديون وظائف، ومساكن، وتعليم، لكنهم أيضاً يرغبون في شيء آخر. منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣، أعربوا عن مطالبهم السياسية بطريقتهم، من خلال العرائض التي وزعت وتم التوقيع عليها من قبل المئات من النشطاء والمهنيين، رجالاً ونساءً، ومن السنة والشيعية والإسماعيليين. ورفع الإصلاحيون عريضة إلى الملك عبد الله يطالبون فيها بإنشاء مجلس شورى منتخب واستبدال مجلس الشورى المعين بالمرور من الملك. لقد تم اعتقال المنظمين السياسيين ومنع البعض من السفر حتى اليوم، (ربيع الرياض) الذي أمّله العديد من الإصلاحيين بعد اعتلاء الملك عبد الله العرش سنة ٢٠٠٥ جرى تجميده، فيما جرفت هطول أمطار غزيرة البنية التحتية والناس في المدن الكبرى. ودفع ارتفاع معدلات البطالة الشباب نحو سلوك عدائي للمجتمع، وإنهيار الزيجات، وزيادة عدد العزّاب، وعدد الأشخاص تحت خط الفقر في واحدة من أغنى دول العالم العربي. اليوم، ما يقرب من ٤٠ في المئة من السعوديين الذين تتراوح أعمارهم ٢٠ حتى ٢٤ عاطلون عن العمل.

وفي غضون ذلك، كشفت فضيحة تلو الأخرى مستوى الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة. وعد الأمراء بإنشاء لجان للتحقيق، ولكن تركت الجناة يفلتون من العقاب. انتقاد الملك والأمرام الحكام الكبار بقي محزماً، فيما قامت قلة بخرق الخط الأحمر المحيط بزمرة كبيرة مقدّسة تحتكر المناصب الحكومية من الدفاع إلى الرياضة. وارتفع عدد السجناء السياسيين وسجناء الرأي في المعتقلات السعودية. تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، تمتّع النظام السعودي بيد طليقة. وقام وزير الداخلية الأمير نايف، وابنه ورائد، الأمير محمد، بالإلتفاف على ناطقين سلميين، ومدونين، ومحاميين، وأكاديميين وسجنهم لفترات طويلة. ورتب السعوديون ذلك بصمت، بينما العالم الخارجي إما بقي غافلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان أو غض الطرف من أجل مصالحه النفطية، والأسلحة، والاستثمار. (نحن لسنا تونس)، (نحن لسنا مصر)، (نحن لسنا ليبيا) (ولربما في غضون شهر، نحن لسنا العالم العربي) أصبحت بعد تكرارها، والإعداد لها جيداً في الخطاب الرسمي السياسي السعودي في الأسابيع الأخيرة. هناك بعض الحقيقة في هذا: الجزر غالباً ما يكون عملة الولاء في البلدان الغنية بالنفط، بما في ذلك المملكة الأغني. لكن العائلة المالكة في السعودية تستخدم الكثير من العصي أيضاً. شركات العلاقات العامة في الرياض، واشنطن، لندن تضمن بأن أخبار الجزر تسري إلى أقصى حد ممكن، وإخفاء الحقائق غير السارة في واحدة من الأنظمة الاستبدادية والأقل شفافية في معظم الخليج الفارسي. ما لا يمكن أن يخفى بعد الآن هو المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي قُتل النفط حتى الآن في معالجتها.

حين كان السعوديون قراء ومتأخرين عن العالم في مجال التعليم،

الإمبراطورية البريطانية من المنطقة. المصريون في عهد عبد الناصر قاموا بتأميم قناة السويس، وتعرّوا للغزو من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل - بل كان ذلك من دون إذن واشنطن، وعليه اضطرت القوى الثلاث للإنسحاب.

كانت القاهرة مظفورة. الملكية المؤيدة للبريطانيين سقطت في ثورة ١٩٥٨ في العراق، واستلم المتشدّدون السلطة في دمشق، وحاول أمير سعودي كبير القيام بانقلاب قصر وهرب إلى القاهرة عندما فشل، صراعات مسلحة اندلعت في اليمن وسلطنة عمان، وكان هناك الكثير من الكلام عن أمة عربية بثلاث عواصم متزامنة. وكان أحد الآثار الجانبية: انقلاب غريب الأطوار في ليبيا والتي جلبت ضابط شاب شبه أمي، معمر القذافي، إلى السلطة. وقد أضّر أعداؤه السعوديون دائماً على أن العقل المدبر للانقلاب هو المخابرات البريطانية، تماماً مثل تلك التي دفعت عبيد أمين إلى السلطة في أوغندا. وكانت القومية والحدافوية والتطرف لدى القذافي هي جميعها للإستعراض، تماماً مثل قصصه القصيرة في الخيال العلمي المخفي.

وقد عبّأت الثورات العربية، بسبب الأزمة الاقتصادية، الحركات الجماهيرية، ولكن لم يتم طرح كل جانب من جوانب الحياة في السؤال. فالحقوق الاجتماعية والدينية أصبحت موضع جدل عنيف في تونس، ولكن ليس في أماكن أخرى حتى الآن. لم تبرز أية أحزاب سياسية جديدة، وهو مؤثر على أن الصغار الانتخابية القادمة ستكون منافسات بين الليبرالية العربية والمحافظة على شائكة الإخوان المسلمين، على غرار الإسلاميين في

## رغم التروة النفطية الهائلة إلا

## أن السعودية لديها ذات المشاكل

## التي أشعلت فتيل الثورة في

## الدول العربية الأخرى، وأهمها

## الأغلبية الشابة العاطلة

السلطة في تركيا وأندونيسيا، وتربوا في حضن الولايات المتحدة.

لقد تقلّصت الهيمنة الأمريكية في المنطقة ولكن لم تُدمر. إن النظم ما بعد المستبد من المرجح أن تكون أكثر استقلالية، مع نظام ديمقراطي جديد وفوري، ومن المؤمل أن تكون هناك دساتير جديدة تضيء على الإحتياجات الاجتماعية والسياسية. ولكن الجيش في مصر وتونس لن يرضخ تحقّق أي شيء بصورة عاجلة. إن القلق الكبير لدى أوروبا وأمريكا هو البحرين، فإذا ما أزيل حكامها فسوف يكون من الصعب منع انتفاضة ديمقراطية في السعودية. هل تستطيع واشنطن تحمل حدوث ذلك؟ أم أنها سوف تقوم بنشر قوة مسلحة للحفاظ على الوهابيين الفاسدين في السلطة؟

(٧)

## الثورة ممكنة في السعودية

في مقالة للبروفسورة مضايي الرشيد بعنوان (نعم، يمكن أن تحدث... لماذا السعودية ناضجة للثورة؟) نشرت في مجلة (فورين بوليسي) بتاريخ ٢٨ شباط (فبراير) الماضي، تقدّم في تصوّر مدعوماً بمعطيات حول احتمالية قيام ثورة شعبية في السعودية، وفيما يلي نصّ المقال:

في عصر الثورات العربية، هل سيجرّو السعوديون على التشرف بقبول دعوات الفيسبوك للمظاهرات المناهضة للحكومة في يوم ١١ مارس؟ هل سيعتصمون في واحدة من دوائر جدة الرئيسية؟ أم أنهم سيدأون في التظلم، والمنطقة الشرقية حيث غالبية شيعية كبيرة لديها خبرة أكثر في الاحتجاج



يمكن أن يعيش بالخبر وحده).

بالطبع، ليس الليبراليون وحدهم من يطالبون بالتغيير. فقبل بضعة أسابيع من عودة الملك، أعلنت مجموعة من الأكاديميين السعوديين والمهنيين عن إنشاء حزب الأمة الإسلامية السلفي، وأطلق موقعاً على شبكة الإنترنت. الاصلاحيون السلفيون يدعون للديمقراطية، والانتخابات، واحترام حقوق الإنسان. وضع خمسة من الأعضاء المؤسسين في السجن مباشرة بعد الإعلان. وظهر آخ الملك، الأمير طلال، المهتم سياسياً ولكنه فري للغاية، على شاشات تلفزيون بي بي سي العربي للقاء على الملك وانتقاد أمراء كبار أقوياء، أو ما يدعون بالسديرين السبعة (ويشمل ولي العهد الأمير سلطان، والأمير نايف، وزير الداخلية، والأمير سلمان، حاكم الرياض)، من دون ذكر أسمائهم. وأعاد إحياء دعوته في الستينيات من القرن الماضي للملكية الدستورية، والتي تحظى الآن بدعم بعض الناشطين في السعودية. حتى الآن، وقع ١١٩ من النشطاء عريضة تطالب بالملكية الدستورية. مزيد من العرائض الموقعة من قطاع واسع من المتخصصين السعوديين، والأكاديميين، والصحفيين تنتشر على شبكة الانترنت. وهناك حملة واسعة من المجتمع السعودي تطالب الآن بالتغيير السياسي.

إذا استجاب السعوديون لدعوات التظاهر وتجاوزوا عادة العرائض القديمة، سوف تكون الأغلبية من المفكرين الأحرار الشباب الذين لديهم ما يكفي من الاستقطاب في السعودية والانقسام إلى معسكرين: ليبرالية وإسلامية، مع توقف بقاء آل سعود في موقع الرئاسة على مدى اتساع الهوة بين الجانبين. انهم يريدون تمثيلاً سياسياً، وفرصاً اقتصادية. البرلمان المنتخب هو مطلب عام. حتى الآن، لا يزال الشيعة السعوديون في حالة صمت نسبية، باستثناء احتجاجات طفيفة في المنطقة الشرقية. بعد أن شهدوا المذبحة في دوار اللؤلؤة

في البحرين في ١٧ فبراير، قباينها قد يستردون في

المبادرة بمقردهم. إذا فعلوا ذلك، سيكون من السهل جداً للنظام حشد الأغلبية السنية وسحق احتجاجهم، تماماً كما فعل في ١٩٧٩. في الواقع، سيسدس الشيعة خدمة للنظام في لحظة حرجية حين تكون مشروعيته بين أغلبية السنة في البلاد أمراً مفروغاً منه.

ربما سيستعين على

الشيعة الإنتظار حتى تشكل تحالفات قوية مع التيار العام في المجتمع السعودي لإزالة أي بعد طائفي لمطالبهم. الحجازيون على طول الساحل الغربي سيكونون حلفاء طبيعيين، حيث أن شكواهم عن ضعف البنية التحتية لمدينتهم الرئيسية، جدة، قد تكون بمثابة حافز للضغط من أجل المزيد من الحقوق السياسية، والحكم الذاتي. الدعاية الليبرالية هناك أكثر تقبلاً للعرض منها بالنسبة للشيعة في المنطقة الشرقية. إذا توجدت جدة والفطيف في المطالب، فإن الرياض ستبدو أكثر عزلة من أي وقت آخر. لديها العديد من المؤيدين في محيطها التجدي التاريخي، حتى وهم يغازلون الخطاب العالمي للحرية. والآن بعض السلفيين، والمفسرين الحرقين والمعتزمين للإسلام

يدعون إلى شوري حقيقية، أي عبارة أخرى الديمقراطية. ويبدو أن المملكة تقف على مفترق طرق. ويجب أن تضع إما أجندة جدية للإصلاح السياسي التي من شأنها تهدئة الشباب المستحضر والغاضب أو مواجهة إضرابات خطيرة خلال الشهور القادمة. للإستجابة للمطالب العامة، فإن جدول الأعمال ينبغي قبل كل شيء أن يبدأ من دستور مكتوب، والحد من سلطة الأجنحة الملكية المتعددة داخل الدولة، وتنظيم عملية توارث العرش، تدشين

والتطلعات، والبنية التحتية، كان النفط هو البلع الذي يداوي الجروح الاجتماعية. إن موجة الانقلابات العسكرية التي اجتاحت العالم العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، لم تترك انطباعاً كثيراً لدى السعوديين على الرغم من بعض الانفعالات هنا وهناك. قلة من السعوديين كانت معجبة بالوجه الثوري العربي أو حركات التحرر العربية. في ذلك الوقت، كان يقتصر معظم السعوديين للتعليم أو الميل إلى مسألة حكومتهم، إلى جانب عدد قليل من النشطاء والمحرّضين، بمن فيهم إثنان من الأمراء. وبحلول عقد السبعينيات من القرن الماضي، كانت الثروة النفطية تطوّر ذائقتهم نحو اقتصاد استهلاكي، ومتع السيارات، والطائرات والمياه الجارية، وتكييف الهواء، والنظارات الشمسية. ولم تكن المشاركة السياسية جزءاً من الحزمة اليوم، لا يزال النفط وفيراً، ولكن السعوديين في وضع مختلف. يتمتعون

بمزيد من الاستهلاك، والسهولة أكثر من غيرهم في العالم العربي، ولكن أقل من مثيلاتها في دول مجاورة مثل قطر والكويت والامارات العربية المتحدة. السعوديون يبحثون اليوم عن شيء آخر. انهم شباب - شباب تحت سن ٣٠ عاماً - يقدرون بثقتي الشعب السعودي، وهم متعلمون، متواصلون، وواحدون. علاوة على ذلك، قبل كل شيء، فهي ملونون بالخطاب العالمي للديمقراطية والحرية، والأهلية، والتمكين والشفافية والمساءلة، وحقوق الإنسان التي انفجرت في وجه الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي منذ يناير. يشاهدون القنوات الفضائية مثل الجزيرة ويستهلكون بشغف أخبار الانتفاضات في مختلف أرجاء المنطقة. وحتى الآن، إحتل الشباب السعودي (ميدان التحرير الخاص بهم على الخارطة الافتراضية، في التسعينيات من القرن الماضي، المعارضة الإسلامية في المنفى استعملت جهاز الفاكس لقصف البلاد بالرسائل التي تشجب القيادة وتدعوا إلى العودة إلى الإسلام النقي، وفي وقت لاحق، فإن دوائر أكبر من الشباب السعوديين المسيّين وغير المسيّين دخلوا في مجموعات المحادثة على شبكة الانترنت، وغرف الدردشة، والتدوين، ومؤخراً فيس بوك وتويتر للتعبير عن أنفسهم، والتعبئة، وتبادل المطالب. وقد أصبحت هذه الفضاءات الافتراضية المنازل الطبيعية لكل من الأصوات المعارضة والدعاية الحكومية. أطلق مؤخرًا كرتير الملك الخاص ورئيس الديوان الملكي خالد التويجري، صفحة خاصة له على الفيس بوك.

يعتقد السعوديون أنهم في مأمن في عالمهم الافتراضي، ولكن النظام صمّم على تتبع كل كلمة وهمة تحديان نموذجي الواقعي. وقد تمّ سجن المدونين الشباب، والكتاب، وكتاب المقالات لطرحهم أسئلة بسيطة مثل: من سيكون ملكاً بعد عبد الله؟ أين تذهب الثروة النفطية؟ من هو المسؤول عن فضائح الفساد المرتبطة بصفقات الأسلحة؟ لماذا يتناوب الملك وولي العهد على مغادرة البلاد؟ لماذا أحييت ما يدعى بإصلاحات عبد الله من قبل شقيقه الأمير نايف؟ من هو الحاكم الحقيقي في السعودية؟ جميع الأسئلة دون إجابات هي من المحرمات.

في ٢٣ فبراير، وبعد أن أمضى الملك عبد الله، ٨٧، ونيف، ثلاثة أشهر في الخارج بعد إجراء عمليات في نيويورك وأمضى فترة نقاهة في المغرب، أعيد إلى الرياض وسط مجموعة من التقديرات الاقتصادية بقيمة ٣٦ مليار دولار. وكانت هذه بالنسبة للجزء الأكبر محاولة واضحة لإسترضاء السكان الشباب البافع، لإبعاده عن إغراء الثورة - زيادة الرواتب في القطاع العام، وإعانات البطالة، وإعانات للسكن والتعليم، والثقافة.

في السنوات الماضية، حظيت هذه التقديرات بترحيب من السكان الذين اعتادوا على سخاء العائلة المالكة، ولكن الآن فإن اقتصاد عدم تلبية الرغبات قد رفع السقف. الملك نفسه، الكبير جداً والضعيف جداً، قد أساء قراءة مستوى الإحباط وخيبة الأمل لدى كثير من السعوديين من جميع الاتجاهات السياسية، الذين يجبرون عن شكواهم على شبكة الإنترنت. إن القاسم المشترك هو مطلب للإصلاح سياسي حقيقي. كل الدلائل تشير إلى أن السعوديين هم في عجلة لا تقتنم هذه الفرصة غير المسبوقة للضغط من أجل تغيير سياسي جذري. والرّد على تقديرات الملك على مواقع فيس بوك السعودية هو الامتناع (الإنسان لا

برلمان منتخب، وفتح المجال السياسي لمنظمات المجتمع المدني. إن الإخْتِباء وراء الخطاب الإسلامي مثل (دستورنا هو القرآن) لم تعد طريقاً حيوياً للهرب. كثير من السعوديين يشعرون بالإحباط من الإسلام الرسمي والمعارض. هم يريدون نظاماً سياسياً جديداً يتطابق وتطلعاتهم، وتعليمهم، وقدراتهم، في حين يلتقي مع حقوق الإنسان الأساسية والمدنية، والسياسية الخاصة بهم. مثل الأنظمة العربية الأخرى التي سقطت قبلهم، فإن حكم آل سعود يسعى حتماً إلى تخويف السكان عن طريق التلويح بشبح القاعدة والتخويز من الانشقاقات القبلية والإقليمية والطائفية. وسوف تحاول إحباط التغيير السياسي قبل أن يبدأ. قد لا يعتقد السعوديون في إذكاء نيران المتوجسين. مراكز قيادة الثورات العربية اليوم ليست هي كهوف ثورا بورا أو حي السويدي الرث في الرياض، حيث قتل الجهاديين مراسل بي بي سي فرانك جاردنر والمصور في عام ٢٠٠٤. إنها كمبيوترات محمولة من جيل شاب، متواصل، ولكنه محبط ينتفض ضد الأمر السلطوي العامة والخاصة التي سحقته الفرد في مسعى الأوهام والسيطرة.

نعم، كانت مصر مفتاح التغيير القادم، ولكن حين ينهض السعوديون فإنهم سوف يغربون وجه العالم العربي وعلاقاتها مع الغرب إلى الأبد. الآن هو الوقت المناسب بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها أن تفهم أن المستقبل لا يكمن في الزمرة القديمة التي تسامحوا معها، ودعموها وانغمسوا معها في مقابل النفط، والأمن، والاستثمار. في وقت تحول الرمال العربية، إن من مصلحة أمريكا وبقية العالم الوقوف مع المستقبل وليس الماضي.

(٨)

## الاحتجاجات تحيط بالسعوديين وتشعل بداخلهم نار التوتّر

في ١٩ شباط (فبراير) الماضي نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) مقالة للكاتب روبرت ورت، يتناول فيها طبيعة المخاوف التي تحيط بالعائلة المالكة نتيجة التغييرات الانقلابية التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط، والتي هزّت بعنف قلاع آل سعود. كتب ورت:

كما الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية المنتشرة في الشرق الأوسط، فإن حكام المملكة السعودية - الحصن المنيع لنزعة المحافظة الدينية والسياسية في المنطقة - يشعرون بأنهم في عزلة على نحو متزايد، وقلقون من أن الولايات المتحدة قد لا تكون الداعم الموثوق بها، بحسب مسؤولين ودبلوماسيين. المملكة السعودية هي أقل عرضة للتحركات الديمقراطية من بلدان أخرى في المنطقة، وذلك بفضل ثروتها النفطية الهائلة، ومؤسستها الدينية القوية وشعبية ملكها.

ولكن حكام البلاد آسيويو بصدمة بعد الرحيل القسري للرئيس المصري حسني مبارك، وهو حليف مقرب له قيمته. انهم يراقبون بقلق إستمرار الاحتجاجات في البحرين المجاورة واليمن، والتي تشترك مع السعودية في حدود يسهل إختراقها تقدر بـ ١١٠٠ ميل. هذه المخاوف تأتي على رأس مخاوف طال أمدها حول الوضع في العراق، حيث أن الإطاحة بصدام حسين مكنت إيران، المنافس الأعظم للدول للسعودية.

وقد عزز مرض الملك عبد الله، ٨٧ عاماً، الأخير وغاية للعلاج في الولايات المتحدة والمغرب، من الشعور بانعدام الأمن.

(السعوديون مطوقون تماماً بهذه المشكلة، من الأردن إلى العراق إلى البحرين إلى اليمن)، بحسب قول دبلوماسي عربي، معرباً عن رأي مفاده أنه أمر شائع في روافق السلطة في الرياض، العاصمة (السعودية) هي آخر حليف للولايات المتحدة من الوزن الثقيل في المنطقة تواجه إيران). وتحدث بنظر

عدم الكشف عن اسمه تمسّياً مع البروتوكول الدبلوماسي. يعمل السعوديون لرؤية أي تهديد للنظام القائم في المنطقة باعتباره مكسباً لا يران عدواً، وحلفائهم سوري وحزب الله. لقد ازدادت السعودية قلقاً على نحو متعاظم من أن إدارة أوباما تبتعد عن هذا المنظور، ودعم الحركات من أجل التغيير، حيث النتيجة غير مضمونة. وقد ازدادت هذه المخاوف من الأزمة في مصر، حيث شعر السعوديون بأنه كان ينبغي السماح لمبارك بالبقاء وتقديم المزيد من (خروج كريم) له، كما يقول مسؤولون سعوديون. وكان الملك عبد الله قد أجرى على الأقل محادثتين هاتفتين مع الرئيس أوباما لنقل مخاوفه في الأسابيع التي سبقت الإطاحة بالسيد مبارك، وكانت المحادثة الأخيرة قد انتهت على وقع خلاف حاد، وفقاً لمسؤولين مطلعين على المكالمات.

وقد حاول المسؤولون السعوديون الظهور في شكل غير مكثرت. وقد دعا الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية مجموعة من المثقفين البارزين والصحافيين في الرياض لمناقشة الاضطرابات الأخيرة. وأظهر لهجة ثقة، وقال إن السعودية (محضنة) ضد الاحتجاجات بسبب أنها تسترشد بالحكم الديني (الشريعة) والذي لن يخضعه المواطنون للمساءلة.

(لا تقارن بيننا وبين مصر وتونس) يقول الأمير. ووفقاً لأحد الحاضرين، الذي تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته لأن الاجتماع كان خاصاً وليس للنشر. لكن من حضر قال إنه والآخرين كانوا مرتابين ومشككين في أن الأمير كان مجرد يخفي قلقه.

وكانت وسائل الإعلام السعودية والعربية داعمة بحذر للإنفاضات في مصر وتونس، مع عدم من مقالات الرأي التي كانت ترحب بالدعوة للتغيير اللاعنفى. وهذا قد يتغير الآن حيث أن الاحتجاجات وأعمال العنف قد سيطرت على البحرين، والتي تقع فقط على بعد جسر طوله ١٥ ميلاً من الحدود السعودية. البحرين هو احتمال بعيد أكثر تهديداً، ويرجع ذلك جزئياً للأبعاد الطائفية للاحتجاجات. سكان البحرين المضطربة هم في الغالب من الشيعة، والمتاخمة للمنطقة الشرقية من السعودية، وهي منطقة مهمة في مجال إنتاج النفط، حيث يشكو السكان الشيعة من المعاملة غير العادلة من قبل المؤسسة الدينية المنزمنة، ويشعرون بعلاقة حميمة مع اخوانهم الشيعة عبر مياه الخليج.

(انتفاضة البحرين قد تعطي مزيداً من الشجاعة للشيعة في المنطقة الشرقية للاحتجاج)، قال أحد الدبلوماسيين السعوديين (وربما تتصاعد بعد ذلك إلى بقية أنحاء البلاد).

يقول معظم المحللين أن من غير المرجح أن يقع ذلك. وعلى الرغم من أن السعودية تنقسم العديد من الظروف التي ولدت الثورات الديمقراطية - بما في ذلك الاستبداد والفساد وعدد كبير من الشباب المتعلمين والعاطلين عن العمل الذين لم يحصلوا على وظائف مناسبة - فشعبها محمي بالثروة النفطية ومقاوم ثقافياً للتغيير.

وعلاوة على ذلك، يميل المحللون إلى الإنفتاح على أن السعودية لن تسمح بإطاحة النظام الملكي البحريني. ومنذ ذلك الحين بدأت البحرين حملة قاسية على المحتجين، قد سرت شائعات بأن السعودية قدّمت دعماً عسكرياً أو توجيهات، ولكن ليس هناك أي دليل لدعم ذلك. في الأيام الأخيرة، تحدث نائب حاكم المنطقة الشرقية الأمير سعود بن جلوي للزعامة الدينين الشيعة وحثهم على قمع أي شعور للمتصّر، وفقاً لتقارير إعلامية سعودية.

يقول توني جونز، خبير في الشؤون السعودية في جامعة روتجرز، بأن (السعودية لا تقم ببناء جسر إلى البحرين حتى يقضي السعوديون عطلة نهاية الأسبوع). فقد تم تصميمه للحفلات مثل هذه، من أجل إبقاء البحرين تحت السيطرة).

الانقسامات الطائفية في البحرين والسعودية يمكن أن تعمل أيضاً ضد الاحتجاجات، مما يتيح للسلطات هناك لإلقاء اللوم على جدول الأعمال الطائفية من قبل إيران أو وكلائها من الشيعة عن أي احتجاجات. هذا الإتهام

يعتبر سلاحيًا قويًا في المنطقة، حيث التشكيك في إيران عميق. وقد أصدر المحتجون السعوديون دعوة لمظاهرات في جميع المدن الكبرى في البلاد يوم ١١ مارس، على الرغم من العديد كما يبدو يشككون في النتائج.

يقول علي الأحمد، مدير معهد شؤون الخليج في واشنطن (لا نتوقع الشيء الكثير)، والأحمد هو نفسه شيعي وكان نقدياً للنظام الملكي السعودي، ويضيف: (أعتقد أن الناس ما زالوا يتوقعون أن العامل السعودي سيجعل الأمور أفضل). ومع ذلك، فإن السعوديين يراقبون عن كثب إشارات الدبلوماسية الأميركية تجاه البحرين. فإن أي تردد إزاء الدعم الأميركي للنظام الملكي السني في البحرين، سوف يؤثر شعوراً عميقاً بالخيانة بحسب المحللين، ويمكن أن يخلق إنقساماً غير مسبوق في الفراكا مع الولايات المتحدة التي كانت من ركائز السياسة السعودية منذ عام ١٩٤٥.

(العربية السعودية كان لديها دائماً خوف من الحصار، سواء من الشيوعية أو من النفوذ الإيراني). بحسب راشلي برونسون، وهي خبير في شؤون السعودية في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية (البحرين بالنسبة لي هي نقطة التحول عندما يصبح ذلك مقلداً حقاً).

## (٩)

### لماذا فدية الملك غير كافية للمحتجين في السعودية؟

أعضاء الباحثة والأكاديمية الحجازية مي يمانى على حقيقة جوهرية حول أثر التقديرات الاجتماعية التي أعلن عنها الملك عبد الله عقب عودته من الخارج بهدف استيعاب المطالبات، بما نصّه: العرض الذي قدمه الملك عبد الله من الرشاوى للشباب المهتمين في البلاد ليس بديلاً عن إصلاح حقيقي. وجاء في مقالة الدكتور يمانى في صحيفة (الجارديان) البريطانية في ٢٧ فبراير الماضي أن ليس ثمة ملكة هي جزيرة، خصوصاً حين تقع في بحر من الثورة. الملك عبد الله عامل السعودية، مراقباً للهجوم على رجل ليبيا القوي معمر القذافي مع الرضا الملكي المعتاد، يعتقد أنه يمكن شراء الاحتجاجات مع وعد بتقديم هدايا.

بطبيعة الحال، فإن حجم الرشاوى التي عرضها الملك لجيل الشباب المقصي في البلاد - أي ٢٢ مليار جنيه استرليني - هو شيء لا يقدمه سوى ملك غني بالنفط العامل السعودي يتحدث بمشابة الأب للسلطان الشباب - بعد كل شيء، إنه الشيء الوحيد الذي يمكن للعائلة المالكة أن تقدمه بإسماهم لشعبها - ويتوقع منهم الإنصياع لإسم آل سعود كما يفعلون ذلك لأبائهم الأصليين.

ولكن الملك صالح بين سلطته مع دور (الأب الكريمي). في أي مكان آخر، لم يلق الرعايا وعداً بهذا النوع من الهبات ولم يؤول إلى إحداث ردود فعل ملحوظة.

غير الصحة العربية التي بدأت في تونس، شاهد العامل الكهل البالغ من العمر (٨٦ عاماً) وعدد من إخوته المسنين الاضطراب في جميع أنحاء العالم العربي واقتنعوا بأن الركائز التقليدية لسياساتها السياسية سينظر إليها من خلال: عائدات النفط، وحماية الولايات المتحدة، والرعاية على الأماكن المقدسة.

ولكن مملكة الملك عبد الله محافظة إزاء موجات من الغضب القوي الذي يلف القلعة: اليمن في الجنوب، والبحرين في الشرق، ومصر وتونس وليبيا في الغرب، وحتى مملكة الأردن التي عادة ما ينظر إليها على أنها منصاعة، قد شملها شبح التغيير. ملوك السعودية قد تعرضوا، دون شك، إلى اهتزاز في الصميم من خلال تلك الاضطرابات ويشعرون بالتهديد بالثورات الزاحفة

والمعاقبة التي دفع ثمنها حلفائهم في القاهرة وتونس. كيف يكون ممكناً، هم يسألون، لبضع مئات من الشهداء فقط في غضون ٢-٣ أسابيع، إسقاط زملانهم المستبدين بهذه السرعة؟

تريد العائلة المالكة في السعودية مقاومة أو شراء المطالب من أجل التغيير السياسي. ولكن المشكلة هي أنهم لا يفهمون ما يطالب به شعبهم، الإنترنت، فيس بوك، يوتيوب، وتويتر تعتبر جميعاً غريبة على الرجال الذين نشأوا في عصر حين كان جهاز الهاتف يعتبر بدعة. إن نحو ٧٠ ٪ من سكان المملكة تحت سنة الـ ٣٠ يؤدي إلى تقادم المشكلة.

لذا، ليس من المستغرب أن يخطؤون في مطالب الناس من أجل الكرامة وصوت حقيقي في الحكومة، لذلك فإن الصرخات المشاكسة لابد من إخمادها بالرشاوى والخبز والألعاب البهلوانية.

لم يأخذ الملك وإخوته في اعتباره تقديم أي تنازل سياسي جدي، كما يأمل الكثيرون أنها قد تقضي إلى: إنشاء نظام ملكي دستوري، وانتخابات برلمانية، وإطلاق سراح ما يصل إلى ٨٠٠٠ سجين سياسي من دون محاكمة أو تمثيل قانوني، وإنهاء الفساد الملكي، وإصلاح القضاء وخفض الإمتيازات المعطاة لـ ٢٢ ألف عضواً من أسرة آل سعود، والحد من نفوذ المؤسسة الدينية.

### الإضطرابات في مصر والبحرين

#### والأردن واليمن ومصر تطوق

#### حكم آل سعود من كل الجهات،

#### وتجعل من السعودية

#### جزيرة غير مستقرة

بدلاً من ذلك، قاموا بتقديم رشوة لتهديد القلق والإضطراب: ١٥٪ زيادة في مرتبات الموظفين في القطاع العام، ومساعدة للطلاب والعاطلين عن العمل، والأندية الرياضية، دعم بركلون كرات القدم، يبدو أنه شعراً ملكي؛ لكن التقديرات المالية ليست بديلاً عن الإصلاح الحقيقي.

المطالب التي يقدمها الشباب الآن في البلاد هي من نوع مختلف تماماً. ما يعبر عنه الشباب السعودي بجرأة في مواقع الإنترنت وعلى الفيسبوك هو السعي لحقوق المواطنة الحقيقية، وأن يتم التعامل معهم من قبل حكومتهم بكرامة. وقد أعلن كثيرون ١١ مارس باعتباره يوم (الثورة). وإذا ما أخذت شكل الاحتجاجات العامة، فإنها ستشكل علامة تحد في نهاية المطاف، لأن كل المظاهرات السياسية غير قانونية في السعودية، التي يعاقب عليها بالسجن والجلد. من حيث الواقع، فإنه في العام ١٩٧٩، أطلقت القوات الجوية والأرضية النار ضد الشيعية المحتجين في المنطقة الشرقية، وأدت إلى مقتل العشرات وجرح المئات.

الإنكار يبقى الحالة الذهنية السائدة لدى حكام السعودية. تعتقد العائلة المالكة بأن لها مكانة خاصة في العالم العربي، وأنه لا يمكن أن تقترب الثورة منها. وإذا ما حاول أحد، فإنهم سيقفون كلمات الأمير نايف: (ما أخذناهم بالسيف نحافظ عليه بالسيف).

في السعودية، ثمة إحساس عميق بتأثيرات تقنيات العولمة. عندما استيقظ الناس على هذا النحو، تبين أن الرأي القائل بأن التنمية الاقتصادية ستنتج تلقائياً الاستقرار السياسي بأنه كذبة من خلال الأحداث التي وقعت في تونس والقاهرة والبحرين وخصوصاً ليبيا. فلا يوجد هناك عامل إستقرار تلقائي في الرشوة الاقتصادية أو الاجتماعية التي يخرط الملك عبد الله فيها الآن.

وفي سبيل الحفاظ على العرش، فإن على الأسرة المالكة السعودية الشروع في التطور السياسي بما يتناسب مع التحديث الاقتصادي المفاجيء للبلاد. الاضطرابات البدائية اليوم يمكن أن تتطور لجهة ملكية دستورية. الآن، هو الوقت المناسب للملك عبد الله للعمل وليس للرشوة.



هيومن رايتس ووتش تندد بقمع المتظاهرين واعتقالهم؛

## أوقفوا قمع المعارضة السامية في السعودية

وزارة الداخلية تعيد حظر المسيرات وتعتقل المحتجين

سعد الشريف

حجم الإساءة عندما تسمى التظاهرات بأنها غير شرعية).

وكانت مجموعات من السعوديين قد أرسلت التماساً في فبراير الماضي إلى الملك تطالبه بإصلاحات، مثل إدخال الملكية الدستورية، والسماح بالانتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشورى، وهي هيئة يعينها الملك ويوكل إليها بعض الوظائف في البرلمان.

في ٢ مارس الجاري، أخبر محرر صحيفة الوطن ثلاثة من الكتاب في الجريدة كانوا قد تقدموا بالتماس وهم أمل زاهد، أميرة كشغري،



وشخص ثالث فضل عدم ذكر اسمه، بأنهم قد منعوا من الكتابة وتم إعفاؤهم من مسؤولياتهم. وكان المحرر وحسب رسالة طالعت عليها هيومن رايتس ووتش، قد أخبر زاهد: (مع بالغ اعتدائي، ولأسباب أجعلها إلى الآن، وصلني توجيه من رئيس التحرير بإعلامك أخذ إجازة في الفترة الحالية على أن تعاودي الكتابة في أقرب وقت).

وذكرت صحيفة الرياض في ٦ مارس قرائنها، بأن مكتب التحقيقات والنيابة العامة، وهي هيئة تتبع وزارة الداخلية لديها الولاية القضائية، فيما يخص الجرائم الإلكترونية، اتهم مطلقى الدعوات (الإلكترونية) (بإشاعة الفوضى والإخلال بالنظام العام للدولة). وتذكر المادة السادسة من قانون عام ٢٠٠٧ لمكافحة الجرائم المعلوماتية أنه يعاقب بالسجن ٥ سنوات أو بغرامة قدرها ثلاثة ملايين ريال سعودي (٨٠٠٠٠٠ دولار)، أو كليهما، لكل شخص (يقوم بانتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية: أو الآداب العامة).

وقد شكك المتقنون السعوديون في الأدلة الشرعية التي تحرم هذا النوع من التظاهرات. وكتب البروفيسور في الفقه الإسلامي عبدالكريم الخضر، في صحيفة الرؤية الإلكترونية، وهو أحد الأشخاص الساعين لإنشاء حزب الأمة الإسلامي، الحزب السياسي الأول في البلاد، قائلاً: إذا كانت أهداف الاحتجاجات أمراً محللاً شرعاً، عندئذ يصبح التظاهر وسيلة لمحاكمة لتحقيقه.

وفي ٣ و٤ مارس الحالي، استمرت التظاهرات السلمية للأسبوع الثاني على التوالي، في منطقة القطيف الواقعة في المنطقة الشرقية ذات الغالبية الشيعية، مطالبة السلطات بإطلاق سراح "المنسبين" التسعة الذين أُلقي القبض عليهم للاشتباه في اشتراكهم بالهجمات على المبنى التابع للقوات الأميركية في مدينة الخبر عام ١٩٩٦، والذي راح صحبته ١٩ قتيلاً. المعتقلون التسعة لم يخضعوا لمحاكمة طوال مدة ١٦ سنة من اعتقالهم.

أيضاً في ٤ مارس، تظاهر مجموعة من السعوديين في الرياض مطالبين بإطلاق سراح آلاف الناس المعتقلين لسنوات، من دون أي تهمة أو محاكمة، للاشتباه بتورطهم في أعمال عنف. وقال ناشط حقوقي سعودي لهيومن رايتس ووتش إن الشرطة قامت باعتقال أكثر من ٢٠ متظاهراً في الشارع في القطيف، كان بينهم بعض المثقفين البارزين مثل حسين العلق، وقال الناشط أيضاً إنه تم اعتقال أحد منظمي الاحتجاج في الرياض ويدعى محمد الودعاني.

ووصف وزير الداخلية في تصريح له أهداف المحتجين (بالغير شرعية).

وفي بيان في ٦ مارس، جاء كجواب لمجموعة من السنة والشعراء السعوديين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، عبرت المجموعة عن الطيبة السلمية لتظاهراتهم، وطالبوا بإطلاق سراح المحتجزين المعتقلين في القطيف وفي الأماكن الأخرى.

وقالت ويتسون: (إن السجن لسنوات من دون أي تهمة أو محاكمة هو أمر متعسف بكل المقاييس). وأضافت: (إن السلطات السعودية تزيد

السعودية هي واحدة من دولتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحرم مبدأ التظاهر؛ عُمان هي الدولة الثانية. السعودية ليست عضواً في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحمي حق التجمع السلمي، لكنها انضمت في العام ٢٠٠٩ إلى الدستور العربي لحقوق الإنسان، والذي يحمي هذا الحق أيضاً. وقد دعت هيومن رايتس ووتش السعودية إلى أن توقف حظرها المفروض على المتظاهرين السلميين وتطلق سراحهم، خاصة أولئك الذين اعتقلوا بداية هذا الشهر في القطيف بالمنطقة الشرقية.

وقالت سارة ليا ويتسون، المسؤولة في هيومن رايتس ووتش: (يمنع جميع أنواع الاحتجاج، يقول الحكام السعوديون لمواطنيهم من الرجال والنساء بأنهم لا يملكون حق المواطنة في الشؤون السياسية، وليس لديهم أي حق للمشاركة في الشؤون العامة). وأضافت: (إن السعوديين ضاقوا ذرعاً بتصرفات الحكام الغير المسؤولة والتي تأمرهم بالطاعة فقط وعدم المخالفة).

في ٤ مارس الجاري، أورد موقع سبق الإخباري في تقرير له وصف الإمام الحكومي المعين في المسجد النبوي على الحذيفي المطالبين بتطبيق الملكية الدستورية في السعودية بـ (أصحاب الفتن). وفي ٥ مارس الجاري أوردت وكالة الأنباء السعودية بياناً، صرح فيه وزير الداخلية بقوله: (الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع منعاً باتاً كافة أنواع المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والدعوة لها وذلك لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم وأعراف المجتمع السعودي، ولما يترتب عليه من إخلال بالنظام العام وإضرار بالمصالح العامة والخاصة والتعدي على حقوق الآخرين. وما ينشأ عن ذلك من إشاعة الفوضى التي تؤدي إلى سك الدماء وانتهاك الأعراض وسلب الأموال والتعرض للممتلكات العامة والخاصة).

وفي ٦ مارس الجاري، أعلن مجلس هيئة كبار العلماء المعين من قبل الملك، والذي يفسر القانون الديني الملزم للدولة، بأن الاحتجاجات العامة تعتبر (خارجة عن الإسلام).

# أوقاف الحرمين الشريفين: أهميتها ودورها

مها اليزيدي

أبا جعفر المنصور (ت ١٠٥٨هـ / ٧٧٤) كان قد وقف الأوقاف على أهل المدينة المنورة: وسار على نهجه بقية الخلفاء العباسيين. وكانت هناك منافسة حادة بينهم وبين الأمراء من الأسرة العباسية في أعمال البر وإشاعة الأوقاف على الحرمين الشريفين، حيث لم يقتصر أثرها على الحج والحجاج وسكان الحرمين الشريفين، بل شمل التعليم، في مراحلها المختلفة، وأهدافه المتعددة، والصحة العامة، وما إلى ذلك. في العصور الأيوبية والمملوكية، تجلى هذا الإهتمام فيما يرسل مع قافلة الحج المصرية لصيانة وتجميل الحرمين وإدارتها، وما كان يرسل اليهما في صورة مخصصات للأهالي والمجاورين، وغير ذلك من النفقات، مثل كسوة الكعبة، وكسوة الحجرة النبوية المشرفة، وخدمة الحرمين، وما إلى ذلك.

ازدهرت الأوقاف بصورة كبيرة في العصر المملوكي، لازدياد قوة المشاعر الدينية، ولأن الطابع الديني قد غلب على حياة ذلك العصر، فوجدت هذه الرغبة في فعل الخير والتصدق متنفساً لها في نظام الأوقاف، فبادر الخيرون إلى وقف الأوقاف من مبان وأراض وغيرها على مختلف الأغراض الخيرية التي تعود على المجتمع بالخير العميم، تقريباً إلى الله تعالى.

إن مما ساعد على انتشار الأوقاف في العصر المملوكي، المنافسة بين السلاطين والأمراء وغيرهم من الشخصيات الكبرى على تشييد المساجد والأسبلة والمدارس وغيرها، ورصد الأوقاف عليها، ويدل على قوة هذا الشعور الخيري، كثرة الأوقاف على مصالح الحرمين الشريفين وأهاليهما، وإنشاء المساجد والأسبلة والمدارس بهما، وتسهيل تأديتها فريضة الحج، ولا سيما لغير القادرين.

من أبرز تلك الأوقاف وقف السلطان برسباي (ت ٨٤١هـ / ١٤٢٧م)، ووقف الدشيشة الكبرى، الذي يعد من أكبر الأوقاف المخصصة لأهالي الحرمين الشريفين في مصر. ويقصد بالدشيشة، القمح الذي يرسل سنوياً إلى الحرمين فيعمل طعاماً للفقراء، يجرش ويدش ويطح ويقوق عليهم. واستمر الإهتمام بهذه الأوقاف في العصر العثماني حيث أبقي السلطان سليم الأول (ت ٩٢٦هـ / ١٥١٩م) أوقاف الجراكسة عموماً، وأضاف إلى وقف الدشيشة العديد من القرى والضيايع، وسار على نهجه السلطان سليمان القانوني (ت ٩٧٤هـ / ١٥٦٦م) الذي ضم إلى هذا الوقف بعض الأوقاف الأخرى. كما أن السلطان مراد الثالث (ت ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م) أضاف في عام ٩٩١هـ / ١٥٨٣م إلى هذا الوقف عدداً من الضيايع والأراضي المزروعة.

بعض الأمراء والأعيان، في العصر العثماني، أضافوا للدشيشة الكبرى أيعاناً موقوفة. ومن أمثلة ذلك أن الأمير فرحان آغا وزوجته السيدة زليخا، وقفاً بالقاهرة عقاراً يبلغ ريعه مائتين وسبعين نصف فضة سنوياً. كذلك خصصت السيدة خاتون بنت عبدالله وقفاً آخر بلغ ريعه مثل ذلك. وهناك الكثير من الوثائق التي تشير إلى اتساع وقف الدشيشة الكبرى

للحرمين الشريفين أهمية تاريخية ودينية، وقد كان المسجد الحرام ومازال مقصد الناس منذ مئات السنين. وأكدت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فضل الحرمين الشريفين: ومن هنا أصبحت مهوى أفئدة المسلمين. ولذلك حظيا باهتمام المسلمين الذين وقفوا عليهما أوقافاً كثيرة في مختلف العصور الإسلامية.

الوقف لغة: مصدر وقف يقف. وله معان عديدة، حقيقة ومجازية، منها: المنع، والقطع، والحبس. وفعله لازم ومتعد حسب الأحوال. والوقف شرعاً: حبس العين الموقوفة على ملل الله تعالى، وصرف منفعتها على من أحبه الوقاف. وقد ثبتت مشروعته، واستحبابه، وترغيب الشارع فيه، بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة الصحيحة من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره.

ويعود الوقف في الإسلام إلى أصول أربعة: أولها، فكرة الصدقة الجارية الواردة في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم. والثاني، ما أقر عنه صلى الله عليه وسلم من صدقات قبض عنها. والثالث، الحديث الذي رواه البخاري ومسلم، عن تافع بن عبدالله بن عمر، بشأن وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في سنة ٢٨هـ / ٦٢٨م، وهو أول من وقف من الصحابة رضي الله عنهم. والرابع، ما ثبت من أن الصحابة قد وقفوا، ومنهم عثمان وعلي رضي الله عنهما.

يمكن تقسيم الوقف إلى نوعين: خيري وأهلي. وهذا التقسيم لم يكن موجوداً في صدر الإسلام، بل كان الوقف يسمى صدقة، إلا أن مفهوم هذين النوعين كان موجوداً، وإن لم يطلق عليهما أهلي والخيري. ولما كان الوقف باعتباره صدقة موصولاً أثرها في حياة صاحبها، وبعد السات، وقرية يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى، واقتداء بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، حرص كثير من المسلمين على فعل الخير، حكماً وأفراداً، وأغنياء وفقراء. فكانوا يحبسون الأوقاف ويخصصون ريعها في تأمين الدعم المادي لسكان مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومصالح المسجد الحرام، والمسجد النبوي الشريف.

بدأ الإهتمام بالحرمين الشريفين منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت ٢٣هـ / ٦٤٣) الذي وقف الكثير من الأراضي التي فتحت بالقوة، وأصبحت تعامل معاملة الوقف تماماً، وخصص ريعها لعموم منفعة المسلمين، ووقف ما يجتهد حاكم الدولة الإسلامية.

وقد استمر خلفاء بني أمية بالوقف على الحرمين الشريفين، وتوفير المياه الصالحة للشرب والاستعمالات البغرية، ابتداءً من عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان (ت ٦٠هـ / ٦٧٩م) وطوال العصر الأموي: إذ إن عامة المقتدرين من الصحابة قد بادروا وقف أموالهم، أو جزء منها على الحرمين الشريفين. كما أبدى خلفاء بني العباس اهتماماً كبيراً بالأوقاف وتنميتها وتنوعها. فأبو العباس السفاح (ت ١٣٦هـ / ٧٥٣م)، افتتح أعماله في نطاق البر والأوقاف، بأن أمر بضرب المنار على طريق الحج الذي يربط الكوفة بمكة المكرمة والمدينة المنورة. كما يذكر أن

بل سار الأمراء على سيرة سلاطينهم وحرصهم على ذلك. ومن أمثلة ذلك وقف الأمير صارم الدين إبراهيم ابن الأمير شمس الدين علي الخزعلي. الذي وقف عام ٨٨٠هـ / ١٤٧٥م. بعض الأوقاف وجعل ريعها وقفاً على فقراء الحرمين الشريفين والمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف بالسوية بينهما. وكذلك الأمير يشيك بن مهدي الدوادار الذي وقف عام ٨٨٥هـ / ١٤٨٠م وقفاً خصصه لفقراء ومساكين المدينة المنورة.

ونتيجة لازدهار الأوقاف في العصر المملوكي تنوعت الأعيان الموقوفة، وكذلك الفئات الموقوفة عليهم. وكان من أهم ما وقف في هذا العصر الأراضي الزراعية، والعقارات، التي شملت: المدارس، والقصور، والدور، والقناديق، والعقارات، والربط، والخانات، والسبل، وأحواض الدواب، ومعاصر الزيت، والحمامات، والطواحين، والأفران، ومخازن الغلال، وغيرها مما ورد في وثائق الواقفين في ذلك العصر. فلم تنته حقبة المماليك، إلا كان ما يقارب نصف أراضي مصر أوقافاً، بحيث كان نسبتها عند دخول العثمانيين إليها، حوالي عشرة قراريط من ٢٤ قيراطاً، إلى جانب مباني القاهرة والفسطاط التي كان أكثرها أوقافاً.

اتسع نطاق الوقف في عصر الدولة العثمانية، وذلك لإقبال السلاطين والأمراء والأعيان عليه، وأصبحت له تنظييمات خاصة به، وصدرت تعليمات متعددة لتنظيم شؤونها، وبيان أنواعه، وكيفية إدارته.

ولشدة اهتمامهم بالحرمين الشريفين والوقف عليهما، أنشأت الدولة في عام ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦م إدارة خاصة بالحرمين الشريفين، عرفت باسم (نظارة الحرمين)، مهمتها إدارة الأوقاف الخاصة بهما. وقد ازدادت أهميتها بعد ازدياد أوقاف السلاطين العثمانيين وزوجاتهم، وما وقفه أغوات دار السعادة، والشخصيات المهمة في الدولة، على الحرمين الشريفين.

الدولة العثمانية عندما طبقت نظام الأوقاف، أفرت بعض الأوقاف المملوكية في بعض البلدان مثل مصر والحجاز، وأضافت إليها بعض العقارات الأخرى. من أبرز أوقاف العثمانيين على الحرمين الشريفين، وقف السلطان محمد بن مراد الثالث (ت ١٠١٢هـ / ١٦٠٨م) الذي عرف وقفه بالمحمدية، تشريفاً لمؤسسه ولابنه السلطان أحمد الأول (ت ١٠٢٦هـ / ١٦١٧م) اللذين خصصا وقفهما في الإنفاق على الحرمين الشريفين وسكان مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وكان للسلطان مصطفى (ت ١٠٣٢هـ / ١٦٢٢م) وقف كبير على الحرمين الشريفين، وكان يرسل من ريعه كل عام مبلغ ١٥ ألفاً نصف فضة.

يلحق محمد أمين المكي على ضخامة تلك الأوقاف بقوله: (ليس هناك أحد من الملوك المسلمة باستثناء الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز إلا السلاطين العثمانيين من أسس أوقافاً ضخمة للحرمين الشريفين).

بالإضافة إلى ذلك فإن الأمراء والأعيان اتبعوا سلاطينهم، فوقفوا الكثير من الأراضي الزراعية والعقارات البنينة، وخصصوا ريعها لأهالي الحرمين الشريفين. من أبرزها وقف علي باشا السبكي (ت ٩٦٧هـ / ١٥٥٩م)، الذي خصص في ريع وقفه ٧٥٠٠ نصف فضة لأهل مكة المكرمة، و١٢٥٠٠ على أهل المدينة المنورة. الأمير عبدالرحمن ككتذا (ت ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م) الذي يعد من أهم الأمراء الذين اهتموا بالمقدسات الإسلامية، كان يرسل سنوياً إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ٢٠٦٩٨ نصف فضة، مع أمير الحاج المصري.

من خلال وثائق الوقف، يتضح أن أغلب الأقاليم التي اشتهرت بأوقاف حكام الدولة الإسلامية، على مر العصور، هي مصر والشام وتركيا والحجاز؛ بالإضافة إلى أوقاف دول أخرى في مناطق مختلفة من



في العصر العثماني.

من أبرز أوقاف السلاطين المماليك وقف السلطان قايتباي (ت ٩٠١هـ / ١٤٩٥م) كان في شكل وكالة وحوانيت بباب النصر، يصرف ريعها في مصالح الحرمين الشريفين، ولعمل الدوشية لأهالي المدينة المنورة.

ويعود تاريخ أوقاف هذا السلطان إلى ما بعد رجوعه من حجة عام ٨٨٤هـ / ١٤٧٩م، حيث شرع في شراء عدة أماكن، ووقفها ليحمل ريعها إلى المدينة المنورة. ذكر السهودي أن (محتصلها سبعة آلاف أرب وخمسمائة أرب من الحب في كل سنة)، كما كان لقايتباي عدة منشآت بمكة، مثل الرباط الذي خصصه للفقراء الأعراب والطلبة. بالإضافة إلى مدرسة وميضأة، وسبيل، ومكتب للإيتام. ووقف على مجموعته تلك أوقافاً هي ربوع ودور بمكة المكرمة بلغ ريعها سنوياً نحو ألفي دينار، فضلاً عن ضياع وربوع وحوانيت وقفها بمصر، وكان يرسل ريعها جميعاً حبواً أو نقداً إلى مصالح المنشآت المذكورة، وعمل الدوشية لمن يسكنها.

لم يقتصر الأمر على السلاطين في اهتمامهم بالحرمين الشريفين،



ومن أبرز الأمثلة على ذلك، صدقة الحبّ، التي يعود تاريخها إلى السلطان سليم الأول (ت ٩٢٦هـ/ ١٥١٩م)، ففي عام ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م، وصلت إلى جدة سفن من السويس تحمل سبعة آلاف أردب من القمح منها خمسة آلاف لأهل مكة المكرمة، والباقي لأهل المدينة المنورة.

وكانت مصر ترسل من الأوقاف الخيرية الموقوفة على اهالي الحرمين الشريفين من الغلال لوقف المحمدية، ما مقداره ٢٠٧٨٩ أردب من القمح، ولوقف المرادية ٣٨٤٠ أردباً، ولوقف الديشية الكبرى ٣٣٣٣ أردباً وثلاث أردب، وكانت جميعها تحت اسم قرى الديشية.

ويذكر إبراهيم رفعت باشا أن ما كانت ترسله مصر إلى الحرمين الشريفين كان يبلغ ٢٠٢٣٥ أردباً من القمح، منها ٨٥١٩ أردباً أهالي المدينة المنورة، والباقي لمجاوري مكة المكرمة وأهاليها.

هذه مساعدات كانت ترسل وفق تنظيم معين عرف في العهد العثماني بالصرّة، إذ أنها عرفت في مصر وتونس وعموم المغرب العربي، بأنها الأموال التي تجمع من مختلف الأحياس الموقوفة في البلاد على الحرمين الشريفين، وتوضع أموال كل وقف في صرّة ويكتب محضر عن محتويات هذه الصرّة وعليه الاختتام والشهود، وترسل سنوياً إلى أهل الحرمين الشريفين من أهل الحكام، والسادة، والأشراف، والأعيان، والعلماء، والفقراء.

إلا أن المساعدات العثمانية كانت من أكثر المساعدات تدفقاً على الحرمين الشريفين، وكانت تتزايد سنوياً. ففي عهد السلطان بايزيد الثاني (ت ٩١٨هـ/ ١٥١٢م) بلغت ١٤٠٠٠ دينار، صرف نصفها على فقراء مكة المكرمة، ونصفها الآخر على فقراء المدينة المنورة. ثم أخذت في التزايد في عهد خلفائه، فلما آل أمرها إلى السلطان سليم الأول أرسل أضعاف ما كان يرسله الخلفاء من قبله، وجعل لها دفترًا تسجل فيه العطايا، وقرّر لجماعة من المجاورين مائة دينار لكل شخص.

يلحق الحموي على تلك الأموال بقوله: (إن النقود الواصلة إلى هذه الأمكنة من جهة السلطان والأوقاف في كل سنة كانت فوق المائة ألف دينار، بحيث لو فرّقت على وجهها لاستغنى الفقراء بتلك الأماكن).

من مصر المملوكية كانت ترسل سنوياً صرّة السلطان برسبائي (ت ٨٤١هـ/ ١٤٢٧م) من حاصل أوقافه في الحرمين، وكانت تبلغ ٣٠٠٠٠ فضة، وهناك الكثير من الوثائق التي تشير إلى استمرارها في العصر العثماني، وكذلك صرّة مال الذخيرة التي تعود إلى ملوك الجراكسة، فأبقاها السلطان الأول على حالها، وأجراها في كل عام من خزينة مصر. وخصصت لجماعة من المجاورين بالحرمين مخصصات كانت مائة دينار لكل شخص منهم. وتؤكد المصادر استمرارها، فبلغت في النصف الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ٣٢ كيساً مصرياً.

عرفت تونس بإرسالها للصرة منذ قرون، فمنذ كل مثلاً ما أرسله أبو فارس عبدالعزيز الحفصي (ت ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م) والسلطان محمد باي في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م، وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تواجهها الدولة، إلا أنها كانت حريصة على إرسال الصرّة، بالرغم من انقطاعها عدة سنوات. فحين تحسّن الظروف، كانت تبادر بتسديد ما بذمتها، فمن ذلك أنه في عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م، قامت بإرسال الصرّة عن خمس سنوات وبلغ إجمالي ذلك ٧٤٨ محببياً.

يشير اليوسي (ت ١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م)، الذي زار الحجاز قبل وفاته، إلى أن الصرّة المغربية الرصودة إلى الحرمين الشريفين، كانت تعني ميزانية ضخمة تستفيد منها جميع المؤسسات في الحجاز، وكانت تصل في كل عام وبانتظام إلى كل أسرة وفرد في مكة المكرمة والمدينة المنورة. تعددت مصارف أوقاف الحرمين الشريفين، لكنها كانت تجتمع في

العالم الإسلامي، منها أوقاف الحرمين الشريفين في اليمن، حيث لا توجد منطقة من مناطق اليمن إلا وفيها أوقاف للحرمين. وأكثر هذه الأوقاف في لواء تهامة ولواء إب. وكان لها إدارة مستقلة عن سائر الأوقاف في ألوية اليمن وأقصيته ونواحيه، يجمعون أثمان حاصلات تلك الأوقاف، ثم يرسلونها إلى ناظر أوقاف الحرمين في صنعاء، وترسل سنوياً إلى الحرمين. وقيل: إن والي العثماني، حسين باشا اعتنى بتلك الأوقاف، وأصبحت ترسل مع قافلة الحاج اليمني.

في الشام خصصت أوقاف عرفت بالأوقاف الشامية، والأوقاف الطليبة، كان ريعها مخصصاً لأهل الحرمين الشريفين. ففي عام ٩٢٥هـ/ ١٥١٩م، فرّق القاضي الشافعي النوري ابن ناصر مبلغاً وصل من نائب طرابلس، وهو ٥٠٠ دينار، يقال: إنها بدل وقف جعله لأهل مكة يصل اليهم في كل موسم، لكل قاض خمسة دنانير أشرفية، وغالب الناس وأرباب الشعائر وغيرهم من أهل البيت، لكل واحد ديناران أو نصفهما وبعض الناس نصف دينار.

قام كاتب أوقاف الحرمين الشريفين في الشام، محمد جلبلي القرماني، بتخصيص أوقاف لأهل الحرمين، كان ريعها في كل عام نحو ألفي دينار. وفي مدينة صيدا أوقاف مخصصة للحرمين الشريفين، مثل وقف أحمد باشا الذي تضمن مجموعة من الأراضي والساحات والمخازن. وكذلك وقف مصطفى بك، ووقف أحمد أغا رستم، وأوقاف أخرى متنوعة. عدد من سلاطين المغرب وأعيانها وقفوا أوقافاً على الحرمين الشريفين، منها ما قام به السلطان اسماعيل (ت ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م)، بحبس نصف مستفاد غلة زيتون غابة حمرة بمكناس على مكة المكرمة والمدينة المنورة، بنسبة الثلث لمكة، والثلثين للمدينة المنورة. كذلك حبس السلطان محمد بن عبد الله (ت ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م) مبلغاً قدره ألفا دينار ذهباً، من مستفاد مرسى تطوان، يصرف على كل من له وظيفة بالمسجد الحرام أو المسجد النبوي، من أعوان، وأئمة، ومدربين، ومؤذنين، وفراشين، وغيرهم. كما حبس مبلغاً قدره ستة آلاف ريال فضة لأهل الحرمين من مستفاد بعض الثغور.

حُست أعيان مختلف للصرف على فئات معينة من المجاورين، فالمرّج عبد الرحمن السعدي يذكر أن الأسكيا محمد بن أبي بكر الطوري، حج في السنة ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م، واشترى جنائناً حبسها على أهل التكرور. واستفاد الكثير من الشناقطة من الأوقاف الحجازية، وما أنهم غرباء عن وطنهم، فهم كانوا في حاجة ماسة إلى موارد الأوقاف التي يصيب عوّل عليها المهاجرون من سكان الحرمين، خصوصاً وأن مؤسسة الأوقاف لم تكن معروفة عند الشناقطة في بلادهم.

في سجلات أرشيف الجزائر، وما ورد فيها تحت عنوان (مداخليل الحرمين الشريفين أو شركة الحرمين الشريفين) قدر قنصل فرنسا، في عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، عدد أحياس هذه المؤسسة بحوالي ١٥٥٨ عقاراً، وهي بذلك تعادل ثلاثة أرباع مجموع العقارات المحبسة في الجزائر المدينة، والتي قدرّت مداخلها في ذلك العام بقيمة ٤٣٢٢٣ فرنكاً فرنسياً. أما في تونس فتتعدد الأوقاف، وتتفاوت من جهة إلى أخرى. فكان تشتمل على ريعا وعقارات حبسها أصحابها على مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويتولى وكيل الحرمين كرائها بمقتضى عقود، وكانت أغلبية منحصرة بحاضرة تونس، إلى جانب ريع محدود بعض المدن الأخرى كسوسة وبنزرت والمنستير.

المساعدات الناتجة عن الأوقاف بصورة عامة أخذت أشكالاً وأنواعاً مختلفة، فمن ذلك توزيع المساعدات النقدية، وقد ذكرت أمثلة على ذلك. ومن هذه المساعدات ما كان عينياً كالأوقاف معينة من الأقمش والأغذية.

أسهمت الأوقاف إسهاماً فعالاً في تدعيم الحرمين إصلاحاً وتعميراً، كما أسهمت تعليمياً، حيث ساعدت في إيجاد جيل من العلماء والأئمة والخطباء والمحدثين والمؤذنين. وقد وفرت الأوقاف جل احتياجاتهم بما خصص من ريعها. وتوافر وسائل المعيشة في المدينتين المقدستين كان سبباً رئيسياً في أن تزدهر الحركة العلمية فيهما، تؤكد ذلك الكثير من الوثائق.

من الأغراض التي شملها الوقف، الصرف على الخدمات العامة في الحرمين الشريفين. فقد أحاط سلاطين وحكام الدول الإسلامية الخدمات العامة بالحرمين الشريفين بعظيم العناية وتعددت الأوقاف التي تعود بالخير على النواحي العامة للمقيمين والوافدين إلى الحرمين. من ذلك، الوقف على البيمارستانات، والرعاية الصحية، والرباطات، والمدارس، والمدرسين، وطلاب العلم، والمنقطعين، في اجرة حملهم وإطعامهم وكسوتهم، وعلى تكفين الموتى. ولم يغفلوا توفير المياه، فوقفوا على اصلاح العيون، وعلى اجرائها، وعلى الأسيلة، وغيرها من الخدمات العامة.

وبعد وقف السلطان الأشرف شعبان، الذي وقفه عام ٧٧٧هـ/ ١٣٧٥م، خير مثال على وقف الخدمات العامة، إذ أنه تناول الصرف على الخدمات العامة بالمدينتين المقدستين، وشمل الكثير من المناشط العلمية والصحية وغيرها.

تلك الأوقاف قامت بدور كبير في تأمين معيشة الأسر بالحرمين الشريفين، ووقرت لهم حياة كريمة، بما فيهم المجاورون، حيث تشير إحصاءات الدفاتر أن هناك فئات من السكان بمكة المكرمة والمدينة المنورة كانوا يستفيدون من تلك الأوقاف. وقعد التصنيف وحصر أسماء هؤلاء، وجد أن أغلبهم كانوا من المجاورين القادمين من بعض الأقطار الإسلامية، كالهند وموريتانيا وبلدان شمال إفريقيا، كالمغرب الأقصى وتونس ومصر، وهي كلها فئات قدمت مكة المكرمة والمدينة المنورة للمجاورة، ثم مكنتها تلك الأوقاف من الإقامة والاستقرار بهاتين المدينتين.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ما ينفق منها على الأغراف، أمراء مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث شكلت الأوقاف مورداً مهماً في الإنفاق عليهم ولتصريف شؤون أمارتهم. يضاف إلى هذا ما نالوه من الهبات والأموال في صورة إعانات مالية، أو عينية، فالأموال التي كانت تصل إليهم من السلاطين والملوك والأمراء وكبار رجال الدولة من مصر ومن سائر البلاد الإسلامية كانت كبيرة.

أدت الأوقاف رسالتها، وحققت الهدف منها، في كل نواحي الحياة، إذ عملت على رفع مستوى المعيشة في المدينتين المقدستين، ووفرت وظائف كثيرة، وأنمشت الأسواق، وخفضت الأسعار، وعم الخير أهالي الحرمين والمجاورين بهما والوافدين إليهما، وخاصة الفقراء، والعاجزين، والمنقطعين، والأرامل واليتامى والسالكين.

إضافة إلى ذلك، ساهمت الأوقاف في إثراء الحياة العلمية في المدينتين المقدستين، حيث أن العلماء والطلاب كانوا يجدون في الأموال والمؤن وصدقات أهل الخير والأوقاف الدائمة والمرصودة التي كانت محبوسة عليهم، ما يلبي مطالب حياتهم ويساعدهم على التفرد العلمي. وقد اجتذب الحرمان الشريفان الكثير من العلماء، لا سيما من عصفت بهم المقتن في بلادهم، ولم يجدوا ملاذاً يؤويهم سوى مكة المكرمة، أو المدينة المنورة، ينشرون فيها الأمن والأطمئنان، بعيداً عن الفتن والاضطرابات. وبهؤلاء العلماء حدثت نهضة علمية واسعة، ما كان لها أن تتم إلا بالأوقاف والأموال التي كان الإنفاق فيها على التعليم مطلباً رئيسياً.



ثلاث جهات رئيسية كالتالي: ١/ أوقاف يستغل ريعها للصرف المباشر على الحرمين الشريفين وعمارتهما وموظفيها والعاملين بها. ٢/ أوقاف يستغل ريعها في الخدمات العامة بالمدينتين المقدستين مثل اصلاح الطرق التي كان يسلكها الحجاج، وتأمينها من اللصوص وقطاع الطرق، وتوفير المياه وإنشاء المدارس، والرباطات والبيمارستانات. ٣/ أوقاف يستغل ريعها للأهالي والمجاورين بالحرمين الشريفين. إن الإهتمام بشؤون الحرمين الشريفين كان في مقدمة أوجه الصرف من أوقاف الحرمين الشريفين. ومن أهم وثائق السلاطين في ذلك، حجة وقف السلطان الأشرف شعبان (ت ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م) على الحرمين الشريفين ورعاية شؤونهما من عمارة وسقاية، ونشر علم وتعيين أئمة ومؤذنين وخدم في المسجد الحرام، حتى أنه اهتم بتعيين من يقوم بتطليب الحجرة الشريفة بالمسجد النبوي، ومن يقوم بحراسة نعال المصلين على كل باب من أبواب مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم. وما أوقف على الحرمين الشريفين، وقف الأمير أحمد ابن السيفي أرغون شاه، من مجموعة أراض زراعية كان يصرف ريعها لصالح الحرمين الشريفين، في كل سنة ٥٠٠ درهم.

# هنيئاً للشعب السعودي بحكامه

عبد الباري عطوان



عبد الباري عطوان

القيادة السعودية لا تستطيع ان تنكر عدم معرفتها بمطالب الشعب السعودي، فقد تقدمت نخبة الليبرالية والدينية بعرائض عدة تضمنت مطالبها كاملة، ابتداء من انتخاب مجلس شورى بصلاحيات رقابية وتشريعية كاملة، ومرورا بالتوزيع العادل للثروة، وانتهاء بمحاربة الفساد وتحويل البلاد الى ملكية دستورية.

هيئة كبار العلماء التي انحازت الى الحاكم، ووظفت فتاواها لمصلحته، وبناء على طلبه، بتحريم التظاهر، لم تنتقد مطلقا، اقدام السلطات على اعتقال كل الذين وقفوا خلف هذه العرائض، وابتقتهم خلف القضبان لسنوات دون محاكمات عادلة، وعندما جرى الافراج عنهم وتم وضعهم على اللوائح السوداء ومنعوا من السفر، وما زالوا حتى هذه اللحظة، ومن بين هؤلاء متروك الفالح، وعلي الدميني، وعبدالله الحامد، والشيخ سعيد بن زعير والقائمة تطول.

السؤولون السعوديون يقولون في مجالسهم الخاصة انهم لن يتجاوبوا مطلقا، ولن يقدموا على اصلاحات سياسية تحت ضغط الاحتجاجات، او التهديد بها، وهذه المكابرة نعتقد انها ستؤدي لاحتجاجات اكبر في المستقبل، فلا يعيب الحاكم ان يتنازل لمطالب شعبه المشروعة وبالسعة المطلوبة، خاصة انه يفعل ذلك لمصلحته بالاساس قبل ان يكون لمصلحة مواطنيه. قالسلطان قابوس

الشعب السعودي الذي يعاني من البطالة (٢٠٪)، وضعفها في اوساط الشباب)، وانهباء الخدمات الاساسية، ولا يعرف الانتخابات او اي نوع من البرلمانات المنتخبة، ممنوع عليه الاحتجاج بقتوى رسمية صادرة عن هيئة كبار العلماء برئاسة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ الذي هو مفتي البلاد ايضا، لان المظاهرات خروج عن الشرع، ومعصية لاولي الامر.

× × ×

بالامس خرج الامير نايف، وزير الداخلية لاكثر من خمسة وثلاثين عاما، على شاشات التلفزة السعودية مهنتا العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الامير سلطان بن عبدالعزيز (بهذا الشعب السعودي الكريم.. الشعب الوطني.. هذا الشعب الذي رفض التجاوب مع دعاوى الاشرار التي تريد ان تحول المملكة الى مكان للفوضى والسيرات الخالية من الاهداف السامية).

كرم هذا الشعب السعودي وفشاؤه عائدان الى (رفضه) مطالبات علي (الفيس بوك) حثته على تنظيم مسيرات احتجاجية يوم الجمعة ٢٠١١/٣/١٩ حيث اكدت وسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية الهدوء التام في شوارع المدن الرئيسية وميادينها، ولكنها لم تقل ان الحكومة دفعت بعشرات الآلاف من رجال الامن لمنع مثل هذه المظاهرات بالقوة اذا تطلب الامر، مظما حدث في مدن القطيف والجبيل الشعبية التي تحدثت امر الحظر ونزل مواطنوها الى الشوارع.

وكالات الانباء الغربية وزعت تقارير اخبارية يوم ٢٠١١/٣/١٩ بتظاهر حوالي مئتي شخص امام مبنى وزارة الداخلية للمطالبة بالافراج عن المعتقلين واحتجاجا على السياسات القمعية، والمطالبة باصلاحات، الامر الذي يطرح العديد من علامات الاستفهام حول مصداقية رواية الصحافة الرسمية التي قالت ان مظاهرها واحدا تظاهرا في العاصمة السعودية يوم الجمعة.

نريد ان نوجه سوؤالا الى الامير نايف: اذا كان الشعب السعودي على هذه الدرجة من الكرم والوفاء، وملتقا فعلا حول الاسرة الحاكمة، الا يستحق هذا الشعب ان يتلقى تقديرا خاصا، او مكافأة لسلوكه هذا في احباط (مؤامرات) الاشرار في نشر الفوضى في البلاد، وتنظيم مسيرات خالية من الاهداف السامية؟

تتابع الشأن السعودي، وتطورات الاوضاع على ارض الحرمين لسببين رئيسيين، الاول: الدور المحوري الذي تلعبه السعودية على الصعيدين العربي والعالمي، والثاني: تجنب معظم وسائل الاعلام العربية الخوض في هذا الشأن خوفا ورهبة او حفاظا على مصلحة ما.

ومن المفارقة ان هناك انطبعا رساخا في الغرب مفاده ان الانظمة الملكية العربية (محصنة) في وجه الثورات والانقلابات الشعبية التي تتجتاح المنطقة العربية حاليا، ونجحت حتى الان في اسقاط نظامي حكم في كل من تونس ومصر، وهذه الحصانة راجعة، حسب رأي هؤلاء الى صلاية قاعدة الحكم في هذه الملكيات، والتفاف غالبية الشعب حولها.

صحيح ان هذه الحصانة لم تختبر بشكل قوي في السعودية حتى هذه اللحظة، وان حراك القاع فيها ما زال بطيئا جدا ومحدود التأثير، ولكن الصحيح ايضا ان نظاما عربيا حديث الانضمام الى نادي الملكيات (البحرين) يواجه حاليا ثورة شعبية متأججة بدأت تخرج تدريجيا عن طابعها الاحتجاجي السلمي، نظرا لعدم التجاوب مع مطالبها في الاصلاح السياسي.

الاوضاع في مملكة البحرين افضل كثيرا منها في جارتها السعودية، ففي الاولى برلمان منتخب، وتعددية سياسية تتمثل في تكتلات واحزاب وجمعيات مختلفة التوجهات والمشارب، وتتمتع المرأة بالكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية وتنعكس كل هذه الجوانب في صحافة تتمتع بسقف معقول من الحريات التعبيرية، ومع ذلك انفجرت الاحتجاجات الشعبية منذ اكثر من شهر ولم تتوقف حتى الآن، تطالب بدستور جديد، وطاحة حكومة يرأسها رئيس وزراء منذ اربعين عاما، ولا يمتثل فيها الشعب الا في وزارات ثانوية هامشية، وتحقق العدالة في الوظائف، ووقف التجنيس السياسي.

في المملكة (الأم) اي السعودية، لا يوجد اساسا سقف للحريات حتى يرتفع او ينخفض، والفساد ضرب معدلات قياسية، حتى ان الحكومة السعودية تدخلت بالامس لدى الحكومة البريطانية لمنع نشر نتائج تحقيقات اجريت بشأن صفقة اسلحة الهامة قبل ثلاثين عاما وبلغت فيها نسبة العمولات اكثر من ثلاثين في المئة ذهبت الى جيوب امراء كبار.



مصر فأنها ستصل حتما الى عواصم عربية اخرى اعتقدت خطأ أنها في مأمن.  
السد الوحيد الذي يمكن ان يقف في وجه الثورات هو الاصلاح السياسي الحقيقي، اما الفتاوى بتحريم المظاهرات، او اعتقال المدونين، او حتى منع الفيس بوك والتغول في حجب مواقع الانترنت، فقد تعطي نتائج عكسية تماما، ولم تزد الثورتان التونسية والمصرية اشتعالا وتدخل مرحلة المليونية الا بعد اقدام الحكومتين في البلدين على اتخاذ هذه الاجراءات.  
هل تستوعب السلطات السعودية هذا الدرس؟ لا نعتقد بذلك، فلا توجد اي مؤشرات توجي بعكس ذلك مطلقا.

عن القدس العربي، ٢٠١١/٣/١٤

حسني مبارك مستقر، واكد نظراؤهم الفرنسيون ان حكم الرئيس التونسي لا يواجه اي اخطار، الآن يكررون الشيء نفسه بالنسبة الى السعودية.  
استقرار المملكة مرهون بالاصلاحات السياسية وبأسرع وقت ممكن، وعليهم ان يتذكروا ان الانتفاضتين في مدينة سيدي بوزيد التونسية وميدان التحرير في القاهرة بدأتا بالعشرات وتطورتا الى مشاركة الملايين.  
الشعوب العربية تحررت من عقدة الخوف وثقافته، واصبحت قوات الامن هي التي تخاف المواطن، وليس المواطن الذي يخشى قوات الامن مثلما كان عليه الحال في السابق، وما كان مقبولا قبل ثلاثين او اربعين عاما لم يعد مقبولا الآن. فالصحوة عدوى حميدة، وطالما وصلت الى

بن سعيد سلطان عمان حل مجلس الوزراء، وطرد اثنين من اقرب مستشاريه في ذروة اشتعال شرارة الاحتجاجات في مختلف أرجاء السلطنة.  
× × ×  
تخطئ القيادة السعودية اذا اعتقدت انها محصنة من الاحتجاجات، وانها تستطيع ان تشتري صمت الشعب السعودي على الكثير من التجاوزات والازمات الداخلية بتخصيص ٣٧ مليار دولار تعتبر نقطة في بحر، لان ما يطالب به السعوديون هو ما طالب ويطلب به المصريون والتونسيون واليمنيون والبحرانيون، اي الكرامة، ووقف كل اشكال اذلال المواطن، وحرمانه من حقوقه.  
الخبراء الامريكان قالوا ان حكم الرئيس

## السعودية: سياسة التهديد والوعيد

### د. مضاي الرشيد

على مصراعيه امام تدخل خارجي شنتا ام ابينا اما بشكل حظر جوي او مصادرة او تأخير المرافق النفطية فالسعودية حسب المصادر الغربية هي بنك العالم النفطي الذي يضخ النفط حسب الطلب وبسرعة فائقة لتعويض السوق عن اي تناقص في الموارد النفطية. فما هو موقف النظام عندما تمارس عليه عمليات الحظر الجوي فوق المنطقة الشرقية او فوق مكة والمدينة ان اسفلك اهلها ونقصوا عنهم حاجز الخوف والتريث. وما هو موقف العالم الاسلامي عندما يعم الازهاق السعودي مناطق مقدسة؟ لهذا يجب على نظام القمع ان يفكر اكثر من مرة عندما يطلق العنان لغرائزه الدموية ويصعد لشباب مسائل مطالب بأبسط الحقوق المدنية والسياسية ويكف عن لغة البتر والقطع والتشهير.

العنف السعودي بشقيه السياسي الذي يبعد المجتمع بقطع الاصابع والآخر الديني الذي يبشر بتشهير الجمادج وجهان لعملة واحدة فقدت قيمتها في سوق الانظمة وان كان الشعب قد اعتاد على الشق الديني والسياسي الا انه اثبت قدرته على التصدي والمقاومة في وجه اكبر آلة عسكرية مهمتها الاولى والاخيرة مواجهة الشعب وليس العدوان الخارجي، ان فشل المقاومة السلمية في التغيير السياسي سيطلق العنان لتكهنات خطيرة يكون النظام السعودي اول ضحيتها لذلك يجب ان يقف النظام وقفة تأمل وتفكير قبل ان تنطلق الشرارة التي ستجر الجزيرة العربية الى دوامة العنف وتدخل خارجي وتقسيم مخيف وسيكون هذا التغيير السياسي سيطلق العنان لتكهنات خطيرة من يحرك دوامة العنف ويجر البلاد الى مستقبل غامض وخطير. لن يحل عنف وزير الخارجية او دموية الخطاب الديني معضلة الاصلاح والتغيير الحقيقي.

عن القدس العربي، ٢٠١١/٣/١٤

المزعومين الرجعي والتقدمي كمنظومة منتهية الصلاحية ليس لها من شرعية اي شرعية الاجهزة البوليسية والامنية والاستخباراتية هذا بالاضافة الى خطاب تهشيم الجمادج المعهود. فلا مشاريع تربوية ولا حوارات وطنية ولا امبراطورية اعلامية ولا تنمية وهمية استطاعت ان تمتص الغضب والتملل من نظام اصبح عبئا على المجتمع في الجزيرة العربية.. انقل كاهله واخرجه من مسيرة التاريخ وزج به في دوامة وازدواجية رهيبة فصمت شخصيته الى شطرين، وشنتت جهوده في اتجاهات مختلفة وبذرت ثروته الى الابد وقمعت طموحه وقتلت فيه روح المواجهة، ولكنه اليوم بدأ باعادة صياغة شخصيته ولم شمله الفكري وتكتيف جهده ليخرج من دوامة الفرقة والتشرد تحت شعارات مختلفة ومتباينة لكن لها وحدة واحدة وهي الاتفاق على التغيير السياسي الآن وليس غدا.

عنف النظام سيؤذي اولاً الى بداية مشروع تقسيم السعودية الى كائنات طائفية وقبيلية ومناطيقية تتناحر وتتقاتل وتدار معاركها من غرفة عمليات سعودية خاصة ونرجو من جهاز الامن وعناصره ان لا يكونوا جند التقسيم عندما يطلقون النار على المتظاهرين والمعتصمين بشكل سلمي صرف. لتصرخ ساؤنا في وجوههم (وطني لا تقسموه) وليسمع هؤلاء الخطاب الآخر الذي ينادي بالوحدة الوطنية والدينية في مواجهة اكثر الانظمة تعسفا ودموية تختبئ تحت قفازات حريرية.

ثانياً: العنف السعودي سيؤذي الى فتح الباب

في تصريح صحافي لوزير الخارجية سعود الفيصل عن الاضطرابات المحتملة في السعودية نتيجة التغييرات السياسية والحالة الثورية التي تعم ارجاء الوطن العربي هدد الامير وتودع بقطع الاصابع وخاصة اولئك المتهمين بالتلاعب بأمن البلاد من الخارج. وقبل ذلك بفترة قصيرة هدد عالم من علماء السعودية وتودع وطالب بتهميش جمادج كل من تسول له نفسه بالتظاهر السلمي للمطالبة بحقوق سياسية لا يعتبرها العلامة سعد البريك حقوقا مشروعة.

لا بد لنا من وقفة تأمل في هذا الخطاب الذي اصبح معتادا في المجال السياسي السعودي والذي تدعمه الممارسات السياسية والمواجهات بين المتظاهرين ورجال الامن الذين يأتمرون بخطاب العنف الدموي. وان لم نتفاجأ بمنظومة تهشيم الجمادج الموهوبة والمتوقعة من رموز التيار الديني الرسمي السعودي.. الا ان قطع الاصابع تعتبر بادرة ان دلت على شيء فهي تدل على حالة نعر وتخط قد ضربت رمزا من رموز الدبلوماسية الخارجية السعودية وحالة انحطاط واضحة وصريحة.

لقد انهارت فرص الامل عندما نستمع الى خطابات الاصابع المبتورة التي تختم دعوات وهمية للحوار خاصة بعد ان افترق النظام السعودي الساحة السياسية من مفهوم الحوار وزج بالمصلحين والناشطين في السجون وان اخرج بعضهم فيجبرهم على التوقيع على تعهدات تلجمهم وتخرسهم تحت سوط الرقيب. يوما بعد يوم تبدو القيادة السعودية بشقيها

# وجوه حجازية

(١)

**عباس بن صديق**

(١٢٤١هـ - ١٣٢٠هـ)

عباس بن جعفر بن عباس بن محمد بن صديق الحنفي المكي. مفسر فقيه. ولد بمكة المكرمة، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون، وعرضها على عمه يحيى بن عباس وعلى والده. وأخذ عن الشيخ خليل طيبة النحو، ولازم السيد أحمد دحلان فقرأ عليه في النحو والمعاني والبيان والمنطق والفرائض والتفسير والحديث، وسمع منه الكتب الستة وأتمها، وتفقه على غيره. أذن له مشايخه في التدريس، فجلس للتدريس بالمسجد الحرام، وولي إفتاء الأحناف من قبل عون الرفيق، بعد عبدالرحمن بن صديق، فقام بواجب الإفتاء خير قيام. توفي رحمه الله بمكة المكرمة. له: ثبت (النبراس)(١).

(٢)

**حسين الحبشي**

(١٢٥٨هـ - ١٣٣٠هـ)

حسين بن محمد بن حسين بن أحمد الحبشي الشافعي. أحد أكابر علماء مكة المكرمة العاملين. ولد بسينون

(حضر موت) ونشأ بها وأخذ عن جماعة كثيرين، ولازم والده، وأخذ عنه وعن السيد عيدروس بن عمر الحبشي وأجازه بسائر مروياته، ثم رحل إلى اليمن لتلقي العلوم؛ فأخذ عن السيد محمد بن عبدالباري الأهدل وغيره، ثم قدم مكة المكرمة ولازم السيد أحمد زيني دحلان، فقرأ عليه كتباً عديدة في فنون كثيرة وبه تفقه وعليه تخرج وأجازه بجميع مروياته، وأخذ أيضاً عن الشريف محمد بن ناصر، وعن السيد عمر بن عبدالله الجفري، واشتهر بعلم الحديث، وتصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه خلق كثير، ثم ترك التدريس بالمسجد الحرام وصار يدرس بمنزله، وتولى الإفتاء بمكة للشافعية بعد السيد أحمد زيني دحلان. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)

**ابن عكاس**

(١٣٤٠هـ - ١٣٨٣هـ)

عبدالعزيز بن عمر بن عكاس. ولد في

الأحساء، حيث نشأ نشأة حسنة وحفظ القرآن الكريم وجوّده، وطلب العلم فقرأ على عمه عيسى بن عبدالله بن عكاس، وعلى الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا، فقيه الأحناف بالأحساء، كما قرأ على قاضيهما الشيخ عبدالله البشاورى، ورحل إلى الزبير، فقرأ على علمائه ومنهم: صالح بن حمد المبيض، ومحمد بن عوجان. رحل إلى مكة المكرمة وجاور فيها للتزود والاستفادة من العلم، ولازم علماء المسجد الحرام، فأخذ عن الشيخ أسعد دهان، وعبدالرحمن دهان، وعمر حمدان، وأجازه بسند متصل. وقرأ بنجد على علماء كثيرين. تعيّن قاضياً بالجبل، وهو أول من أسس القضاء بها. ثم تعيّن رئيساً لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالأحساء وملحقاتها. له أرجوزة في أصول الفقه الحنفي. توفي رحمه الله بالأحساء(٣).

(١) عبدالله مرداد أبو الخير، مصدر سابق، ص ٢٢٨. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٨٥. وعبدالحى الكتاني، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٨٦. وعمر عبدالجبار، مصدر سابق، ص ١٧٣.

(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ١٧٧. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٩٩، وفيه حسين بن عيدروس الحبشي. وعبدالحى الكتاني، فهرس الفهارس، ج ١، ص ٣٢٠. وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ٢٨٣.

(٣) عمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ١٨٨. ومحمد بن عثمان بن صالح القاضي، روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين، ج ١، ص ٣١٩، وفيه ولادته سنة ١٣٠٤هـ.



## حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) إلى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجن السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

## الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبية، خاصة وأن طريقة الاعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الاتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

## خالد العميز... (الداخلية) مازالت في غيابها وهي العدو!

مرة أخرى أفيد د/ متروك الفالح من وسط مكنته في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيره من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسجبه على الأرض سحياً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخاً عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزأه هو ورقاقه السجن.

## وداعاً مكة!

لم يتبق إلا الكثير من مكة.. التراث والتاريخ والحق الديني.

لقد امتحننا الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى الحجة، وجماعة فقهية غفلة عن معنى الحجة.

## (شكراً قطر) يغضب السعوديين صانعة الحروب تثار لنفسها في حكومة السنيرة

من يرقب ماثج وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني إلى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومة التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت إلى إبتسامته الغائصة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعهد في إظهار فرحته الفامرة بنجاح الدور الفكري وإطراله المنكر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطرأ مسمّرة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

## (الحجاز) انفردت بكشف قصة الانقلاب في سوريا بتمويل سعودي هل تقوم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تتناول طبيعة التحركات السعودية العربية إزاء الحكومة السورية والتي بدأت يدعوى نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، حقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الأسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

من يشار على الآخر!!

## أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن السعودية.. قلعة إستراتيجية أمريكية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة أمنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، فوالها ألف عنصر امثلي. وقّال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 أغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة اللاحقة). وبحسب الصحيفة فإن:

- الحجاز للمراسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أطب وشعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب ومخطوطات

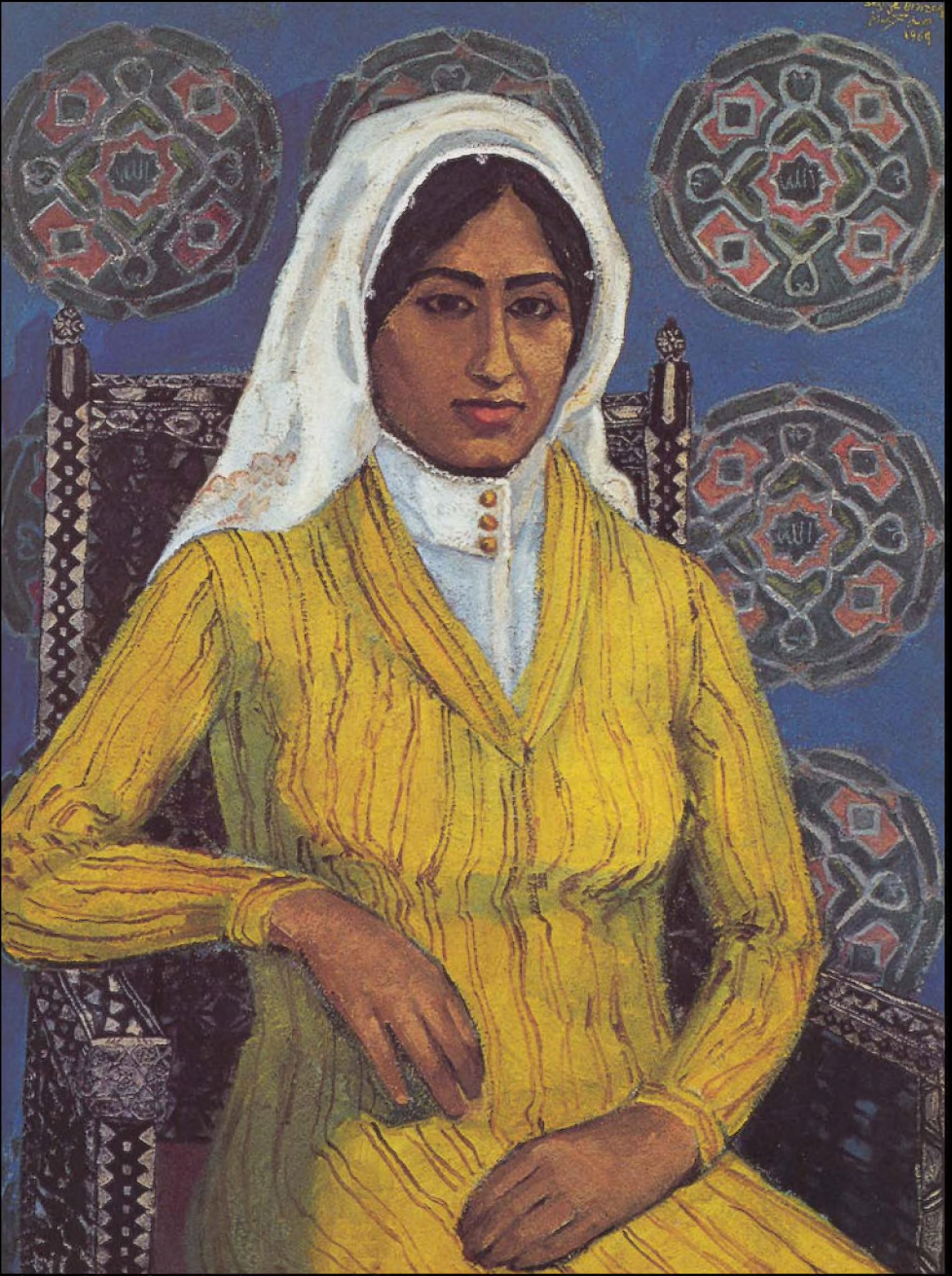
Adobe PDF  
النسخة المطبوعة



Adobe PDF  
أرشيف المجلة

إتصل بنا





لوحة للفنانة صفية بن زقر